HRI

الأمم المتحدة

الصكوك الدولية
لحقوق الإنسان

Distr.
GENERAL

HRI/CORE/1/Add.47
5 October 1994
ARABIC
Original: SPANISH

وثيقة أساسية تشكل جزءا من تقارير الدول الأطراف

غواتيمالا

[٢٥ أيار/مايو ١٩٩٤]

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
مقدمة		١ - ٧	٣
أولا-	الأرض والسكان	٨ - ١٨٧	٣
	ألف- البيانات الجغرافية	٨ - ٢٦	٣
	باء- الهياكل السياسية والادارية	٢٧ - ٢٩	٩
	جيم- بيانات عن البنية الأساسية والمرافق	٣٠ - ١٠٠	١١
	دال- بيانات اقتصادية	١٠١ - ١٣٨	٢٠
	هاء- البيانات الديمغرافية	١٣٩ - ١٨٧	٢٤

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
ثانيا-	الهيكل السياسي العام	١٨٨ - ٤٧٤	٣٤
	ألف- التاريخ والتطورات السياسية التي مرت بها البلاد	١٨٨ - ٤٤٥	٣٤
	باء- نظام الحكم	٤٤٦ - ٤٥٣	٧٥
	جيم- هيكل أجهزة الدولة: التنفيذية والتشريعية والقضائية	٤٥٤ - ٤٦٦	٧٦
	دال- النيابة العامة لحقوق الإنسان	٤٦٧ - ٤٦٩	٧٨
	هاء- مكتب المدعي العام ومكتب النائب العام للأمة	٤٧٠ - ٤٧٢	٧٨
	واو- لجنة التنسيق الرئاسية لسياسة الحكومة في مجال حقوق الإنسان	٤٧٣ - ٤٧٤	٧٨
ثالثا-	الاطار العام لحماية حقوق الإنسان	٤٧٥ - ٥٩٦	٧٩
	ألف- الحقوق التي يحميها الدستور أو إعلان للحقوق، والأحكام المتعلقة بالحالات الاستثنائية	٤٧٥ - ٥٠٥	٧٩
	باء- تطبيق مبادئ الصكوك الدولية	٥٠٦ - ٥٠٨	٨٧
	جيم- السلطات القضائية والادارية والسلطات الأخرى المختصة بالشؤون المتعلقة بحقوق الانسان	٥٠٩ - ٥٤٩	٨٨
	دال- الانتصاف المتاح للأفراد الذين يدعون بوقوع انتهاك لأي حق من حقوقهم	٥٥٠ - ٥٩٦	١٠٠
رابعا-	الاعلام والنشر	٥٩٧ - ٦٠٧	١٠٧

مقدمة

١- يقدم هذا التقرير بناء على المبادئ التوجيهية التي أصدرتها الهيئات الاشرافية المنشأة بموجب المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات المعنية بحقوق الإنسان. ويتألف التقرير من فصول عن الأرض والسكان، والهيكل السياسي العام، والاطار العام الذي تجري في نطاقه حماية حقوق الإنسان، والاعلام والدعاية. ويحتوي كل فصل على معلومات أساسية موجزة عن أهم العناصر في دولة غواتيمالا.

٢- وينبغي النظر إلى البيانات المتعلقة بالسكان مع التحفظات الملائمة، حيث ان المصادر المستشارة قد تكون معلوماتها غير مستكملة دائما؛ وفضلا عن ذلك، فإن بعض المعلومات غير متاحة. ولذا فقد جرى تقدير بعض البنود استنادا إلى بيانات غير موثوقة دائما.

٣- وتدرك حكومة غواتيمالا النقص في المصادر الموثوقة للمعلومات، نظرا لأن المؤسسات المعنية تقوم حاليا بتجهيز بيانات تتعلق بعام ١٩٩٢.

٤- أما بالنسبة للهيكل السياسي العام، فقد تم إعداد دراسة تاريخية موجزة تغطي الفترة التي ترجع إلى ما قبل وصول الإسبان وحتى الآن، بغية توفير منظور يسمح بتفهم مشاكل البلد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

٥- وترد في القسم الذي يتناول الاطار العام الذي تجري في نطاقه حماية حقوق الإنسان، مقارنة القانون الدولي بالتشريعات الداخلية في غواتيمالا، ويوضح هذا القسم كيف ان تلك الحقوق تلقى الحماية الكاملة في ظل الدستور والتشريعات العامة.

٦- وفيما يتعلق بموضوع الاعلام والنشر، فيرد وصف للتدابير المتخذة في هذا الميدان، كل على حدة، داخل دولة غواتيمالا بغية كفالة نشر المعلومات على نطاق أوسع فيما يتعلق بمعرفة حقوق الإنسان، واحترامها وتطبيقها.

٧- وبهذه الاعتبارات في الأذهان، يقدم هذا التقرير إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان.

أولا- الأرض والسكان

ألف- البيانات الجغرافية

١- الموقع

٨- تقع جمهورية غواتيمالا في أقصى الشمال من بلدان أمريكا الوسطى. ويحدها المكسيك إلى الشمال والغرب، والمحيط الأطلسي والبحر الكاريبي وهندوراس والسلفادور شرقا، والمحيط الهادئ جنوبا. وتبلغ مساحتها الكلية ٨٨٩ ١٠٨ كيلومترا مربعا، وتقع غواتيمالا بين خط عرض ١٣,٤٤° و١٨,٣٠° شمالا وخط طول ٨٧,٢٤° و٩٢,١٤° غربا.

٩- وتبلغ مساحة اليابس في غواتيمالا ٣٢٠ ١٠٦ كيلومترا مربعا تقريبا، وتحتل البحيرات والأنهار مساحة ٥٥٩ ٢ كيلومترا مربعا تقريبا.

٢- المناخ

١٠- يتنوع المناخ في غواتيمالا ما بين معتدل إلى حار، ومن رطب إلى مائل للرطوبة، غير أن ثمة تباينات مناخية طفيفة.

١١- وتتراوح درجات الحرارة على مدار العام ما بين ٢٨ درجة في المناطق الساحلية وعشر درجات في المرتفعات. وتتراوح درجات الحرارة العظمى والصغرى في أنحاء البلد ما بين ٢٤ درجة وخمس درجات.

١٢- والمعدل السنوي للأمطار في أنحاء غواتيمالا ككل يبلغ ٢١٨ ٢ مللم. وفي هضبة التيبلانو يبلغ معدل الأمطار ٦٠٠ ١ مللم سنويا. وهناك مناطق يقل فيها هطول الأمطار إلى معدل ٥٠٠ مللم سنويا، وان كانت هناك مناطق أخرى يصل المعدل فيها إلى ستة أمتار. وثمة عامل رئيسي يساعد على تحديد كمية الأمطار هو التقاء نظامين استوائيين؛ غير أن الأعاصير المدارية والجبهات الباردة التي تهب من القطب الشمالي تؤثر في ذلك هي الأخرى.

٣- الهيدروغرافيا

١٣- تبلغ مساحة المنطقة الساحلية المطلة على المحيط الهادئ ٣٨٠ ٢٣ كيلومترا مربعا تقريبا. وهي عبارة عن شريط من الأرض مواز تقريبا لساحل المحيط الهادئ ويمتد من قمة جبل نيكيهويل، على الحدود المكسيكية، إلى نقطة قريبة من قمة الجبل التي تمثل نقطة الالتقاء مع حدود كل من غواتيمالا والسلفادور وهندوراس.

١٤- وتبلغ مساحة المنطقة المقابلة لخليج المكسيك نحو ٩١٠ ٥٢ كيلومترات مربعة. وتمتد حدودها من نهاية المنطقة الساحلية المطلة على المحيط الهادئ إلى هضبة التيبلانو التي تقع في منطقة توتونيكابان؛ وتسير بمحاذاة الجبل لتشكل حدود منطقة مستجمع الأمطار لنهر موتاجوا الذي يصب في المحيط الأطلسي؛ وتستمر الحدود بامتداد المرتفعات لتشكل بداية حوض نهر بولوشيك (الذي يصب في بحيرة إثيرابال) ونهر كاهابون؛ وتلتف حول أطراف سييرا دي تشاما (أو سانتا كروز)؛ لتعبر في النهاية جانبا من منطقة إلبيتان وأراضي بليز.

١٥- وتمتد مساحة المنطقة الساحلية على البحر الكاريبي لنحو ٦١٠ ٣٢ كيلومترات مربعة. وتتكون من أحواض الأنهار التي تصب مياهها في هذا البحر.

١٦- وهناك أكثر من ٣٠٠ بحيرة وهور في غواتيمالا، أكبرها هي بحيرة إيزابال التي تبلغ مساحتها عند السطح نحو ٥٩٠ كيلومترا مربعا تقريبا. أما أكبر الأنهار فهو نهر أوسوماشينتيا الذي تبلغ سرعة تدفقه

٧٧٦ ١ مترا مكعبا في الثانية في المتوسط. وهناك أنهار أخرى رئيسية من بينها نهر موتاجوا، وتبلغ سرعة تدفقه ١٨٩ مترا مكعبا، ونهر كاهابون وسرعة تدفقه ١٦٦ مترا مكعبا.

١٧- وتتوفر المياه الجوفية الصالحة للاستعمال أساسا في المنطقة الساحلية المطلة على المحيط الهادئ، والأودية البركانية لهضبة ألتيبلانو وأودية الأنهار الكبرى.

٤- الغابات

١٨- صنفت المناطق المأهولة (مناطق المناخ الحيوي)، باستخدام طريقة هولدريدج، "إلى ١٤ فئة رئيسية، على النحو التالي":

- شبه استوائية صحراوية؛
- شبه استوائية جافة؛
- شبه استوائية معتدلة رطبة؛
- شبه استوائية حارة رطبة؛
- شبه استوائية حارة شديدة الرطوبة؛
- شبه استوائية باردة شديدة الرطوبة؛
- شبه استوائية رطبة شديدة الانحدار؛
- شديدة الانحدار ممطرة؛
- شبه استوائية جبلية رطبة؛
- شبه استوائية جبلية شديدة الرطوبة؛
- شبه استوائية جافة شديدة الانحدار؛
- شبه استوائية ممطرة؛
- شبه استوائية شديدة الرطوبة.

٥- الجيولوجيا الهيكلية للأقاليم

١٩- تقع غواتيمالا بين اثنين من الفوالق الجيولوجية الكبرى في الأمريكتين: الفالق الكاريبي وفالق كوكوس في المحيط الهادئ. وقد جعل هذا الموقع من غواتيمالا منطقة تتميز بمستوى عال من النشاط الزلزالي. والمناطق السطحية في غواتيمالا هي:

(أ) السهل الساحلي المطل على المحيط الهادئ وهو اقليم منبسط يقع بين الخط الساحلي والمنطقة الجبلية، ويرتفع إلى مستوى ٨٥٠ مترا فوق سطح البحر، ويتكون بصفة خاصة من سلسلة من الوديان المترابطة التي تكونت من الطمى. وحتى قبل نحو أربعين عاما كانت هذه المنطقة - منطقة غابات تتميز بالكثافة والغزارة الشديدتين. أما اليوم، فقد تحولت إلى الزراعة المكثفة، وتربية الماشية والانتاج القائم على تصنيع المنتجات الزراعية، وبصفة خاصة الانتاج الزراعي المخصص للتصدير. وينطبق ذلك أيضا على مناطق السافانا والسهول الشاسعة وغابات المنغروف التي كانت منتشرة في المناطق الساحلية، حيث تقلصت الحياة البرية بوجه عام إلى درجة أن أنواعا معينة قد انقرضت.

(ب) السلسلة البركانية، وهي عبارة عن شريط من الأرض يتألف من منحدرات بركانية جبلية. ويبدأ من عند الخط المتعرج على ارتفاع ٥٥٠ مترا فوق مستوى سطح البحر ويصل إلى ارتفاع ٢١١ ٤ مترا عند قمة بركان تاخامولكو. وتتكون هذه السلسلة البركانية من اقليمين: الجزء الأدني، المتاخم للمنطقة الساحلية، والجزء الأعلى الذي تغطيه غابات كثيفة. ويتميز كل بركان من براكين غواتيمالا بنوعيات خاصة من النباتات والحيوانات البرية تكون فيما بينها جماعات وعشائر؛ وقد كيفت بعض الجماعات نفسها مع الارتفاع إلى الحد الذي يحول بينها وبين الانتشار لما وراء المنطقة التي توجد فيها براكينها الخاصة. ويمكن القول إن كل بركان قد أصبح بمثابة جزيرة حيوية لا قبل لسكانها على مغادرتها. وهناك ٣٣ بركانا في غواتيمالا، تشكل جميعها جزءا من السلسلة التي تحاذي المحيط الهادئ. وثمة براكين يتجاوز ارتفاعها ٠٠٠ ٣ متر، من بينها تاخامولكو (٢٢٠ ٤ متر)، وتاكانا (٠٩٢ ٤ مترا)، وأكاتينانجو (٩٣٥ ٣ مترا)، وأجوا (٧٦٦ ٣ مترا)، وفوجو (٧٦٣ ٣ مترا)، وسانتا مارفا (٧٠٠ ٣ متر)، واتيتلان (٥٣٦ ٣ مترا).

(ج) وتشكل الأراضي الرسوبية المرتفعة الواضحة المعالم اقليما ممتدا يتكون من خليط من القمم الجبلية والبركانية، والسهول والأودية المغلقة. ويمثل هذا الاقليم على وجه التقريب نصف مساحة الأراضي في غواتيمالا، ويمتد من خط القمم الجبلية لسلسلة الجبال المطلة على المحيط الهادئ جنوبا إلى سفوح الجبال في لوس كوتشوماتانيز، وتشاما ولاس ميناس في الشمال. وكان لوعورة التضاريس في هذا الاقليم أثره الحاسم في التوزيع الجغرافي لأشكال الحياة المختلفة، لا سيما مع وجود تركيبات مختلفة من الرياح ودرجات الحرارة والأمطار والرطوبة في مناطق معينة.

(د) وتشكل الأراضي الواطئة في إلبيتان اقليما شاسعا يمتد شمالا من سفوح سلسلة جبال كوتوماتانيز والحد الشمالي للأراضي الواطئة. وتطوق تلك الأراضي المناطق الشمالية من هويهويتينانجو، وإلاكيتشة، والتافيراباز ومنطقة البيتان. وهي تشمل الأراضي الواطئة الممتدة بمحاذاة ساحل الأطلسي ومنطقة مستجمع الأمطار التي تضم بحيرة إيزابال، ونهر دولس، ودلتا نهر بولوشيك والجزء الأسفل من وادي موتاجوا.

٦- التضاريس

٢٠- طبقا لنظام تصنيف التربة الذي وضعته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، فهناك ١٣ نوعا من التضاريس في غواتيمالا. و٧٠ في المائة من الأراضي صالحة للحراجة و٢٦ في المائة صالحة للانتاج الزراعي الكثيف. وتستخدم أخصب الأراضي في الزراعة لتصدير الانتاج وكذلك لتربية الماشية.

٢١- وتستخدم الزراعة الكثيفة أيضا في انتاج المحاصيل للاستهلاك المحلي؛ والذرة واللوبياء (فريخوليز) هما المحصولان الرئيسيان. ويتم زراعتهما في المناطق شديدة الكثافة السكانية، أي في هضبة التيبلانو. وتتدهور التربة في هذه المناطق بسرعة بسبب طرق الزراعة التي تقوم على اقتطاع أراض من الغابات وحرقها، والتلوث الناجم عن استخدام الكيماويات الزراعية لزيادة الانتاجية؛ كما أن سطح الغطاء النباتي يتعرض للازالة، بينما يتقلص الانتاج الحراجي وامدادات المياه، وترتفع درجة حرارة التربة، وتتعرض مكونات النظام الايكولوجي وعناصر التنوع البيولوجي للتدمير، الأمر الذي يؤثر على نوعية حياة البشر.

٢٢- وتصنف تضاريس غواتيمالا على النحو التالي:

(أ) أراضي صالحة للزراعة من الدرجة الأولى: وتبلغ مساحتها ٤٥٦ ٩ كيلومترا مربعا تقريبا، معظمها أراض منبسطة ويقل ميل المنحدرات عن ٤ في المائة. وتصلح هذه النوعية من الأراضي للزراعة الكثيفة وتربية الماشية.

(ب) أراضي صالحة للزراعة من الدرجة الثانية: وتبلغ مساحتها ٥٣٢ ٨ كيلومترا مربعا تقريبا. وتتكون هذه الأراضي من سهول متموجة من غير حدة، مع وجود منحدرات أقل من ٨ في المائة. وتستخدم هذه الأراضي في الاستخدامات الكثيفة والكثيفة للغاية.

(ج) الأحراج والأراضي متعددة الاستخدامات: وتبلغ مساحتها ٦٦٧ ٢٩ كيلومترا مربعا. وثمة حاجة إلى إجراء دراسات للجدوى لتحديد إمكانية استخدامها في الزراعة والحراجة وتربية الماشية. ولم تجر أي دراسات وصفية بشأن تلك الأراضي للحصول على معلومات أساسية.

(د) أراضي حرجية في الأساس: وتبلغ مساحتها ٩٩٦ ٤٦ كيلومترا مربعا تقريبا. وهي أراض حرجية أساسا، وإن كانت مناطق صغيرة منها يمكن تهيئتها للأغراض الزراعية.

(هـ) أراضي Karst الجبرية المسامية كثيرة الشقوق العميقة والكهوف والمجاري المائية الجوفية: وتبلغ مساحتها ٢٥٩ ١٨ كيلومترا مربعا تقريبا، وهي جزء من مساحة ٩٩٦ ٤٦ كيلومترا مربعا التي تدخل في فئة الأراضي الحرجية في الأساس. وتلك هي أكثر النظم الايكولوجية الهشة في غواتيمالا.

(و) أراض يمكن تهيئتها للاستخدام في ضوء الاعتبارات البيئية، وتبلغ مساحتها ٨١٨ ١٠ كيلومترا مربعا تقريبا. وتصلح هذه الأراضي أساسا لزراعة الأشجار غير الدائمة، وإن كانت هناك مناطق صغيرة تصلح للزراعة الصنوبرية والزراعة المختلطة. وتتراوح طبوغرافية المنطقة ما بين مركّبة إلى شديدة التركيب.

(ز) الأراضي الرطبة والأراضي السبخية: وتبلغ مساحتها ٦٢٥ ٢ كيلومترا مربعا تقريبا. ويمكن استغلال هذه الأراضي بكثافة إذا تم تجفيفها بصورة ملائمة؛ فهي أشبه بمناطق "توسيد" طبيعية.

٧- الحياة النباتية

٢٣- تتميز غواتيمالا بتنوع واسع في أنماط المناطق الغرافية؛ الأمر الذي أتاح النمو لحياة نباتية شديدة التنوع. وإلى جانب هذه الأنواع الأصيلة في المنطقة، فهناك عدد من الأنواع التي نشأت أصلا في أوروبا أو في الشرق.

٢٤- وهناك العديد من أنواع زهور الزينة والزهور الطبية؛ ويقدر عددها بحوالي ٠٠٠ ١٠ نوع تقريبا. ومن بين الأنواع الأصيلة في غواتمالا: فلور دي بينا، واناتو، وكاتوراي، وكاسكوتا، والصبار الأمريكي، والوّزال، فضلا عن أنواع مختلفة من أشجار النخيل، والنباتات المتعرشة، ونبات أنف العجل أو السمكة، ومونتي دو أورو، والجريس، وأشجار الموز المزهرة، والغواياكوم، وأشجار الكاكاو المزهرة، ومانو دي ليون، وماتيلاكيت، واكامايو، وماتابالو، وهاوندستوث، وترونا دورا، وفلور دي مورتو، والبوانسيتيا.

٢٥- المونخابلانكا نوع من زهور الأوركيد، وهي الزهرة الوطنية في غواتيمالا. وهناك أنواع متعددة من زهور الأوركيد؛ إذ يوجد أكثر من ٢٤٢ نوعا مختلفا في المناطق الآتية: التافيراباز: ١١١ نوعا في ايزابال؛ و١١٠ في هويهيتينانجو؛ و١١٦ في غواتيمالا سيتي؛ و٧٥ في تشيمالتينانجو؛ و٧٢ في تشيكيمولا وزاكابا؛ و٧٢ في كيتزالتينانجو؛ و٥٩ في سان ماركوس؛ و٥٨ في سانتا روزا؛ و٥٧ في إلبيتان؛ و٤٧ في سولولا؛ و٤٠ نوعا في بقية أنحاء البلد.

٨- الحياة الحيوانية

٢٦- ونتيجة للتنوع في الأحوال المناخية في غواتيمالا، توجد طائفة كبيرة من أنواع الحيوانات، من بينها:

(أ) الثدييات: البوسوم، الزّبابة، الخفاش، الباكاس، الظربان الأمريكي، ابن عرس، الكوجر، الأسلوت، الاسد الجبلي، اليغور، الأيل، السنجاب، المرموط، جرذان الجبل وجرذان الماء؛

(ب) الطيور: وتوجد في الأقاليم المختلفة على النحو التالي:

'١' في مرتفعات توتونيكابان: الديك الرومي ذو البقع؛ الطائر الطنان، الحجل الجبلي، الزرزور الجبلي، الغراب الأسود woodland shara، أبو الحناء، الصقر صائد الأسماك، حمام السافانا؛

'٢' في الأراضي الواطئة على البحر الكاريبي: cobancho، الديك الرومي، الطائر الطنان الأبيض، العقاب الخطاف، Yucatan shara، الببغاء الأحمر، ديك المستنقعات، الحجل الكبير، الببغاء القرمزي، الديك الرومي في منطقة بيتان، اللور ذو الرأس الأصفر، jaulín collarejo، حمام السافانا؛

'٣' في الأراضي الواطئة على المحيط الهادئ: الطائر الطنان الأحمر، الببغاء الأحمر، green virello، ديك المستنقعات، الحمام ذو المنقار الأحمر، الحجل ذو المنقار البرتقالي، العقعق، chinchirrin، حمام السافانا، اللور ذو المنقار الأبيض، torrejo de antifaz؛

'٤' في المناطق القاحلة: الحجل ذو المنقار البرتقالي، jaulín colarejo، tolobajo، العقاب صائد السمك، الطائر الطنان الأحمر، torrejo de antifaz.

(ج) أنواع مهددة بالانقراض:

'١' الزواحف: cecilia، السلحفاة البحرية؛ تماسيح الأنهار والمستنقعات؛ التمساح الأمريكي الاستوائي؛ الإغوانة؛ العقرب، sumbador ،masacuata، السحالي؛ والأفاعي كالثعابين المرجانية، وأصلة الزمرد، وثعابين الصخور، والحية ذات الجرس، والأفعى النافثة؛

'٢' الثدييات: القرد العواء، والكيب، والأسد الجبلي، وخروف البحر، ودب النمل، والدرفيل، والخنزير البري؛

'٣' الطيور: البط البربري، jabiru، العقاب الخطاف، الصقر الجوال، الديك الرومي المبقع، green guacamaya، العقاب الصقر، الحجل، اللور، الببغاء الاسترالي، tecolot وبومة buho، وبومة barn، والحمام، والعصفور، والطائر الطنان.

باء- الهياكل السياسية والادارية

١- المناطق وعدد السكان

٢٧- تنقسم غواتيمالا إلى ٢٢ منطقة على النحو التالي:

	المنطقة	عدد السكان
١-	غواتيمالا سيتي	١ ٩٣٢ ٩٥٣
٢-	فيراباز العليا	٥٣٨ ٧٧٢
٣-	فيراباز الدنيا	١٧٩ ٤٧٢

	المنطقة	عدد السكان
٤-	ايزابال	١٧٩ ٤٢٧
٥-	زاكابا	١٠٢ ٦٧٢
٦-	تشيكيمولا	١٦٩ ٦٩٧
٧-	البروجريسو	١٢٤ ٦٧٢
٨-	خوتيابا	٢٧٣ ١٧٢
٩-	خالابا	٢٤١ ٢٧٢
١٠-	سانتا روزا	٢٥٤ ٢٧٢
١١-	ساكاتابيكويز	٢٢٤ ٧٧٢
١٢-	إيسكوينتلا	٥٦٦ ٩٧٢
١٣-	تشمالتينانجو	١٦٨ ٩٧٢
١٤-	كيتزالتينانجو	٤٤٣ ٧٧٢
١٥-	سان ماركوس	٦٢٣ ٧٧٢
١٦-	توتونيكابان	٢٨٢ ٦٧٢
١٧-	سولولا	٢٣٥ ٢٧٢
١٨-	ريتالهولو	٣٠٧ ٦٧٢
١٩-	سوتشيتيبكويز	٢٨٢ ٦٧٢
٢٠-	هويهويتنانجو	٦٥٢ ٢٧٢
٢١-	الكويشه	٥٣٨ ٥٧٢
٢٢-	البيتان	٢٨٠ ١١١
	المجموع الكلي	٨ ٦٦٣ ٨٥٩

٢- التقسيم الاقليمي

٢٨- تنص المادة ٣ من القرار رقم ٧٠-٨٦ الصادر عن الكونغرس (قرار التقسيم التمهيدي إلى أقاليم) على أنه "لأغراض تنظيم الهيكل الاداري للدولة وعمل المجالس الاقليمية للتنمية الحضرية والريفية، تنشأ الأقاليم بموجب هذا القانون، على أن تقوم بينها علاقات التكافل بين المراكز الحضرية والقدرات الانمائية للمناطق المحيطة، كما يلي:

أولا- الاقليم الحضري: ويتألف من منطقة غواتيمالا سيتي.

ثانيا- الاقليم الشمالي: ويضم منطقتي التاوباخا فيراباز.

ثالثا- الاقليم الشمالي الشرقي: ويتألف من مناطق إيزابال، البروجريسو، زاكابا، تشيكيمولا.

رابعا- الاقليم الجنوبي الشرقي: ويتألف من مناطق سانتا روزا، وخوتيابا وخالابا.

خامسا- الاقليم الأوسط: ويضم مناطق تشيمالتينانجو وساكاتابيكويز وايسكونيتلا.

سادسا- الاقليم الجنوبي الغربي: ويتألف من مناطق سان ماركوس، وكيتزالتينانجو، توتونيكابان، سولولا، ريتالهولو، سوشيتيبكويز.

سابعا- اقليم بيتان: ويتألف من منطقة البيتان.

٣- الشؤون البلدية

٢٩- تقسم غواتيمالا، إداريا، إلى ٣٣٠ مجلسا بلديا، تتمتع بالحكم الذاتي وتطبق خططها الانمائية الخاصة، وتستخدم في سبيل ذلك مواردها الخاصة و٨ في المائة من ميزانية الدخل القومي والنفقات حسبما ورد في الدستور السياسي للجمهورية.

جيم- بيانات عن البنية الأساسية والمرافق

١- شبكة الطرق والنقل

٣٠- هناك على وجه التقريب ٢٣٨ ١٢ كيلومترا طوليا من الطرق، منها ٢٥ في المائة طرق ممهدة، و٤٢ في المائة طرق غير ممهدة صالحة للاستخدام في كل الأجواء، و٣٣ في المائة طرق غير ممهدة لا تستخدم إلا في الطقس الجاف.

٣١- وتربط شبكة الطرق بين غواتيمالا سيتي وبقية أنحاء الدولة، لا سيما العواصم الاقليمية والموانئ الرئيسية وأهم المواقع الحدودية.

٣٢- والمناطق ذات أدنى درجة عن كثافة الطرق هي المناطق الأولى، والثالثة، والسابعة والثامنة؛ فهذه هي بالتحديد المناطق صاحبة أعلى نسب من الطرق غير الممهدة غير القابلة للاستخدام إلا في الطقس الجاف.

٣٣- والمناطق ذات أدنى درجة من الكثافة من حيث شبكة الطرق (حتى من الطرق غير الممهدة غير القابلة للاستخدام إلا في الطقس الجاف) فهي: البيتان، إيزابال، فيراباز العليا، هويهوتينانجو، إلكيشه، فيراباز الدنيا.

٣٤- تتوفر مرافق نقل الركاب إلى حد كبير من خلال خطوط الاوتوبيسات فيما بين المراكز الحضرية، وتنقل من خلالها البضائع أيضا.

٣٥- وتعمل خدمات النقل أساسا من وإلى غواتيمالا سيتي، كما تعمل بدرجة أقل من وإلى مدينة كيتزالتينانجو. ويفسر ذلك سبب تركز ٦٠ في المائة من كافة مركبات النقل العام في المنطقتين الأولى والسادسة.

٣٦- وفي عام ١٩٨٧، كان هناك ٨٤٨ ٢ أوتوبيسا تعمل بين المراكز الحضرية في غواتيمالا، وتنقل ٥٤٤ ٣٦٤ راكبا يوميا (بمعدل ١٢٨ راكبا لكل مركبة في اليوم).

٣٧- وتشكل وسائل النقل المختلط شبكة للنقل على جانب كبير من الأهمية الاقتصادية. وهي وإن كانت لا تمثل في حد ذاتها شبكة حقيقية للنقل، فهي تنقل بالفعل جانبا كبيرا بين البضائع فضلا عن الركاب.

٣٨- وعلى المستوى القومي، تعد عربات اللوري هي الوسيلة الرئيسية لنقل البضائع.

٣٩- ويتألف النقل الجوي من خدمات تجارية وخاصة وعسكرية. ويعمل النقل الجوي التجاري على أساس دولي بالتعامل المباشر مع ٢٠ شركة، ومع خمس شركات أخرى من خلال التوقف لاستقلال طائرة أخرى.

٤٠- وعلى المستوى الاقليمي، تمثل انتقالات السائحين المكون الرئيسي لحركة المرور لا سيما على طريق غواتيمالا سيتي - تيكال (الوجهة الرئيسية هي سانتا إيلينا).

٤٢- وحركة النقل الخاص محدودة؛ وتقدم هذه الخدمات من خلال طائرات خاصة صغيرة. وتعني هذه الطائرات بخدمة مناطق الانتاج الزراعي - الصناعي التي تستخدم الطائرات الصغيرة عادة في نقل حمولات تبلغ ٠٠٠ ١ كيلوغرام في المتوسط، وذلك مراعاة لاعتبارات بيئية أو لمشاكل تتعلق بصعوبة الوصول إلى تلك المناطق. ولذا، فإن المناطق التي تتمتع بالخدمة أساسا هي، على المستوى القومي، المناطق الساحلية في الاقليم الخامس والسادس وأجزاء من الأقاليم الأول، والثالث، والسابع والثامن.

٤٣- وتشارك خدمات النقل العسكري بتقديم أنشطة معاونة للانتاج الريفي المحلي في بعض المناطق التي يتعذر الوصول إليها، لا سيما في الأقاليم الثاني والسابع والثامن.

٤٤- ويوجد في غواتيمالا مطاران دوليان. ومطار (لا أوروا) في غواتيمالا سيتي هو الأكثر أهمية، ويوجد المطار الثاني في سان بينيتو بمنطقة بيتان (الاقليم الثامن). ويستخدم المطاران استخداما مشتركا (مدني وعسكري).

٤٥- وتتركز المطارات الصغيرة في معظمها في الاقليم السادس (٣٤ في المائة من كافة المطارات الصغيرة) وتوجد أساسا في مناطق ايسكونيتلا، ريتالهولو، سوتشيتيكويز، سان ماركوس، ايزابال، كيشي، بوبتون (بيتان). وتستخدم أربعة من هذه المطارات الصغيرة في الأغراض العسكرية فحسب.

٢- السكك الحديدية

٤٦- وخطوط السكك الحديدة هي وسيلة بديلة لنقل المسافرين ونقل البضائع الثقيلة غير القابلة للتلف.

٤٧- وتتكون شبكة خطوط السكك الحديدية من أربعة خطوط تعمل ثلاثة منها وهي: (١) غواتيمالا سيتي - بويرتو باريوس، الذي يخدم الاقليمين الأول والثالث، ويحمل هذا الخط الجزء الأكبر من البضائع (وبصورة أساسية الموز)؛ (٢) ايسكونيتلا - تيكون أومان، الذي يخدم الاقليمين الخامس والسادس؛ وينقل هذا الخط أحجاما متوسطة من البضائع وبصورة أساسية البن والسكر؛ (٣) غواتيمالا سيتي - سان خوزيه، ويخدم الاقليمين الأول والخامس.

٤٨- والقاعدة التكنولوجية هي استخدام قاطرات الديزل. والقضبان هي من النوع الضيق. وفي عام ١٩٨٧، قامت شبكة السكك الحديدية بنقل ٠٠٠ ٧٠٠ طن متري من البضائع، غير انها لم تنقل في عام ١٩٨٨ سوى ٠٠٠ ٤٢٥ طن - أي أقل بواقع ٠٠٠ ٢٧٥ طن، ومن بين هذا المجموع الكلي، كان الموز يمثل ١٦ في المائة، و٢٥ في المائة لمنتجات التصدير الأخرى، و٢٩ في المائة للمنتجات المستوردة، و٢٧ في المائة للبضائع المنتجة محليا والمنقولة في الداخل، و٣ في المائة للطرود البريدية.

٣- الموانئ البحرية وطرق النقل المائية

٤٩- تبلغ الطاقة التشغيلية للموانئ البحرية في غواتيمالا حاليا ٨,٧ مليون طن متري.

٥٠- وهناك على ساحل الأطلسي ميناءان يخدمان الاقليم الثالث هما سانتو توماس دي كاستيللا وبويرتو باريوس، ويستأثران فيما بينهما بنسبة ٤٢,٥ في المائة من الطاقة الكلية، وقد استوعبا نسبة ٧٥ في المائة من حركة النقل البحري على مستوى الدولة في عام ١٩٨٨. أما على ساحل المحيط الهادئ، ولخدمة الاقليم الخامس، فهناك ثلاثة موانئ بحرية هي: سان خوزيه، وكيتزال، وتشامبريكو، وتمثل كل منها على التوالي نسبة ١١,٥ في المائة، ٣٤ في المائة، ١١,٥ في المائة من الطاقة التشغيلية الكلية للموانئ البحرية في غواتيمالا.

٤- النقل المائي

٥١- تستخدم الأنهار والبحيرات الرئيسية في غواتيمالا في أغراض النقل الداخلي والاقليمي للبضائع والركاب. والطرق المائية الداخلية الرئيسية المستخدمة هي: اوسوماسينتا (الاقليم الثامن)، وسارستون (الاقليم الثالث)، وبولوشيك (الاقليمان الثاني والثالث)، وموتاجوا (الأقاليم الأول والثاني والثالث)، ودولسي (الاقليم الثالث)، وقناة تشيكيموليلا (الاقليمان الرابع والخامس). أما طرق النقل عبر البحيرات الرئيسية فتوجد في بحيرات فلوريس (الاقليم الثامن)، وإيزابال (الاقليم الثالث)، واتيتلان (الاقليم السادس).

٥- امدادات الطاقة الكهربائية

٥٢- يتم انتاج ٥٩ في المائة من طاقة توليد الكهرباء في غواتيمالا عن طريق المساقط المائية، و٢٢ في المائة من توربينات الغاز، و١٥ في المائة من المولدات البخارية.

٥٣- يتوزع توليد الكهرباء على الأقاليم على النحو التالي: ٣٥,٩ في المائة في الاقليم الخامس، و٣٤ في المائة في الاقليم الثاني، و١٤ في المائة في كل من الاقليم الأول والاقليم السادس.

٥٤- ومنطقة فيراباز العليا هي أكبر منتج للكهرباء، حيث تنتج ٢٩ في المائة من الاستهلاك القومي، و٥٧,٣ في المائة من الطاقة المولدة عن طريق المساقط المائية في الدولة، تليها سانتا روزا (١٤ في المائة من الاستهلاك القومي و٢٣,٥ في المائة من الطاقة المولدة من خلال المساقط المائية)، ثم ايسكونيتلا (١٢,٨ في المائة من الاستهلاك القومي، وتضم أكبر تنوع لمصادر الطاقة، بما فيها، على وجه الخصوص، ٦٤,٣ في المائة من الطاقة المولدة بتوربينات الغاز).

٥٥- وتتركز شبكات نقل الطاقة أساسا في الاقليم الأول، وجزء من الاقليم السادس وعواصم المناطق.

٥٦- ويحقق الاقليم الأول أعلى معدلات الاستهلاك، يليه الاقليم الخامس ثم الثالث، فالرابع على هذا الترتيب.

٥٧- هناك أوجه قصور واضحة في امدادات الطاقة، لا سيما في الاقليم السابع، حيث لا تصل شبكة امدادات الكهرباء إلى ما هو أكثر من ٤,٧ في المائة من المراكز السكانية فحسب، والاقليم الثاني حيث لا تصل الكهرباء لأكثر من ٧,٣ في المائة من المراكز السكانية في فيراباز العليا و٧,٥ في المائة في فيراباز الدنيا. وهو موقف مثير للدهشة خاصة وإن هذا الاقليم هو أكبر منتج للطاقة الكهربائية في غواتيمالا.

٥٨- وقد أعد معهد الكهرباء القومي خططا لمد الشبكة وتسهيل الاستفادة منها عن طريق انشاء محطات فرعية للمحولات وأيضا من خلال الشبكة القومية.

٥٩- وطبقا للبيانات المتوفرة عن عام ١٩٨٦، بلغ الاستهلاك الكلي للكهرباء في غواتيمالا ٤ ١٩٨ ٤٩٣ ١ ألف كيلووات. ويستأثر استهلاك القطاع الصناعي بـ ٣ ٦٦٠ ٥٢٨ ألف كيلووات (٣٥,٤ في المائة من المجموع) والاستهلاك الداخلي ٤٤٣ ٤٥٦ ألف كيلووات. ويعكس الرقم الأخير حقيقة أن ١٨ في المائة فقط من المنازل تصلها الكهرباء على مستوى الدولة.

٦٠- وتعتمد قدرة الدولة على توليد الكهرباء على تدفق المجاري المائية في كل اقليم.

٦- امدادات المياه والري والصرف

٦١- كقاعدة عامة، توجد في كل مركز من المراكز الادارية لكل من المناطق البلدية وكل من المراكز السكانية الرئيسية في الدولة خط واحد على الأقل للامداد بالمياه. وفي معظم الحالات تدار هذه الخطوط

بواسطة السلطات البلدية المعنية. ولكن هناك عددا ضئيلا منها في أيدي القطاع الخاص. ومع استثناءات قليلة، فإن جميع هذه الخطوط سيئة التشغيل والصيانة مما يؤدي إلى ارتفاع مناسيب مياه الصرف الصحي.

٦٢- يقدر عدد المساكن التي لم تدخلها المياه بنحو ١٧٨ ٨٤٨ مسكنا، أي أن ٦٧,٣٤ في المائة من السكان في الدولة محرومون من امدادات المياه في بيوتهم.

٦٣- وطبقا لبيانات عام ١٩٨٦. تبلغ مساحة الأراضي المروية ٧٨٢ ١٢٦ هكتارا في مختلف أنحاء الدولة. وتغطي نظم الري المملوكة ملكية خاصة ٤١٧ ٣٤ هكتارا. ويتركز الري أساسا في الأقاليم الثالث (في زاكابا بصفة أساسية) والرابع (في خوتيابا) والسادس (كيتزالتينانجو).

٦٤- وكثافة شبكة الصرف في المراكز السكانية هي أدنى من كثافة شبكة المياه. ويصب الجانب الأكبر من مياه الصرف مباشرة في مستجمعات المياه الطبيعية دون معالجة مسبقة لمياه الصرف، مع ما يستتبع ذلك من تلوث المياه.

٦٥- ولا توجد شبكة الصرف الصحي إلا في المناطق الحضرية، ولم توصل بمرافق الصرف الصحي إلا نسبة ١٥,٧٨ في المائة من المساكن. أما في المناطق الريفية والمنازل الحضرية الأخرى، فيستخدم الغالبية آبار الصرف أو المراحيض الأرضية. ومع ذلك فقد يتصادف أنه حتى في وجود شبكة للصرف الصحي أن تكون المنازل الكائنة في المنطقة غير موصولة بتلك الشبكة.

٧- البنية الأساسية لخدمات الهاتف والتليفزيون والاذاعة والبريد والتلغراف

٦٦- تتركز معظم خطوط شبكة التليفونات في المنطقة الأولى. فمن مجموع ٨٦٧ ١٣١ خطا تم تركيبها في عام ١٩٨٧ على مستوى الدولة ككل، كان نصيب الاقليم الحضري (في غواتيمالا سيتي نفسها بصورة أساسية) ٨٢,٨٢ في المائة، ومن ثم فلم يتعد نصيب معظم المناطق الأخرى أقل من ٥٠٠ ٢ خط.

٦٧- وتملك شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية في غواتيمالا (غواتل) ٦١ مبنى كمكاتب لها ومصنع واحد؛ وتقدم الشركة أيضا خدمة الاتصال الهاتفي بمساعدة موظف السنترال وتليفونات العملة والتليفونات العمومية. وتتركز هذه المباني أساسا في الاقليم الرابع (١٧ وكالة)، والاقليم الثالث (١٣)، والاقليم الخامس (١١)، والاقليم الأول (٨). ويجري حاليا إحلال النظام الرقمي محل تكنولوجيا الهواتف المستخدمة في الوقت الراهن.

٦٨- إن حكومة غواتيمالا، من خلال غواتل، هي عضو في الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. ويمكن إجراء المكالمات الدولية عن طريق التابع الاصطناعي انترسالت. وتمتلك غواتل محطتين أرضيتين للاتصالات عبر التابع الاصطناعي.

٦٩- وبفضل التوابع الاصطناعية الدولية، يمكن للمواطنين استخدام الهوائيات الدوارة لاستقبال الاشارات من محطات في بلاد أخرى (التجارية أو التي تستقبل بأجر). وهناك أيضا شركات فردية تقدم هذه الخدمة لسكان المدن. وتخضع الحكومة هذه العملية لاشرافها لكفالة الامتثال بالقواعد الدولية المرعية في هذا الشأن.

٧٠- وتوجد خمس محطات ارسال تليفزيوني عالية التردد VHF، وأربع على تردد UHF في الدولة، إحداها محطة حكومية.

٧١- وهناك ٨٢ برج إرسال إذاعي على الموجتين FM، وAM في المنطقة الحضرية، أحدها على مستوى الدولة. أما في باقي أنحاء الدولة فهناك ٧٠ جهاز إرسال FM، أو AM، ثلاثة منها على مستوى الدولة - وتوجد في مناطق كيتزالتينانجو، وتوتونيكابان، وإلبيتان.

٧٢- والادارة العامة للبريد والتلغراف، التي تشكل جزءا من وزارة الاتصالات والنقل والأشغال العامة، لديها مكاتب للبريد والتلغراف في المراكز الادارية لعدد كبير من المناطق البلدية.

٧٣- يبلغ متوسط عدد العاملين في الخدمات البريدية على مستوى الدولة ١,٢٦ ساعي بريد و٠,٩٧ صندوق بريد لكل ٠٠٠ ١٠ مواطن. والاقليم الأول هو الأفضل من حيث الخدمة البريدية (٣,٤٣ ساعي بريد لكل ٠٠٠ ١٠ مواطن)، والمنطقة السابعة هي الأسوأ في هذا المجال (٠,٤٤ ساعي بريد). والمتوسط القومي لصناديق البريد هو ٩,٥٠ صندوق بريد لكل ٠٠٠ ١٠ مواطن؛ غير أن الكثافة الفعلية تتراوح ما بين ٢٩ لكل ٠٠٠ ١٠ مواطن في الاقليم الأول و٠,٦٧ في الاقليم الرابع.

٧٤- وتتركز الحركة البريدية في الاقليم الأول، فهو أصل ٦٠ في المائة من إجمالي الحركة ومقصد ٦٢ في المائة منها. أما أعلى كثافة في خدمة التلغراف فتوجد في الاقليم السادس، الذي ترسل منها ٢٢ في المائة من اجمالي التلغرافات ويستقبل ٢٩ في المائة.

٧٥- وهناك أربع صحف يومية صباحية هي El Gráfico، وPrensa Libre، وLa República، وSiglo Veintiuno وصحيفة مسائية واحدة (La Hora). وتوجد صحيفة رسمية (Diario de Centroamerica) تصدر يوميا.

٧٦- وتصدر في غواتيمالا المجلات التالية: Crítica، وCrónica وContacto deportivo، وPolémica، وAdonde Guatemala، وTinamit.

٧٧- تبث الإذاعة ست نشرات اخبارية رئيسية في الصباح وعند الظهر وفي المساء. أما شبكات التليفزيون فتذيع خمس نشرات اخبارية محلية، وتذاع نشرة أخرى عن طريق الكابل.

٨- النظام المصرفي

٧٨- يتألف النظام المصرفي في غواتيمالا من بنوك أهلية وبنوك خاصة. وهناك أيضا طائفة واسعة من المؤسسات المالية. وينظم قرار الكونغرس رقم ٣١٥ عمل النظام المصرفي. ويحدد هذا النظام الحقوق والالتزامات لكل من البنوك والعملاء والمترتبة على الائتمانات والمعاملات المالية. وقد تكون البنوك ذاتها تجارية أو بنوك رهونات، أو بنوك ائتمان أو خليط من ذلك. ومعظم البنوك يملكها القطاع الخاص؛ وثمة عدد ضئيل منها يخضع لقدر من تدخل الدولة.

٧٩- والهيئة الاشرافية على البنوك هي الجهة المسؤولة عن الرقابة على النظام المصرفي والاشراف عليه بوجه عام. وتشرف هذه الهيئة على البنوك والمؤسسات الائتمانية، والمؤسسات المالية، وشركات التأمين والمؤسسات الأخرى التي تندرج تحت نطاق التشريع ذي الصلة. والمجلس النقدي مسؤول عن تحديد سياسة الدولة فيما يتعلق بأسعار صرف العملات وكفالة الاستقرار لنظام الادخار القومي وتدعيمه.

٨٠- وبنك غواتيمالا هو الوكالة المالية للدولة، وبهذه الصفة فهو يقوم بتنظيم الاقتصاد القومي.

٨١- وبموجب الاصلاحات الدستورية التي تستهدف ضمان الاستقرار النقدي والجدارة الائتمانية للدولة، يُحظر على المجلس النقدي الترخيص لبنك غواتيمالا بأن يمنح أي ضمان مسبق أو مصادقة مسبقة على أي التزام قبل الدولة أو أي من وكالاتها اللامركزية أو المستقلة أو لأي كيان غير مصرفي خاص.

٨٢- البنوك الأهلية هي: Banco de Guatemala, Crédito Hipotecario nacional, Banco Nacional de Desarrollo Agrícola, Banco de los Trabajadores.

٨٣- والبنوك الخاصة هي: Banco Granai y Townson S. A., Banco Industrial S. A., Banco del Café S. A., Banco del Ejército S. A., Banco de Occidente S. A., Banco Inmobiliario S. A., Banco Agrícola Mercantil S. A., Lloyds Bank plc (Guatemala branch), Banco Uno S. A., Banco del Agro S. A., Banco Internacional S. A., Banco Metropolitano S. A., Banco de la Construcción S. A., Banco Promotor S. A., Citibank S. A., (Guatemala branch), Banco Reformador S. A., Multibanco S. A., Banco Corporativo S. A., Banco Empresarial S. A., Banco del Nororiente S. A., Banco de Comercio S. A., Primer Banco de Ahorro y Préstamo para la Vivienda Familiar S. A., Banco de la República S. A., Banco de Exportación S. A., Banco del Quetzal S. A., Banco Continental.

٨٤- والمؤسسات المالية هي: Financiera Industrial y Agropecuaria S. A., Financiera Guatemalteca S. A., Financiera Industrial S. A., Financiera de Inversión S. A., Financiera del País S. A., Financiera de Occidente S. A., Financiera de Capitales S. A., Financiera Metropolitana S. A., Corporación Latinoamericana de Servicios Financieros S.A., Financiera Reforma S. A.

وهناك عدد آخر من المؤسسات المالية في انتظار الترخيص لها و/أو هي على وشك بدء عملياتها.

٨٥- **وشركات تلقي الايداعات هي:** Almacenadora Guatemalteca S. A., Compañia Almacenadora S. A., Almacenadora de Occidente S. A., Almacenes de Depósito de El Crédito Hipotecario Nacional, Almacenes Generales S. A., Almacenadora des Norte S. A., Almacenes y Servicios S. A., Almacenadora del País S. A., Almacenadora de Inversión S. A., Almacenadora Internacional S. A., Centroamericana de Almacenes S. A.

٨٦- **وشركات التأمين هي:** Seguros de Occidente S. A., Seguridad de Centroamérica S. A., Empresa Guatemalteca CIGNA de Seguros S. A., Seguros Panamericana S. A., Compañía de seguros Generales Granai y Townson S. A., La Alianza, Aseguradora General S. A., Seguros Universales S. A., Aseguradora Guatemalteca S. A., Departamento de Seguros y Previsión de El Crédito Hipotecario Nacional, Comercial Aseguradora Suizo Americana S. A., Seguros El Roble S. A., Aseguradora La Ceiba S. A.

٨٧- **وشركات الائتمان هي:** Afianzadora Granai y Towson S. A., Fianzas El Roble S. A., Departamento de Fianzas de El Crédito Hipotecario Nacional, Comercial Afianzadora S. A., Fianzas Universales S. A., La Seguridad de Centroamérica S. A., Compañía de Fianzas S. A., Afianzadora Central S. A., Fianzas de Occidente S. A., Afianzadora General S. A., Afianzadora Guatemalteca S. A., Unión Central de Pilotos Automovilistas.

٨٨- **وهناك مؤسسات أخرى للائتمان والتمويل، هي:** namely Instituto de Fomento de Hipotecas Aseguradas (FHA), Departamento de Monte de Piedad de El Crédito Hipotecario Nacional, Casa Cambio CEI, Servicios Internacionales, Csa de Cambio FOREX S. A., SAQS Casa de cambio, MONEX Casa de Cambio.

٩- المنشآت والخدمات الصحية

٨٩- يتبع وزارة الصحة العامة والرعاية الاجتماعية ٧٨٥ مركزاً صحياً في أنحاء الدولة، بينما يتبع معهد الضمان الاجتماعي ستة مراكز صحية و١٦ موقعاً للاسعافات الأولية. وعلى المستوى الثاني، يوجد ٢٢٠ مركزاً صحياً تتبع وزارة الصحة العامة - منها ٣٢ من الفئة ألف وعدد الأسرة بها يتراوح ما بين ٢٠ و٣٠ سريراً، أما البقية فهي من الفئة باء حيث لا توجد بها أسرة. ويدير معهد الضمان الاجتماعي ٣٥ مركزا للاستشارات. أما على المستوى الثالث، فهناك ٣٥ مستشفى تتبع وزارة الصحة العامة (منها سبع مستشفيات تخصصية) يبلغ عدد الأسرة فيها مجتمعة ٧٢٦ ٨ سريراً. ويتبع معهد الضمان الاجتماعي ٢٧ مستشفى عدد أسرتها ٢٣٧ ٢ سريراً. ويوجد ٨٣ مستشفى تابعة للقطاع الخاص تضم مجتمعة ٤٣٤ ٢ سريراً، ويعمل بها ما يتراوح بين ٠٠٠ ٥ و٠٠٠ ٦ طبيب.

٩٠- وعلى مستوى الدولة يوجد ٧,٢ من الأطباء و١,٢ من أسرة المستشفيات لكل ٠٠٠ ١ نسمة وهناك عجز عام يبلغ ٦٠٩ من الأطباء و٥٤٩ ٤ سريرا.

١٠- المنشآت والخدمات التعليمية

٩١- في مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي ثنائي اللغة توجد ٩٩٢ ١ مدرسة عدد فصولها ٣٤٢ ٢ فصلاً. وعلى مستوى الحضانة لما قبل الابتدائي توجد ٧٥٠ منشأة يبلغ عدد فصولها ٥٤١ ١ فصلاً. وقطاع التعليم الابتدائي هو صاحب أكبر عدد من المنشآت حيث توجد ٩٩٦ ٧ مدرسة عدد فصولها ٠٦٩ ٣٠ فصلاً. أما على مستوى التعليم الأساسي فهناك ٥٨٣ منشأة عدد فصولها ٨٤٣ ٣ فصلاً. وعلى مستوى التعليم العام توجد ١١٥ منشأة عدد فصولها ٠١٦ ١ فصلاً.

٩٢- وفي نظام التعليم قبل الابتدائي ثنائي اللغة هناك ٢٦٢ منشأة عدد فصولها ٢٧٠ فصلاً. وفي مستوى الحضانة لما قبل الابتدائي يوجد ٠٣٩ ١ منشأة عدد فصولها ٩١٩ ٢ فصلاً. وفي قطاع التعليم الابتدائي هناك ٠٩٢ ٢ منشأة عدد فصولها ٤٠٦ ٨. وفي المستوى الأساسي هناك ٩٤٦ منشأة عدد فصولها ٣٢٥ ٥ فصلاً. وفي المستوى العام يوجد ٦٦٤ منشأة، عدد فصولها ١٧٦ ٤ فصلاً.

٩٣- وهناك خمس جامعات (إحداها تابعة للدولة والأربع الأخريات خاصة) وإجمالي عدد الطلبة فيها ٠٠٠ ٨٥ طالب. ويلتحق ٧٥ في المائة من جميع الطلبة بالجامعة القومية. ولكل جامعة من الجامعات الخمس مبانيها وحرمها الخاص.

١١- المنشآت والخدمات الثقافية والترويحية

٩٤- يوجد مسرح قومي في العاصمة تتسع قاعته لعدد ٢٠٠ ١ مشاهد، ويصلح لكل العروض الفنية. وهناك أيضا خمسة مسارح صغيرة ومسرح مكشوف تقدم عليه العروض في الهواء الطلق ويتبع مركز ميجيل أنخيل استورياس الثقافي. ويوجد كذلك عدد من المسارح في الأقاليم، أكبرها في توتونيكابان وكيتزالتينانجو.

٩٥- وبالنسبة للأنشطة الترويحية، توجد ملاعب لكرة القدم في جميع المناطق، تقام عليها المسابقات القومية والمحلية. وفي غواتيمالا سيتي يوجد استاد ماتيو فلوريس الذي يتسع لعدد ٠٠٠ ٤٠ شخص. وهذا الاستاد هو جزء من مجمع رياضي مجهز عملياً لكافة الرياضات الرسمية على المستوى الدولي.

٩٦- وتوجد في مدارس التعليم العام والأساسي بالمناطق منشآت رياضية يمكن للجمهور العام أن يستخدمها.

٩٧- وفي المراكز الإدارية للمناطق البلدية توجد متنزهات للراحة والترويح وملاعب للأطفال، فضلا عن ساحات ومنشآت لممارسة الأنشطة الرياضية. ولممارسة الأنشطة الترويحية الأكثر حركة، توجد قاعات متعددة الأغراض، كما توجد مكتبات أيضا في بعض الأحيان. ومع ذلك، فإن تلك الخدمات غير متاحة بالقدر الكافي في المناطق الريفية، وإن وجدت فهي في أماكن سيئة.

١٢- الإسكان

٩٨- على المستوى القومي، هناك عجز يقدر بنحو ٧٠٠ ٧٩٠ وحدة سكنية. ويعزى هذا العجز أساسا إلى اعتبارات تتعلق بالنوعية وبالملكية، حيث إن المواطنين يسكنون في وحدات غير رسمية ووحدات رسمية كثيراً ما يسكنها مجموعات أسرية عديدة تعيش سوياً.

٩٩- ويتزايد هذا العجز عاما بعد عام بسبب النمو السكاني. ويعني ذلك أنه ينبغي بناء ٨٠٠ ٤٢ وحدة سكنية على الأقل كل عام حتى تبقى الزيادة في العجز عند المستوى صفر. وفي واقع الأمر تلبى هذه الحاجة في معظم الحالات من خلال الإسكان غير الرسمي، نظراً لأن بناء المساكن الرسمية والمساكن التي تقيمها الدولة، لا يزال محدوداً.

١٠٠- وتجدر الإشارة إلى أن بناء المساكن الرسمية يتركز في الإقليم الأول، وبدرجة أقل في الأقاليم الثالث والخامس والسادس.

دال - بيانات اقتصادية

١٠١- طبقا لأرقام بنك غواتيمالا، فقد سجل النشاط الاقتصادي في الدولة ارتفاعا بلغت نسبته ٤,٦ في المائة في عام ١٩٩٢، استناداً إلى القيمة الحقيقية للناتج القومي الإجمالي (بأسعار عام ١٩٥٨).

١٠٢- ويعزى ذلك إلى تلك الدرجة الكبيرة من الانتعاش الذي حققه الطلب الداخلي، الذي يرتبط مستواه ارتباطا وثيقاً بقوة الاستثمار الخاص وبالزيادة في الإنفاق الاستهلاكي الخاص، وهو العنصر الأساسي في الطلب الشامل. ويرجع التوسع في الاستثمار الخاص أساساً إلى الزيادة في حركة التشييد والمشتريات من السلع الرأسمالية المستوردة، بينما الاستهلاك الخاص قد حفزه التباطؤ في معدل التضخم وتسويات الأجور والمرتبات، لا سيما تثبيت الأجر في عقود العمل في القطاعين العام والخاص عند ٣٤٨ كيتزال في الشهر، والموافقة في تشرين الثاني/نوفمبر على مستويات جديدة للحد الأدنى للأجور بالنسبة لمعظم فروع النشاط. وقد زادت الائتمانات المصرفية للقطاع الخاص بنسبة ٣٤,٧ في المائة تجاوباً مع الطلب من قطاعات الانتاج والتجارة والاستهلاك.

١٠٣- ووفقا للأرقام المتعلقة بالأشخاص المشمولين بالمؤسسة القومية للضمان الاجتماعي في غواتيمالا، بلغ عدد الوظائف الجديدة التي أنشئت في مختلف أفرع النشاط الاقتصادي ٠٨٥ ٨ وظيفة في عام ١٩٩٢.

١٠٤- وخلال الفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٢ زاد عدد الأشخاص المشمولين بواقع ٣٤١ ٧، بينما بلغت الزيادة في عدد السكان النشطين اقتصادياً خلال نفس الفترة ٧٣٤ ٢٤١ شخصا. ولا يغطي مشروع الضمان الاجتماعي سوى ٢٦ شخصا من كل ١٠٠ شخص يبحثون عن فرصة عمل لأول مرة. وخلال هذه الفترة لم يتمتع بالانضمام إلى مظلة الضمان الاجتماعي سوى ٣ في المائة من الإضافات الجديدة في عدد السكان النشطين اقتصادياً.

١٠٥- وخلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٢ تناقص عدد الأشخاص المستخدمين في قطاعات الزراعة وتربية الماشية بواقع ٢٩٩ ٧٠ شخصا (٢٤,١ في المائة). وزاد الطلب على الأيدي العاملة بواقع ٤٠٩ ٢٩ أشخاص في قطاع التصنيع، و٢٠٧ ٢٨ في قطاع الخدمات، و١٨٣ ١٢ في قطاع التجارة.

١٠٦- وسجل الاستثمار الخاص زيادة بنسبة ١٥,٨ في المائة عن مستواه في عام ١٩٩١، بينما بلغت نسبة الزيادة في الاستثمار العام ٤,٩ في المائة.

١٠٧- وزادت الصادرات من البضائع والخدمات بنسبة ٥,٧ في المائة. وحقق قطاع التصدير نمواً مستمراً دون قيود ذات بال.

١٠٨- وحقق قطاع الزراعة وتربية الماشية زيادة بمعدل ثابت بلغ ٢,٩ في المائة. ويعد هذا الرقم مؤشراً على درجة من التباطؤ فيما يتعلق باتجاهات الطلب الخارجي لمنتجات التصدير التقليدية كالقطن والسكر والبن والموز.

١٠٩- وفي عام ١٩٩٣، بلغ الانتاج الزراعي (بالقنطار): السكر ٠٠٠ ٣٦٠ ٢؛ والبن ٠٠٠ ٤٠٠ ٤، والموز ٤٠٠ ٤٧١ ٩؛ والقطن ٠٠٠ ٥٦٠؛ والذرة ٣٠٠ ٧٢٢ ٢٨؛ واللوبيا ٠٥٢ ٦٠٠ ٢ والأرز ٦٠٠ ١٥٨ ١.

١١٠- وبلغ معدل التوسع في القطاع الصناعي ٢,٩ في المائة؛ وزاد الطلب على الطاقة الكهربائية في هذا القطاع خلال هذا العام عما كان عليه في عام ١٩٩١ (٨٢٦ ٥٥٦ ملليوات/ساعة). كما زاد الاستهلاك من وقود الديزل بنسبة ٢١ في المائة مقارنة بعام ١٩٩١.

١١١- ويتركز الانتاج الصناعي أساساً في قطاعات الأغذية والمشروبات، والمنسوجات والملابس والمعادن غير الفلزية. وبلغت مساهمة هذه القطاعات في الناتج القومي الإجمالي ٤٥٢,٨ ٢ مليون كيتزال (١٢,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي).

١١٢- وفي القطاع الفرعي للصناعة التحويلية، تجدر الإشارة إلى السلع التي يتم انتاجها بتكنولوجيا من المستوى المتوسط وبعمالة مكثفة حيث يستعان بخمسة أشخاص أو أكثر. وفي عام ١٩٨٧، كانت هناك ٦١٢ ١ منشأة صناعية في هذا القطاع الفرعي، منها ١٨٤ منشأة كانت تستخدم أكثر من ٢٠ شخصا. وكانت غالبية هذه المنشآت تتركز في الإقليم الأول؛ وتوجد بتركيز أقل في الإقليم الرابع.

١١٣- ينقسم الانتاج التعديني إلى استخراج المعادن الفلزية والمعادن غير الفلزية. والأقاليم التي يتم فيها استخراج المعادن هي: الإقليم السابع (في هويهويتنانجو بصورة أساسية)، والإقليم الثالث (في تشيكيمولا، وزاكابا، وإيزابال، والبروجريسو)، الإقليم الثاني (فيراباز العليا والدنيا) والإقليم الأول (في غواتيمالا سيتي).

١١٤- والمعادن الرئيسية التي يتم استخراجها في غواتيمالا هي: الرصاص، والزنك، والفضة، والانتيمون، والتنغستن، والحديد. أما المعادن غير الفلزية الرئيسية فهي الباريوم، والكوارتز، والميكا، وسليكات الألمنيوم، والجبس، والوذريت، والدولوميت، والتلك، والرخام والرمل.

١١٥- وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، بلغت قيمة أعمال التشييد التي قام بها القطاع الخاص ٣٢٧,٩ ٤١ مليون كيتزال. ومن هذا الرقم الإجمالي تم استثمار ٢٢٥,٧ ٢٤ مليون كيتزال في المناطق الحضرية، و١٠٢,٢ ٧ مليون كيتزال في المناطق الريفية. وبلغت استثمارات القطاع العام ٢٦٦,٨ ٧٥ مليون كيتزال.

١١٦- بلغ إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة خلال عام ١٩٩٢ نحو ٧٤٥,٧ ٤٣٠ ٢ ملليوات/ساعة، ومن هذا الرقم تم توليد ٤٨٠,٢ ٨٤١ ملليوات/ساعة من الكهرباء حرارياً، و٢٦٥,٥ ٥٨٩ ١ ملليوات/ساعة بالمساقط المائية.

١١٧- تنتج غواتيمالا ٠٠٠ ٤ برميل من البترول يوميا في الإقليم الثاني (روبيلسالتو وتشيناخا ويالبيميتش) والإقليم الثامن (كاريب وتييرا بلانكا، وزان وتشوكوب). وبلغ الانتاج الإجمالي من البترول ٩٠٠ ٧٦٤ ١ برميل في عام ١٩٩٢. وفي نفس العام تم تصدير ٦٠٠ ٦٦٣ ١ برميل. وبلغت تكلفة الواردات البترولية ٥٠٠ ١٦٠ ٩٧ دولار أمريكي في عام ١٩٩٢، و٠٠٠ ٠١٦ ٨٠ دولار في عام ١٩٩٣.

١١٨- وبلغ استهلاك أنواع الوقود ذات الأساس البترولي ١٠٠ ٥٦٩ ١٠ جالون في عام ١٩٩٢، و٨٠٠ ١٧٣ ١٠ جالون في عام ١٩٩٣.

١١٩- وبلغ دخل الدولة من النقد الأجنبي في قطاع السياحة ٥٠٠ ٢٨٢ ١٧٠ دولار أمريكي حتى أيلول/سبتمبر ١٩٩٢؛ وبلغت المصروفات خلال نفس الفترة ١٠٠ ٤٦٥ ٧٤ دولار أمريكي. وبالأرقام المطلقة يكون صافي الرصيد الدائن تحت هذا البند حتى أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، هو ٤٠٠ ٨٢٦ ٩٥ دولار أمريكي.

١٢٠- وفي عام ١٩٩٢، ارتفع المستوى العام للأسعار الاستهلاكية بنسبة ١٤,٢ في المائة عما كانت عليه في عام ١٩٩١ - وبذلك تكون قد تجاوزت الرقم المستهدف (١٠ في المائة).

١٢١- يظهر ميزان المدفوعات لعام ١٩٩٢ عجزاً في النقد الأجنبي بلغ ٥٤,٨ مليون دولار أمريكي. وثمة عدد من العوامل ساعدت على هذه النتيجة السلبية بالنسبة لعام ١٩٩٢؛ لعل أهمها أن الزيادة في الواردات بلغت نسبتها ٢٥,٢ في المائة بينما لم تتجاوز الزيادة في الصادرات نسبة ٤,٧ في المائة. وهناك عامل آخر ساعد على ذلك، هو التباطؤ في التدفقات الرأسمالية، التي انخفض رصيدها الصافي بنسبة ٣٣ في المائة (ما يعادل ٢٣٣,٥ مليون دولار أمريكي)، لا سيما في قطاع رأس المال الخاص. وسجل ميزان المدفوعات عجزاً في عام ١٩٩٢، حيث بلغ مستوى الواردات من السلع ٠٠٠ ٢٦٢ ٢ دولار أمريكي، والصادرات ١٠٠ ٢٨٧ ١ دولار أمريكي.

١٢٢- وكان صافي رصيد الخدمات سلبيا في عام ١٩٩٢ (٥٩,١ مليون دولار أمريكي) أي ضعف الرقم المسجل عام ١٩٩١ (٣٠,٩ مليون دولار أمريكي). أما صافي رصيد التحويلات (التي تشتمل على عنصر التحويلات الأسرية) فقد بلغ ٣٨٨,٦ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٢.

١٢٣- وخلال عام ١٩٩٢، تدفق ما مجموعه ٢٥١,٨ ١ مليون دولار أمريكي إلى الدولة؛ ومن هذا الإجمالي بلغت قيمة رأس المال الخاص ٦٠٧,٧ مليون دولار أمريكي؛ بينما بلغ رأس المال الرسمي أو المصرفي ٦٤٤,١ مليون دولار أمريكي. وبلغت التدفقات إلى الخارج ٧٧٥ مليون دولار أمريكي.

١٢٤- كانت المنتجات الرئيسية المصدرة إلى بلدان أمريكا الوسطى خلال عام ١٩٩١ هي: المنتجات الكيميائية (٢٢,٢ في المائة)، المواد الغذائية (١٣,٢ في المائة، مواد البناء (١٠ في المائة)، المنسوجات والخيوط والغزل (٧ في المائة)، منتجات البلاستيك (٥,٢ في المائة)، مستحضرات التجميل (٤,٥ في المائة) والملابس (٤,٣ في المائة).

١٢٥- بلغ إجمالي معاملات رؤوس الأموال الخاصة والرسمية والمصرفية ٤٧٦,٨ مليون دولار أمريكي، أي أقل مما كانت عليه في عام ١٩٩١ (٧١٠,٣ مليون دولار أمريكي). وانخفض صافي التدفق الايجابي لمعاملات رؤوس الأموال الخاصة في عام ١٩٩٢ إلى ٥٦٥,٤ مليون دولار.

١٢٦- وأدت الاتجاهات السائدة في التجارة الخارجية في عام ١٩٩٢ إلى انخفاض احتياطيات النقد الأجنبي بما قيمته ٥٤,٨ مليون دولار أمريكي.

١- أرقام النقد المتداول

١٢٧- زادت وسائل الدفع بنسبة ١٢,٩ في المائة، وانخفضت كميات النقد المتداولة بواقع ٨٨,٨ مليون كيتزال، مقارنة بعام ١٩٩١.

٢- القروض المصرفية

١٢٨- بلغت قيمة الائتمانات المقدمة للقطاع الخاص ٧ ٢٥٣,٤ مليون كيتزال.

١٢٩- ويظهر صافي الائتمانات للقطاع العام رصيداً مديناً يصل إلى ٢٣٥,٥ مليون كيتزال في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. وبناء على السياسات الائتمانية التي وضعتها السلطات النقدية، فقد سمح للحكومة المركزية بأن يصل رصيدها المدين لبنك غواتيمالا إلى ٤٦٠ مليون كيتزال حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

٣- أسعار الفائدة

١٣٠- بلغ سعر الفائدة الأقصى المسموح به من قبل مجلس النقد ٢٤,٤ في المائة في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢؛ وارتفع سعر الفائدة على الودائع إلى ١٠,٩ في المائة. وتراوح سعر الفائدة على عمليات بنك غواتيمالا في السوق المفتوحة بين ١٦ في المائة، و١٦,٥ في المائة خلال تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

١٣١- وبلغ السعر المرجح للفائدة على الودائع (حسابات التوفير) ١٠,٩ في المائة، والمعدل المتوقع للتضخم ١٢,٨ في المائة.

١٣٢- وبلغت التدفقات إلى الخارج لأغراض الاستيراد ١ ٨٥١,٣ مليون دولار أمريكي حتى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. وبلغت القيمة الإجمالية للصادرات ١ ٢٣٠ مليون دولار أمريكي.

١٣٣- وبلغ متوسط مستوى عمليات الشراء من النقد الأجنبي حتى شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ - ١٤٨,٤١ دولار أمريكي، مقابل ١٢٨,٤١ دولار أمريكي خلال نفس الفترة من عام ١٩٩١.

١٣٤- وفي نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، كان سعر صرف الدولار الأمريكي ٥,٢٩٢ كيتزال.

١٣٥- وفي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، انخفض الاحتياطي الإجمالي من النقد الأجنبي إلى ٣٨٠,١ مليون دولار أمريكي.

١٣٦- وفي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، ارتفع الرقم القياسي للأسعار بنسبة ١١,٧٣ في المائة.

١٣٧- وحتى نهاية آب/أغسطس ١٩٩٢، بلغ مجموع ايرادات الميزانية ٦٩٥,٥ ٣ مليون كيتزال؛ وبلغ حجم الإنفاق ٣,٣٤٠ مليون كيتزال. وكان فائض الموازنة ٣٥٥,٥ مليون كيتزال.

١٣٨- وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، بلغ إجمالي الدين العام الخارجي المستحق ١٦٥,٥ ٢ مليون دولار أمريكي.

هاء - البيانات الديمغرافية

١- النمو السكاني

١٣٩- في عام ١٩٨٩ كان عدد السكان في غواتيمالا ٨٥٩ ٦٦٣ ٨ نسمة. ويبلغ معدل النمو السكاني ٣,١٣ في المائة، أي أن عدد السكان يزيد مليون نسمة كل أربع سنوات. وإذا استمر هذا المعدل للزيادة فيقدر أن عدد السكان سيصل إلى ١٢,٧ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٠٠.

١٤٠- والعامل الرئيسي الذي يؤثر على الاتجاهات السكانية هو معدل الخصوبة (إذ تستمر فترة خصوبة النساء من سن ١٥ حتى سن ٤٩) والمعدل العام للخصوبة على أساس المنطقة ودرجة الفقر هو ٦,٨ بين النساء الفقيرات (٧٧,٥ في المائة من الإجمالي) و٣,٣ بين النساء الأيسر حالاً (٢٢,٤ في المائة).

١٤١- يعتنق ٨٧ في المائة من السكان المذهب الكاثوليكي؛ وتنتمي النسبة الباقية إلى طوائف مسيحية وغير مسيحية أخرى.

٢- الكثافة السكانية

١٤٢- والكثافة السكانية الحالية هي ٨٠ شخصا لكل كيلومتر مربع (مقابل ٢٧ شخصا في عام ١٩٥٠)؛ أي أنها قد بلغت ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في عام ١٩٥٠. وتتزايد الكثافة السكانية سنوياً بمعدل ١,٤ شخصا تقريباً لكل كيلومتر مربع.

١٤٣- غير أن توزيع السكان يتفاوت في أنحاء غواتيمالا. فالمنطقة الحضرية (الإقليم الأول)، على سبيل المثال، يتركز فيها ٩٥٣ ٩٣٢ ١ نسمة، لتصل الكثافة السكانية فيها إلى ٠٢٣ ١ شخص لكل كيلومتر مربع. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الإقليم يقدم أقصى قدر من المغريات للسكان المهاجرين، ويستوعب ٥٨,٤ في المائة من السكان المقتدرين، و٤٤,٩ في المائة من الفقراء. أما هضبة التيبلانو في وسط الدولة وشمالها الغربي، حيث توجد معظم الممتلكات الصغيرة، فتبلغ الكثافة السكانية فيها ٢٢١,٧ شخصا لكل كيلومتر مربع. وفي الاقطاعيات الزراعية، تبلغ الكثافة ١١٣,٦٨ شخصا لكل كيلومتر مربع. وغواتيمالا هي الدولة صاحبة ثاني أعلى معدل للكثافة السكانية في أمريكا اللاتينية (بعد السلفادور).

١٤٤- وبقياس الوحدة من الأراضي القابلة للزراعة، تبلغ الكثافة السكانية في غواتيمالا ٣,٣ شخصا لكل هكتار.

٣- مؤشرات اجتماعية

١٤٥- هناك ٠٠٠ ٧١٠ ١ أسرة في غواتيمالا تعيش في فقر، و٨٦٩,٦٥٥ أسرة تعيش في فقر مدقع. وتضم الأقاليم الشمالية الغربية والجنوبية الغربية ٤٦ في المائة من الأسر التي تعيش في فقر مدقع. ويوجد أقل تركيز لها في الإقليم الحضري، الذي يضم ١٢ في المائة (١٠٠,٧٨٨) من الأسر التي تعيش في فقر مدقع.

١٤٦- ويتميز الهيكل العمري للسكان الذين يعيشون في فقر مدقع بارتفاع نسبة الشباب. وينعكس أثر معدل الخصوبة في تلك النسبة العالية من السكان (٤٩,١ في المائة) تحت سن ١٤؛ وتقل النسبة المئوية بين المقتدرين في المستويات المتوسطة من هرم الهيكل العمري حتى سن ٦٤ حيث تبلغ ٦٠,٥ في المائة.

١٤٧- وفي عام ١٩٨٩ كان عدد سكان الحضر ٦٩٧ ٠١٣ ٣ نسمة وسكان الريف ١٦٢ ٦٥٠ ٥ نسمة.

١٤٨- ينقسم السكان من حيث النوع إلى ٨٥٩ ٢٤٥ ٤ ذكور و٨٢٦ ٤١٨ ٤ إناث.

١٤٩- وينقسم السكان من حيث مستوى الفقر إلى ما يلي:

	عدد الأشخاص	النسبة المئوية
في فقر	٦ ٩٢٢ ٢٤٣	٨٠
في فقر مدقع	٥ ١٣٨ ٦٧٩	٥٩
ليسوا في فقر مدقع	١ ٧٨٣ ٥٦٤	٢١
مقتدرون	١ ٧٤١ ٦١٦	٢٠

١٥٠- والتوزيع الجغرافي للفقراء كما يلي:

في المناطق الحضرية	٢ ٠١٧ ٧١٨
في المناطق الريفية	٤ ٠٠٤ ٥٢٥

١٥١- وتوزيع السكان حسب الأصل العرقي كما يلي:

سكان أصليون	٥ ٤٤٨ ٠١١
سكان غير أصليين	٣ ٢١٥ ٨٤٨

١٥٢- وتوزيع السكان حسب السن كما يلي:

الفئة العمرية (سنوات)	عدد الأشخاص
صفر - ١٤	٤ ٠١٣ ٩١٧
١٤ - ٦٤	٣ ٩٥٣ ٩١٨
٦٤ فما فوق	٣٠٥ ٢٥٦

٤- التعليم

١٥٣- تبلغ نسبة المتعلمين بين الأشخاص في سن السابعة فما فوق ٦٠ في المائة (٤٤٩ ٩٨٥ ٣ نسمة)؛ ونسبة الأميين ٤٤ في المائة من السكان (٩٠٣ ٦٨٦ ٢ نسمة). وفي المناطق الريفية تبلغ نسبة الأمية ٧٠ في المائة، وفي المناطق الحضرية ٣٠ في المائة. ومن بين السكان غير الأصليين في سن ٢٥ فما فوق، هناك ٤٠ في المائة يجهلون اللغة الاسبانية.

١٥٤- وفيما يلي توزيع السكان من سن ٧ فما فوق حسب مستوى التعليم:

بدون أي قسط من التعليم ٤١٤ ٨٢٩ ٢

بتعليم ابتدائي:

(١ - ٣ سنوات تعليم)	١ ٧٨٣ ٣٣٣
(٤ - ٦ سنوات تعليم)	١ ٢٧٥ ٨٦٢

بتعليم ثانوي:

(١ - ٣ سنوات تعليم)	٣٥٢ ١٧١
(٤ - ٧ سنوات تعليم)	٣١٠ ٤١٩

بتعليم عالي:

(لم يكملوا)	٧٣ ٨٣٧
(اكملوا)	٣٤٧ ٣١٦

١٥٥- مستويات التعليم المختلفة هي: (أ) ما قبل الابتدائي؛ (ب) ابتدائي؛ (ج) أساسي؛ (د) عام؛ (هـ) جامعي.

١٥٦- إن مظلة النظام التعليمي لا تغطي كل السكان الذين بلغوا سن الدراسة. فالمسجل في هذا النظام ٥٦,٥ في المائة فحسب من فئة الأطفال في سن السابعة. وأعلى مستوى للتغطية هو في سن العاشرة؛ إذ إن ٧٦ في المائة من الأطفال في هذا السن مسجلون. وفيما فوق سن الثانية عشرة، تنخفض نسبة التغطية للأطفال في سن الرابعة عشر إلى ٤٣,٣ في المائة.

١٥٧- وفيما يتعلق بالخدمات التعليمية، فيذكر أن هناك ٣١٢ ٧٩ طفلا مسجلون في المستوى ما قبل الابتدائي ثنائي اللغة؛ و٨٨,٤ من هؤلاء مسجلون في المدارس الحكومية.

١٥٨- وإجمالا، هناك ٧٦٠ ٨٩٧ ١ طفلا في التعليم ما قبل الابتدائي؛ ومن هذا العدد الكلي هناك ٣١٢ ٧٩ طفلا مسجلون في مدارس ما قبل الابتدائي ثنائية اللغة، و٤٤٨ ١١٠ طفلا في مدارس الحضانة. وعلى المستوى الابتدائي هناك ٦٥٧ ٣٤٠ ١ تلميذا مسجلاً؛ وعلى المستوى الأساسي هناك ٣١٩ ١١٢ تلميذا، وعلى مستوى التعليم العام ٥٢٥ ٤١ تلميذاً.

١٥٩- وفي مرحلة التعليم الأساسي هناك ما مجموعه ٠٢٢ ٢١٨ تلميذاً، وفي مرحلة التعليم العام ٦٢٢ ١٠٤ تلميذا.

١٦٠- وهناك جامعة حكومية تحمل اسم سان كارلوس دي غواتيمالا؛ وتوجد أيضاً أربع جامعات خاصة (رافاييل لنديفار، وفرانسيسكو ماروكين، وماريانو جالفيز، وديل فالي). وتلحق بجامعتي سان كارلوس دي غواتيمالا ورافاييل لنديفار عدة مؤسسات تابعة لهما في عدد من المناطق في أنحاء الجمهورية. وتستوعب هذه الجامعات ٠٠٠ ٨٥ طالب؛ تستأثر جامعة سان كارلوس دي غواتيمالا بنسبة ٧٥ في المائة منهم.

١٦١- وهيكل النظام التعليمي على النحو التالي:

(أ) المرحلة الأولية: التعليم ما قبل الابتدائي (٥ - ٦ سنوات فما فوق)؛

(ب) المرحلة الثانية: فئة العمر ٧ - ١٤، الصفوف ١ - ٦؛

(ج) المرحلة الثالثة: التعليم المتوسط المستوى (فئة العمر ١٤ - ١٨)؛ التعليم الأساسي ٣ سنوات (١ - ٣ سنوات)؛ التعليم العام (الصفوف ٤ - ٦).

١٦٢- يختار الطالب في التعليم العام أحد شعب الدراسة التالية: شهادة التعليم في العلوم والآداب، والصناعة، وتقنيات التسويق، والميكانيكا العامة، والإنشاءات، والسياحة، وعلوم الاتصال، والإدارة البلدية، وعلوم الحاسبات الالكترونية، والتوجيه المهني، والتنمية المجتمعية، والتكنولوجيا ثنائية اللغة، وعلم التجميل، والموارد الطبيعية، والإدارة الصناعية، وإدارة الفنادق، والعلوم المحلية، والرسم الفني والتشييد والكهرباء، والميكانيكا، والزراعة.

١٦٣- والفئات المختلفة لمعلمي المدارس الابتدائية هي: ما قبل الابتدائي، الابتدائي الحضري، الابتدائي الريفي، العلوم المحلية، التربية البدنية، التربية الموسيقية.

١٦٤- أما فئات المعلمين المتخصصين فهي: مسك الدفاتر، الإدارة، الدعاية والإعلان، صناعي، تصنيع، زراعي، تنمية مجتمعية، تقنيات الشرطة، الإدارة التجارية، التنظيم والإدارة الحكومية، إدارة الأعمال، مسك الدفاتر الزراعية، قياس النظر، صحة الأسنان.

١٦٥- وفئات المستخدمين في أعمال السكرتارية هي: تجاري، تنفيذي، فني، ثنائي اللغة.

١٦٦- أما الدراسة في الجامعات ففي التخصصات الآتية: الطب، الدراسات القانونية والاجتماعية، والدراسات الإنسانية، والاقتصاد، وإدارة الأعمال، والكيمياء والصيدلة، والهندسة المدنية، والكهربائية، والميكانيكية، والالكترونية، والصناعية، وتحليل النظم، والطب البيطري، وتربية الدواجن، والعمارة، وعلم النفس، والسياسة، وعلم الاجتماع.

٥- الصحة

١٦٧- المستوى العام للصحة في غواتيمالا ليس جيداً. وعلى الرغم من أن المؤشرات توضح أن ثمة تحسن طفيف خلال السنوات القليلة الماضية، فلا يزال المستوى العام غير مقبول. وفضلا عن ذلك، فإنه أدنى بكثير من المستوى العام في معظم بلدان أمريكا اللاتينية.

١٦٨- والسبب الرئيسي للمرض والوفاة هو عدم كفاية الاستهلاك من الغذاء، والإسكان، والتعليم، وفرص العمل. ويؤدي ذلك إلى مستويات عالية من الإصابة بأمراض سوء التغذية، والأمراض المعدية، والأمراض التي تصيب الحوامل في فترة ما قبل الولادة؛ وتتسبب هذه الأمراض في ٤٠ في المائة تقريبا من الوفيات على مستوى الدولة. والمجموعة الرئيسية المتضررة هي مجموعة الأشخاص تحت سن الخامسة. وتمثل هذه العوامل كذلك السبب الرئيسي للوفاة بين الأشخاص فوق سن الستين في بعض أجزاء من الدولة.

١٦٩- وتنتشر الأمراض المزمنة أساساً بين سكان المدن ممن تجاوزوا الخامسة والأربعين، لا سيما في عاصمة الدولة.

ويمثل العنف الاعتيادي مشكلة عامة في أنحاء الدولة؛ كما أن عدد حوادث المرور مرتفع.

١٧٠- وفيما يلي بيان بأعداد الضحايا الذين توفوا بسبب المرض أو الحوادث في عام ١٩٩٢:

حسب النوع	المجموع
ذكور	٢٩٧ ١١٩
إناث	٣٣٨ ٩٧٠
كلا الجنسين (إجمالي)	٦٣٦ ٠٨٩

حسب المنطقة	العدد
حضر	٢٥٦ ٠٨٩
ريف	٣٨٠ ٠٠٠

١٧١- بيان بالأماكن التي يتوفر فيها العلاج:

المكان	عدد من تلقوا العلاج
المستشفيات	١٦٣ ٧٨٠
المراكز الصحية	١٨٠ ١٢٦
مؤسسة الضمان الاجتماعي	١٢٤ ٤٠٣
العيادات الخاصة	١٣٠ ٥٥٩
دور التمريض	١٧ ٣٦١
أخرى	١٩ ٨٢٠

١٧٢- والعمر المتوقع عند الميلاد خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ هو ٦٦ عاما.

١٧٣- ومعدل الوفيات من الأطفال حديثي الولادة ٤٨,٥ لكل ألف طفل ولدوا أحياء.

١٧٤- معدل الخصوبة ٥,٤ في المائة.

١٧٥- ومعدل المواليد ٣٥,٦ لكل ألف.

١٧٦- معدل الوفيات ٨,٤ لكل ألف.

٦- التنوع الثقافي

١٧٧- وغواتيمالا غنية بآثار حضارة Meso-American. وتشكل الجماعات الأصلية ٣٧ في المائة من السكان، يعيش غالبية أفرادها في المناطق الريفية.

١٧٨- وعلى الرغم من أن الاسبانية هي اللغة الرسمية في غواتيمالا، فهناك ٢١ لغة ترجع أصولها إلى المايا، واثنتين من أصول غير المايا (هما الزنكا وجواريفونا) وترتفع نسبة الأشخاص الذين لا يتحدثون سوى لغة واحدة ارتفاعا شديداً في بعض أجزاء من الدولة (في فيراباز العليا والدنيا، مثلا، حيث اللغة السائدة هي لغة كيكتشي) - وتصل النسبة في بعض الحالات إلى ٩٠ في المائة.

١٧٩- وتوزيع السكان حسب الأصول العرقية هو:

أصليون: ٠١١ ٤٤٨ ٥؛ وغير أصليين: ٨٤٨ ٢١٥ ٣.

١٨٠- ويمكن تصنيف الجماعات غير الاسبانية كالتالي:

(أ) quichelenses: quichés, Kachiqueles, zutujiles, sacapultecos؛

(ب) mames, man, ixil؛

(ج) kekchíes؛

(د) "kanjobales", kanjobal, jacalteca, chuj؛

(ه) pocomán: pocomanes, poconchíes؛

(و) chortís؛

(ز) garífuna **أو** caribes

(ح) xincas.

٧- المنظمات الاجتماعية

١٨١- تتألف منظمات أرباب العمل من أعضاء في مؤسسات تجارية منشأة حسب القانون. وهذه التنظيمات هي:

المنظمة	عدد الأعضاء

الغرفة التجارية	٢ ٩٠٠
غرفة الصناعة	١ ٢٧٥
الخدمات المتنوعة	٩٠٢
المؤسسة الوطنية للنقل	٦٠٠
اتحاد المؤسسات الصغيرة	٥١٠
غرفة المؤسسات الإنشائية	٤٥٠
غرفة السياحة	٢٦٥
الرابطة العامة للزراعة	١٢٥

١٨٢- وتتألف التنظيمات العمالية من نقابات العمال التي تستوفي الشروط القانونية ومتطلبات وزارة العمل والتأمينات الاجتماعية. وتوجد هذه التنظيمات في القطاعات التالية:

القطاع	العدد
الزراعة	٤٤٠
الصناعة	١٣٦
الخدمات الشخصية	١٠٠
النقل	٤٠
الخدمات المالية	٢٨
غير محددة	٢٠
التجارة	١٧
الإنشاءات	١٦
الكهرباء	٦
التعدين	٣

ويبلغ مجموع عدد الأعضاء في هذه التنظيمات ١١٣ ٧٧ عضوا، منهم ٠١٣ ٧٠ من النساء.

١٨٣- وهناك ما مجموعه ٨٠٦ نقابات، منها ٧١٧ في القطاع الخاص و٨٩ في القطاع العام. وتوجد منظمات عمالية أخرى كالفيدراليات (٣١)، والكونفدراليات (٥).

١٨٤- وهناك منظمات تعاونية تتوزع في مناطق الجمهورية كالتالي:

المنطقة	العدد الإجمالي
غواتيمالا سيتي	٢٣١
فيراباز العليا	١٠٥
الكتيشي	٩٠

تشيمالتينانجو	٥٩
هويهوتينانجو	٨١
كيتزالتنانجو	٨٠
البيتان	٤٧
توتونيكابان	٤٤
سولولا	٤٣
سوتشيتيبكويز	٤٢
ايسكونيتلا	٣٩
سانتا روزا	٣٢
ساكاتابيكويز	٢٦
ريتالهولو	٢٦
سان ماركوس	٢٥
ايزابال	٢٢
فيراباز الدنيا	٢٠
خالابا	١٩
زاكابا	١٩
خوتيابا	٢٨
تشيكيمولا	١٦
البروجريسو	٩

ويوجد في غواتيمالا ما مجموعه ١٠٢ ١ من المنظمات التعاونية يبلغ عدد أعضائها ٢٨٤ ٢٤٣ عضواً.

١٨٥- والاتحادات التعاونية هي:

الاسم	عدد الأعضاء
الاتحاد القومي لتعاونيات الادخار والائتمان	٧٢
اتحاد التعاونيات الزراعية لمزارعي البن في غواتيمالا	٦٧
اتحاد التعاونيات الزراعية في غواتيمالا	٥٤
اتحاد التعاونيات في فيراباز العليا والدنيا	٢٩
اتحاد تعاونيات المستهلكين	٢٦
اتحاد التعاونيات الانتاجية للصناعات اليدوية	٢١
اتحاد تعاونيات الإسكان	٢٠
اتحاد الكيتزال لتعاونيات التسوين	١٢
اتحاد التعاونيات الزراعية الإقليمية	٦
اتحاد تعاونيات صيادي ساحل المحيط الهادئ	٣

ويبلغ مجموع عدد المنظمات التعاونية في غواتيمالا ٣١٠ منظمة.

١٨٦- وهناك ٩٠٠ منظمة غير حكومية تنشط في المجالات التالية:

(أ) تنمية الموارد البشرية: التدريب من أجل التوظف، التدريب على الإدارة، التعليم الرسمي، الاتصالات؛

(ب) الصحة: الوقائية والعلاجية؛

(ج) العمل الاجتماعي: ملاجئ الأيتام، بيوت الشباب ودور الحضانة، تقديم المنح الدراسية؛

(د) الانتاج: المشاريع الانتاجية، التسويق، شراء الأراضي؛

(ه) الاستهلاك المباشر: التغذية، تقديم المعونة الغذائية للأسر المحتاجة؛

(و) الدراسات الدينية والأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية؛

(ز) العلوم والتكنولوجيا: الإشراف على الموارد الطبيعية وإدارتها، التكنولوجيات والتطبيقات الملائمة؛

(ح) حقوق الإنسان؛

(ط) البنية التحتية الأساسية؛

(ي) الإسكان؛

(ك) تنظيم الأسرة.

وتتألف حركات الشعوب الأصلية من المنظمات التالية:

(أ) مجلس منظمات المايا في غواتيمالا

(ب) منظمة الفجر الجديد للتنسيق للمايا

(ج) المجلس القومي الغواتيمالي للأرامل

(د) المجلس القومي الغواتيمالي للنازحين

(ه) لجنة وحدة الفلاحين

(و) مجلس رونوخيل خونان للجماعات العرقية

(ز) جهاز التنسيق للروابط الإنمائية الموحدة في جنوب غرب غواتيمالا

(ح) جماعات المقاومة في المرتفعات.

١٨٧- وفيما يتعلق بمنظمات المهنيين من الخريجين، فإن جميع الأشخاص الذين تنطبق عليهم هذه الصفة مطالبون بحكم الدستور بالانتساب إلى الهيئات التي تجمع أصحاب نفس المهنة. وتوجد هيئات من هذا القبيل للمهندسين المعماريين والأطباء والجراحين والمحامين وموثقي العقود والمهندسين، والمهندسين الزراعيين والمهندسين الكيميائيين، وأطباء الأسنان، وأخصائي الدراسات الإنسانية، والصيادلة وغيرهم من الكيميائيين، والاقتصاديين، والمحاسبين العموميين ومراجعي الحسابات، وجراحي الطب البيطري وخبراء صحة الحيوان.

ثانيا - الهيكل السياسي العام

ألف - التاريخ والتطورات السياسية التي مرت بها البلاد

١٨٨- عاش المجتمع الغواتيمالي عبر عدد من الفترات التاريخية الواضحة المعالم، إذ انتقل من فترة مايا - كيتشي البدائية حتى يومنا هذا. ويمكن بسهولة تمييز الفترات المختلفة في المسح التاريخي التالي.

١- العهد قبل الاسباني

١٨٩- توحي المعطيات المتاحة بأن المايا قد طوروا نظامهم الزراعي في مرتفعات غواتيمالا مابين ٣٠٠٠ و٢٠٠٠ سنة قبل الميلاد. وكما هو معلوم، فقد كان لهذا النظام أثر على تطور حضارات هذه الشعوب. والفترة التي سماها مورلي "ماقبل المايا" تمتد من تلك الأزمان النائية حتى سنة ٣١٧ ميلادية.

١٩٠- وتمتد فترة ما قبل المايا (أو قبل الكلاسيكية) من حوالي العام ٣١٠٠ قبل الميلاد حتى سنة ٣١٧ ميلادية. وقد اكتشفت الاشارات الأولى للثقافة في الأراضي الواطئة على مقربة من المحيط الهادئ وفي المرتفعات الوسطى.

١٩١- ويقدر أن المايا بدأوا يتحولون نحو الزراعة في الفترة ١٩٠٠ - ١٠٠٠ قبل الميلاد. وكان محصولهم الرئيسي هو الذرة، التي أصبحت تدريجياً غذاءهم الرئيسي والأساس الايديولوجي والديني لثقافتهم، إلى جانب استيطانهم في مناطق محددة. كما تطور انتاج الفخار (الذي وجدت أولى دلائله في الفترة ٢٣٠٠ - ٢٢٠٠ قبل الميلاد). وفي وقت لاحق، نمت المراكز الحضرية، التي كان أهمها في تلك الفترة كامينال خويو، الواقع جنوب غرب مدينة غواتيمالا.

١٩٢- واستمرت الامبراطورية القديمة (قبل الكلاسيكية) طوال الفترة ٣١٧ - ٩٨٧ للميلاد. وشملت الجزء الشمالي من البيتين - وهي المنطقة الذي طور فيها المايا فنهم المعماري الضخم. وكان المركزان الرئيسيان للمايا في تلك الفترة هما تيكال وواكسوكتون اللذان يعودان إلى العام ٣٢٨ للميلاد. وفي عام ٧٩٠ للميلاد، بلغت ثقافة المايا أوسع تغطية جغرافية لها، إذ أنشأت ما مجموعه ١٩ مدينة.

١٩٣- ويعتبر العام ٩٠٩ للميلاد العام الذي بدأ فيه انحطاط امبراطورية المايا منتهية بالتخلي الكامل عن المنطقة. وقدمت نظريات مختلفة بشأن انهيار امبراطورية المايا القديمة، ولكن لم يقدم حتى الآن أي تفسير علمي لأسباب اختفائها.

١٩٤- استمرت امبراطورية المايا الجديدة (الكلاسيكية) طوال السنوات ١٠٠٧ - ١٦٩٧ للميلاد. وأرغم انهيار الامبراطورية القديمة السكان إلى الهجرة نحو الشمال حيث استقروا في يوكاتان (المكسيك) فأسسوا هناك ما هو معروف اليوم باسم الامبراطورية الجديدة، التي كانت مراكزها الشعائرية الرئيسية هي تشيتشين ايتزا واوكسمال، ومايابان.

١٩٥- ولم يكن شعب المايا يتقن إلا النار والزراعة فقط. ولم يكن يعرف أي شيء عن استئناس الحيوانات، أو استخدام العجلات أو المعدات المعدنية. وكان الهيكل الاجتماعي يتكون من السادة والكهنة، الذين كانوا يعيشون في المدن؛ والشعب الذي يعيش في مناطق خارج المدن.

١٩٦- وعندما وصل الاسبانيون إلى الأراضي التي تشكل الآن جزءا من غواتيمالا في عام ١٥٢٤، وجدوا ثقافة الكيتشي تمتد من شاطئ المحيط الهادئ إلى منطقة البيتين. وكان الكاكتشيكيلس - وهم أعداء الكيتشي في ذلك الحين - قد استوطنوا في الشرق. وكان يسكن المنطقة أيضاً أتسوتوهيلس، الذين كانوا استوطنوا على مقربة من بحيرة أتيتلان، والبوكومانس الذين كانت أراضيهم تمتد حتى بهيرة أماتيتلان والجبال الأقرب لما هي الآن مدينة غواتيمالا. وكان يسكن الجزء الغربي من البلاد المامس الذين كانت أراضيهم تغطي المقاطعات الغواتيمالية التي تشكل هويهويتنانغو، وسان ماركوس، وسوكونوسكو، والجزء الجنوبي الغربي من تشيماباس (في المكسيك). وفي الشمال، كان يعيش الككتشيس والبوكومتشيز في منطقة تقابل مقاطعتي نيراباز العليا والدنيا الحاليتين.

١٩٧- وحسبما يفيد نصب سولولا التذكاري، بقي شعبا كاكتشيكيلس وكيتشي متحدين اتحاداً وثيقاً حتى منتصف القرن الخامس عشر. ولكن، عندما تدهورت سلطة مملكة كيكاب (وهو ملك كيتشي) بسبب موجة عامة من الاستياء (اشترك فيها أولاد كيكاب أنفسهم)، استفاد الكاكتشيكيلس من هذا الوضع للانفصال، فانتقلوا إلى ايكسيمتشه على مسافة قصيرة من مملكة كيتشي.

١٩٨- وشكلت جميع هذه الشعوب، التي كانت قد بلغت مستويات ثقافية مرتفعة، ما هو معروف الآن باسم حضارة مايا - كيتشي. وفيما يتعلق بأصول هذه الشعوب، فلقد ثبت أن وجودها كان نتيجة لهجرات قامت بها شعوب مايا القديمة الشمالية من المنطقة المكسيكية. وتتطابق وثائق الكيتشي والكاكتشيكيلس التي وصلت الينا مع تلك الموجودة في يوكاتان (المكسيك)، مما يثبت دون شك أصلاً مشتركاً لجميع هذه الشعوب، التي

كانت تحتل أراضي الهضبة الوسطى في المكسيك والنصف الشمالي من أمريكا الوسطى - وهي منطقة كان يشار إليها في سياق تاريخي باسم ميزو أميركا Mesoamerica.

١٩٩- وتتفق بوبول فوه ونصب سولولا التذكاري، وكتابات تشيلام بالان على أن المجموعات البشرية التي كانت تسكن وكاتان وجمهورية غواتيمالا قد أتت من منطقة تولا، التي تقع شمالي مدينة مكسيكو وهي تعادل حالياً ولاية هيدالغو، وقد توقفت لبعض الوقت قرب بحيرة تيرمينوس.

٢٠٠- ولم يحدد الوقت الذي هاجرت فيه القبائل إلى الأراضي التي تشكل اليوم غواتيمالا؛ غير أنه ثبت أن هذه الشعوب بدأت الهجرة في القرن السابع للميلاد، أي في الوقت الذي انتقلت فيه الشعوب التي استوطنت اوكسمال وتشيتشين ايتزه في امبراطورية المايا الجديدة. وحسبما جاء في بوبول فو، فإن القبائل التي سلكت الطريق الى غواتيمالا كانت تنتمي إلى أمة ياكي أو تولتيك.

٢٠١- ونعلم من كتابات تشيلمان بالان أن شعوب اوتزا التي كانت تسكن البيتين - مركز امبراطورية مايا القديمة - قد قامت بحج على طول مجرى الأنهر الرئيسية. ومن المعلوم أنها قد عاشت لعدة قرون في المنطقة التي يشار اليها باسم تشاكانبوتون، التي حددها الباحثون بأنها تشامبوتون الحالية، الواقعة في ولاية كامبيتشي المكسيكية. ثم انتقلت شرقاً مع الجماعات التي كان يقودها كيتزالكواتل الذي كان من أصل تولتيك. وأثناء القرن العاشر، انتقلت جنوباً إلى شاطئ فيراكروز. فربما استوطنت بعض القبائل على شاطئ تاباسكو وكامبيتشي، على مسافة قصيرة من بحيرة تيرمينوس، ثم هاجرت نحو غواتيمالا، حيث انقسمت إلى قبائل كيتشي وكاكتشيكيل، وتزوتوهيل، وكيكتشي، ومام، وبوكومام، والتقت بالاسبانيين.

٢٠٢- وتحتوي ثقافة مايا - كيتشي على عناصر من حضارة مايا القديمة التابعة للامبراطورية القديمة ومن حضارة التولتيك. وتحمل علامة ثقافة أوسع من ثقافة شعب مايا القديم، ممزوجة بثقافة تولتيك، التي وضعت علامتها الخاصة على تلك الثقافة في فترة لاحقة.

٢٠٣- والمصادر الرئيسية للمعلومات المتعلقة بثقافة مايا - كيتشي هي بوبول فوه (كتاب المجلس)، ونصب سولولا التذكاري (أو حوليات كاكتشيكيلس) و"عنوان سادة توتونيكابان". وأهم هذه المصادر الثلاثة هو بوبول فو، وتوجد طبعته الأولى في مكتبة نيوبري في شيكاغو (وقد سجلها الأب خيمينيز في بداية القرن الثامن عشر وهي بعنوان "تاريخ أصل هنود مقاطعة غواتيمالا"). وقد كان بوبول فوه مخفياً لأكثر من ١٥٠ عاماً، (اذ أنه يقدر أنه قد كتب في عام ١٥٥٠). ويعتقد أن نبلاء الهنود قد انتقلوا، إثر احراق اوتاتلان على يد الفاتح الفارادو، إلى تشوويلا المعروفة اليوم باسم تشيتشيكاستانانغو حيث اكتشف الأب خيمينيز هذا الكتاب وحفظه للأجيال اللاحقة. وفي عام ١٨٦١ نشر الأب براسور دي بوربور نسخة عنه باللغة الفرنسية.

٢- الفترة الاستعمارية

٢٠٤- تغطي الفترة الاستعمارية في غواتيمالا الفترة من عام ١٥٢٤ إلى عام ١٨٢١ (وهو العام الذي أعلنت فيه أمريكا الوسطى استقلالها) وتشمل المراحل الأولى من الفتح الاسباني. وهي تبدأ مع إنشاء أول مستوطنة دائمة للفاتحين في اكسيمتشي، التي أطلقوا عليها اسم سانتياغو دي لوس كاباييروس دي غواتيمالا أنشئت

المستوطنة في ٢٥ تموز/يوليه ١٥٢٤ على يد بيدرو دي ألفارادو، الذي استفاد من الضيافة التي قدمها له الكاكاتشيكيلس في مدينتهم الرئيسية.

٢٠٥- والرجال الذين تكونت منهم حملة الفاتحين التي وصلت إلى غواتيمالا بقيادة بيدرو دي ألفارادو كانوا شديدي القسوة وقليلي التعليم ومسيحيين متعصبين. وفضلاً عن ذلك، لم تكن اسبانيا القرن السادس عشر قد تخلصت من روح القرون الوسطى، وبالتالي كانت أشكال الاستغلال التي تفرضها في مستعمراتها تقع في إطار أنماط الانتاج الخاصة بالاقطاع، ان لم تكن تهبط إلى مستوى أنماط الرق المطلق.

٢٠٦- ونهب المستعمرون الأوائل أراضي الشعوب الأصلية وممتلكاتها، وأخضعوها لحالة رق فعلي.

٢٠٧- وتجاهل سادة المجموعات المعروفة باسم encomiendas المراسيم الملكية التي كانت تقضي بمعاملة الهنود معاملة حسنة، ولم تكن هذه الشعوب بالنسبة اليهم إلا مجرد وسيلة للاثراء.

٢٠٨- وقامت البعثات التبشيرية المسيحية بقدر معين من التثقيف في صفوف الشعوب الأصلية، ولكنها لم تتحرج في استخدام نفس أساليب الencomiendas والrepartimientos (الاقطاعية). وخصصت للرهبانيات الدينية أراضٍ لاستغلالها، حيث طبقت في نشاطها نفس الوسائل التي كان يستعملها الآخرون. وكان العزوف الطبيعي للهنود عن قبول الدين الجديد المستورد على يد الفاتحين يعاقب بالعبودية.

٢٠٩- وكانت المبادئ الكامنة وراء مؤسسة الاقطاعية في غواتيمالا هي مبادئ الرق. وكان الهنود يوصمون بالنار ويباعون؛ وفضلاً عن جبرهم للعمل بالسخرة لصالح سيدهم، كان يمكن لهذا الأخير أن يؤجرهم إلى آخرين مقابل أجر يتقاضاه عن عملهم.

٢١٠- وكان الهنود في بعض الأحيان يتلقون التعليم في الأديرة؛ ولكن هذا التعليم كان يقتصر على معرفة أساسية بالمذاهب والمعتقدات الدينية. ولهذه الغاية، تعلم الرهبان اللغات الهندية الرئيسية التي كانت مستعملة في تلك الأيام.

٢١١- وكان يلقن التعليم الثانوي في مدارس الأديرة والمدارس ذات المستوى الجامعي. وبرز رهبان الدومينيكان والفرنسيسكان واليسوعيون في هذا المجال. وبدأ عمل المدارس الثانوية في مطلع النصف الثاني من القرن السادس عشر.

٢١٢- وأسست جامعة سان كارلوس بموجب مرسوم ملكي مؤرخ في ٣١ آذار/مارس ١٦٧٦. وقبل إنشائها كانت مسؤولية تلقين التعليم العالي تقع على المعاهد ذات المستوى الجامعي التالية: سانتو توماس، وسان بورخا، وسان بوينافينتورا، وسان لوقاس. وكان تأسيس الجامعة بداية عهد جديد في تنمية غواتيمالا الثقافية، التي بلغت أوجها في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

٢١٣- وسجل القرن السابع عشر حدثاً هاماً آخر، ألا وهو إدخال الطباعة إلى البلاد. ونشرت النصوص الأولى في عام ١٦٦٣، وطبعت في وقت لاحق كتب مدرسية لتستخدم في المدارس. وفي عام ١٧٢٩، صدرت الصحيفة الأولى في غواتيمالا "La Gaceta".

٢١٤- وكان الحاكم الأول لغواتيمالا هو بيدرو دي الفارادو، الذي استمرت ولايته من عام ١٥٢٤ إلى عام ١٥٤١ حيث توفي في حادث أليم. ومن ١٧ أيلول/سبتمبر ١٥٤١ إلى ١٧ أيار/مايو ١٥٤٢، كان الحكم في أيدي الأسقف فرنسيسكو ماروكين والمحامي فرنسيسكو دي لا كويفا. وفي عام ١٥٥٢، تسلم الحكم الونسو دي مالدوناندو.

٢١٥- وبعد تدمير العاصمة بفيضان سببه ثوران بركاني، نقلت القبطانية العامة من المكان المعروف اليوم باسم سيوداد بييخا إلى وادي بانشوي (حيث تقع اليوم مدينة غواتيمالا القديمة) الذي اعتبر أسلم.

٢١٦- وتميزت الفترات الأولى للحكم الاسباني بالقساوة والتعصب الديني من جانب الفاتحين. واتسم النقل الثقافي في غواتيمالا بسمات خاصة. وتمكنت ثقافة الشعوب الأصلية من البقاء بفضل ديناميتها، بل إنها أثرت على الثقافة الاسبانية. وقام المستعمرون بنشر الثقافة عبر الارساليات التبشيرية. وكانت الوسائل القمعية التي استخدمها الكهنة ضد الهنود بذات الدرجة من القساوة التي كانت تتميز بها الوسائل التي يستخدمها السادة الاقطاعيون، حتى أن الملك تدخل وأصدر مرسوماً ملكياً مؤرخاً في ٤ آب/أغسطس ١٥٦١، يحظر الإبقاء على السجون في الأديرة لمعاقبة الهنود.

٢١٧- ويقول الأب لاس كاسس إنه في السنوات الأولى التي تبعت الفتح، كان يعيش أكثر من خمسة ملايين نسمة في المنطقة المعروفة الآن بأمريكا الوسطى، وإن هؤلاء السكان قد أبيدوا بسبب قساوة الاقطاعيين، والعمل في المناجم، والنفي الجماعي للهنود إلى أمريكا الجنوبية أو إلى جزر الهند الغربية حيث كان السكان الهنود في تلك المناطق على وشك الانقراض.

٢١٨- وكانت الاقطاعية تتألف من هبة عدد من الهنود إلى أحد الاسبانيين ليستخدمهم كيد عاملة. وكان الملك فرناندو الخامس (المعروف باسم "الملك الكاثوليكي") قد اقترح هذا النظام، الذي صدق عليه الملك فيليب الثاني في نيسان/أبريل ١٥٨٠ كتدبير لحماية الهنود والدفاع عنهم. وينص القانون الأساسي على ما يلي: "الآن، وقد تحقق السلام وأصبح السكان الأصليون يدينون بالطاعة لنا وفقاً للقوانين الخاصة بهذا الموضوع، يجوز للقبطان العام، أو الحاكم، أو باسط السلام أن يوزع الهنود على المستوطنين بحيث يقوم كل واحد من هؤلاء بالعناية بالهنود المعهود بهم إليه ويدافع عنهم ويحميهم ويوفر لهم الكهنة لتلقينهم الدين المسيحي". غير أن الاقطاعيين قاموا بكل شيء إلا حماية الهنود. وأصبحوا عمليا أسياد الرقيق، وأخضع الهنود إلى الرق بحجة أنهم كانوا محميين ويتلقون التعليم المسيحي. وفي بعض الأحيان كان الاقطاعيون يطالبون الهنود بتسليمهم أولادهم تسديداً للضرائب. وكانو ينقلون بعد ذلك إلى بنما وبيرو بصفة عبيد.

٢١٩- وأبقى الاسبانيون في معظم المدن والقرى على الهياكل السياسية والاقتصادية الهندية؛ وهكذا، كان يمكنهم استخدام سلطة الرؤساء لأغراض الاستغلال.

٢٢٠- وكانت الزراعة هي أساس الاقتصاد أثناء الفترة الاستعمارية؛ وكانت المنتجات الرئيسية هي الذرة، والكاكاو، والنيلة، والقطن، وقصب السكر، والتبغ. وفي وقت لاحق نمت تربية المواشي والتنقيب عن المعادن.

٢٢١- ويقول المؤرخ ريميسال إن الحبوب الأولى من الحنطة قد جلبت إلى غواتيمالا على يد فرنسيسكو دي كاستيانوس. غير أن مصادر أخرى تعزي هذا الفضل إلى الأخ بينيتو دي نياكانياس الذي قيل عنه إنه أتى بالبذار من المكسيك في عام ١٥٢٩.

٢٢٢- وقيل أيضاً إن فرنسيسكو دي كاستيانوس نفسه (الذي كان أول أمين صندوق ملكي) أدخل الضأن إلى البلاد لأول مرة. وفي عام ١٧٣٠، أدخل فرنسيسكو دي زوريا أول حملان مورينوس إلى البلد. أما البقر فقد أدخلت لأول مرة في عام ١٥٣٠ من المكسيك؛ ونمت تربية الماشية على طول الساحل الجنوبي الغواتيمالي وعلى ضفاف نهر ميتشاتويا. ويقول رئيس الأساقفة غارسيا بيلاييز إن تربية المواشي قد توسعت على نحو كبير بفضل هكتور دي لا باريدا الذي أتى بأصناف من كوبا إلى غواتيمالا. وبدأت تربية المواشي في فاليه دي لاس فاكاس (القريبة من موقع مدينة غواتيمالا الآن)، ولكن التربية توسعت حتى وصلت إلى اسكوينتلا وأماتيتلان.

٢٢٣- وكان المنتجان الرئيسيان العالميان هما الذهب والفضة، يتبعهما الرصاص. ونتيجة لتطور التعدين، برز العديد من العمال المهرة في صناعة الذهب والفضة. وتأسست تعاونية لعمال الفضة، وقامت السلطات المحلية، في مجال تدخلها لتنظيم الفنون النبيلة، بتعيين مراقب للأدوات الفضية المصنوعة في المدينة في أيلول/سبتمبر ١٥٥٣.

٢٢٤- واستمر تطور النظام encomienda حتى بلغ ذروته. واتبعت طرائق جديدة لابتزاز المزيد من الهنود. وظهرت إلى جانب هذا النظام اجراءات أخرى هي: mandamiento، وrepartimiento، وhabilitacion.

٢٢٥- وكان هناك شكلان من الـ mandamiento. وبموجب الأول، كانت السلطات ترسل الهنود إلى أراضي الملاك؛ وبموجب الثاني، كان المالك يستوفي رسماً من الهنود، وهكذا كان بعضهم لا أرض له.

٢٢٦- وبموجب نظام التوزيع repartimiento، كان العمدة يوزع على الهنود عنوة مواد كالسواطير، والمجزات، والبزار، والثياب، والمصنوعات الزجاجية، وغيرها من الأشياء التافهة. ولكن العمدة نفسه كان يستوفي أثمانها من الهنود عندما كانوا يأتون بمحاصيلهم من الكاكاو أو الذرة. وكان المسؤولون يقومون أيضاً بهذا النوع من التوزيع الذي استمر حتى أواخر القرن الثامن عشر. وفي بعض الأماكن، كانت أعمال التوزيع التي تجري على يد العمدة أو المسؤولين تتمثل في توزيع الخيوط أو القطن الخام الذي كان ينتظر من الهنود أن يصنعوا منها أنسجة أو خيوط، ويتقاضون عنها أجراً زهيداً.

٢٢٧- وبدأ استغلال النيلة في غواتيمالا في النصف الأول من القرن السادس عشر، مما تطلب يدا عاملة كثيفة. ولهذا الغرض، نقل الهنود من مكان إلى آخر مما أدى إلى اصابتهم بالأمراض فتوفي العديد منهم. والنيلة (jiquilite) هي نبتة تستخدم في الصباغ يعرفها الهنود منذ عصر الوثنية. وفي السنوات الأولى من القرن السابع عشر، كان يوجد ١٨ مصنعاً لمعالجة النيلة في ضواحي اسكونتلا، وغواذاكابان، وخالبا تاغوا. وثمة

محصول آخر تمت تنميته على نطاق واسع في أواسط القرن السابع عشر، ألا وهو الكاكاو، الذي كان يصدر منه سنوياً حوالي ٠٠٠ ٢٠٠ حمولة إلى اسبانيا الجديدة.

٢٢٩- واكتسبت زراعة القرمز أهمية ضخمة أثناء الفترة الاستعمارية. وكان القرمز تشاباز زائع الصيت، إذ كانت هذه المنطقة تشكل في ذلك الحين جزءا من قبطانية غواتيمالا العامة.

٢٣٠- وكانت اسكونتلا واماتيتلان شهيرتين بنوع خاص بانتاج قصب السكر. وكان يستخرج العصير بواسطة مكابس تشغلها الثيران أو البغال.

٢٣١- وفي القرن ذاته، نما التعدين بصورة ضخمة، ولا سيما مناجم الذهب في ماتاكسكوينتلا وسان ماركوس. وكانت مرافق غسل الذهب في لاس فاكاس وبينولا وخيلوتيبيكي لها نفس الأهمية.

٢٣٢- وازدهرت تربية الخراف في كيتزالتينانغو وتوتونيكابان، حيث قام الهنود بغزل الصوف ونسجه بوصفهما صناعتين خاصتين بهما. ومن المعلوم أن "أحد ملاك الأراضي قد باع، في أوائل القرن السابع عشر، ٠٠٠ ٨ رأس غنم في سوق واحدة"؛ ويمكن استنتاج ذلك أن هذا الفرع من الاقتصاد كان قد نما على نحو واسع.

٢٣٣- وأدى نمو المراكز السكانية إلى زيادة في عدد الحرفيين مثل صانعي الأحذية والخياطين والسروجيين والحلاقين والنجارين. وكان الحرفيون يشكلون نقابات تسجلها السلطات المحلية حسب الأصول. وكانت هذه النقابات تسعى إلى ممارسة الرقابة على أعضائها الذين كانوا يسجلون ويصنفون بدقة كحرفيين معلمين، أو مياومين، أو متدربين.

٢٣٤- وبغية الارتقاء إلى فئة عامل مياوم، كان يتوجب على المتدرب أن يخضع لاثني عشرة سنة من التدريب الدقيق، كان يقدمه معلمه في نهايتها رسمياً إلى النقابة. وكان يمكن للعامل المياوم أن يصبح حرفياً معلماً لدى إثبات مهارته بواسطة "قطعة فنية من صنعه" يجري فحصها عن كثب. وكان المعلمون الجدد يحتلون مراكز أولئك الذين يتقاعدون أو يتوفون.

٢٣٥- وكانت التجارة المحلية التي يتعاطاها الهنود تتألف من نقل المحاصيل الزراعية من الأراضي المرتفعة الباردة إلى المناطق الساحلية والعكس بالعكس. وكانوا ينقلون البضائع بواسطة حيوانات النقل أو على ظهورهم. وكانت التجارة الخارجية تجري عبر خليج المكسيك؛ وكانت تنقل البضائع إلى أوموا وبويرتو كابيو، حيث كانت تفرغ البضائع الواردة من اسبانيا. وكان الطريق الرئيسي الآخر للتجارة هو المؤدي إلى اسبانيا الجديدة، ماراً عبر سوكونوسكو وتشاباس واواكساكا وفيراكروز. وكانت قوافل البغال تعبر هذه الطرق محملة بمختلف البضائع.

٣- فترة الاستقلال

استقلال امريكا الوسطى

٢٣٦- لم يكن استقلال أمريكا الوسطى حدثاً معزولاً في سياق الثورات الاستقلالية الأخرى التي اندلعت في المستعمرات الاسبانية بين عامي ١٨١٠ و١٨٢٦. وكان الاستقلال، كما في سائر البلدان الأمريكية، تمرد ضد النظام القائم؛ وكان رداً على النظام الاقطاعي للاستغلال الذي أنشأته السلطات الاستعمارية واحتجاجاً على القيود الاقتصادية المفروضة بموجب التشريع البالي.

٢٣٧- وكما حدث في سائر الحركات الاستقلالية التي نشأت في أمريكا، قتل أو سجن أو نفي العديد من الوطنيين في مملكة غواتيمالا بسبب كفاحهم في سبيل قضية تحرر شعوب أمريكا الوسطى. وكانت المجموعات التي تحركت لصالح الاستقلال استجابة لضرورة تحسين الأحوال الاقتصادية، تتكون من السكان الأصليين الذين كانوا يكافحون للتحرر من النير الثقيل لشبه العبودية التي كانوا يعيشون فيها، ومن البرجوازية الناشئة التي كانت تحاول توسيع فرص التنمية. وفي الجانب الآخر، كانت تقف السلطات الاسبانية، والايكليروس، وكبار الملاك، وقسم من التجار. وفي رأيهم أن هناك مجازفة خطرة في السماح للشعب في أن يبدأ في اتخاذ مبادرات سيادية قد تعرض، في نهاية المطاف، مصالحهم الاقتصادية الضخمة للخطر.

٢٣٨- ومن المفهوم أن تكون معارضة الاستعمار واسعة، لأن المصالح المتأثرة به كانت عديدة. وكان الفاتحون conquistadores قد أنشأوا في أمريكا اللاتينية نظاماً استعمارياً بقي تقريباً دون تعديل طوال القرون الثلاثة التي ساد فيها. وأخضع السكان الأصليين لنظام اقطاعي، واستورد عبيد سود لتوسيع الاستغلال البشري.

٢٣٩- ومن جهة أخرى، كانت التجارة بين البلد الأم والمستعمرات تخضع لنظام صارم مجحف كلياً بحق هذه الأخيرة. وكانت دائرة العقود (casade contratation) في محكمة اشبيليا تسهر بصورة حصرية على المصالح الملكية وعلى مصالح الشركات الاسبانية التجارية الكبيرة، وكان هناك حظر على التجارة بين المستعمرات.

٢٤٠- وكانت الأنشطة السياسية والادارية من يد كبار الملاك الذين كانوا أصحاب الأراضي والعبيد. وكان الاكليروس نشطاً بالقدر ذاته في هذا المجال: ويقدر أن الكنيسة، في السنوات الأخيرة للنظام الاستعماري، كانت تملك ثلث الأراضي الزراعية، وفي بعض الأحيان كانت تملك حتى نصفها.

٢٤١- وكان الكريوليون (البيض المولودون في المستعمرات من أصل أوروبي) معزولين عادة عن إمكانية المشاركة في حكم المستعمرات؛ وطوال الثلاثمائة سنة التي استمرت فيها السيادة الاسبانية، لم يكن هناك إلا أربعة نواب للملك و١٤ حاكما كريوليا، من أصل ١٧٠ و٦٠٢ على التوالي.

٢٤٢- وبدأت حرب الاستقلال بانتفاضات الهنود والعبيد والثورات والمؤامرات في صفوف الكريوليين والهجناء.

٢٤٣- ويعود تكوين الادراك السياسي الجمهوري في غواتيمالا إلى الكتب والمنشورات التي وردت إلى البلد أثناء فترة الاستعمار. وكانت السلطات الاستعمارية مدركة للخطر منذ البداية. وهكذا، كان يحظر، لا سيما للسكان الأصليين، قراءة كتب "الروايات، والمواد الدنيوية والأساطير ... وكتب أميداز وغيرها من الكتب التي تحوي القصص التاريخية الخيالية ...". وفي التشريع المتعلق بالهنود، كان الباب الرابع عشر مخصصاً لتطهير

الكتب. غير أن التاج كان سمحاً في تنفيذ هذه الأحكام. وباستثناء سوء المعاملة الذي ارتكب ضد انطونيو دي ريميزال، وهو أول مؤرخ لأمريكا الوسطى، (الذي سحبت خمسة مجلدات من تاريخه العام للهند الغربية ولا سيما لمقاطعة سان فينسنتي دي تشياباس وغواتيمالا)، فإن الحالات التي سجلها التاريخ قليلة جداً. ومهما يكن من أمر، فمنذ عام ١٧٧٠، ازداد عدد الوشايات وأعمال التفتيش والمعلومات ازدياداً كبيراً، فبلغ عدد المراسيم الصادرة ما متوسطه ثلاثة مراسيم في السنة تنص على الرقابة وحظر الكتب. فوضع الأب مارتين ميريدا - وهو رجل مرموق من رجال الاصلاح الديني - جردا بالوثائق والكتب والمطبوعات لمفوضية التفتيش في غواتيمالا مكنتنا، بالاضافة إلى الوثائق الجديدة المكتشفة، من تكوين فكرة عن المصادر الايديولوجية الجمهورية في البلد. ويبدو لنا أن روسو، والأب برادت، والبارون مونتسكيو، وفولتير، وجيريمي بنتهام هم المؤلفون الذين كان لهم أكبر تأثير. وكانت الأفكار البارزة هي نظريات العقد الاجتماعي، والسيادة الشعبية، وفصل السلطات، والحقوق الطبيعية، والسلطة التأسيسية. وتجدر الاشارة إلى الطريقة العصرية التي تم بها تناول هذه الوثائق. والعقد الاجتماعي لروسو، الذين صدرت الترجمة الأولى له باللغة الاسبانية في عام ١٧٧٩ على يد منفيين اسبانيين في لندن، وصل إلى غواتيمالا بعد أربع سنوات فقط، وهي المهلة الدنيا اللازمة اذا أخذت في الاعتبار صعوبات الطبع والتوزيع والنقل. وينبغي إيلاء اعتبار خاص لمراسلات بندهام مع اثنين أو ثلاثة أميريكيين كان يعتبرهم من ذوي المكانة الخاصة، ومن بينهم يمكن ذكر دون خوسيه سيسيليو ديفالييه - وهو بدون شك القائد الأكثر تنظيماً في ذلك الوقت - الذي كان يتبادل معه المعلومات والوثائق والأفكار.

٢٤٤- وقبل الاستقلال بسنوات، كانت الخميرة الايديولوجية الموجودة في مملكة غواتيمالا قد بلغت من النمو نقطة يكاد لا يكون لها مثيل في أمريكا الاسبانية. وقد زادت من فوران هذه الخميرة فرصة الاشتراك في المؤتمر التأسيسي الاسباني الأول الذي أعطى مكاناً بارزاً للمستعمرات. وتشكل الوثائق التي حملها انطونيو لارازابال، نائب غواتيمالا، إلى كاديس في عام ١٨١١، مثالاً للجدية والكفاءة، فضلاً عن أنها تسمح لنا من تحديد مصدر الاتجاهات المختلفة للفكر السياسي وشتى المصادر الايديولوجية التي هي أساس التنظيم الجمهوري، أي المثال الفرنسي والتحررية الانكليزية.

٢٤٥- ووضع المجلس البلدي للعاصمة، بادارة خوسيه ماريا بينادو، تعليمات لنائبه في مجلس كاديس تظهر بجلاء الفكر السياسي على نسق النموذج الفرنسي. وأدرج في تلك التعليمات إعلان لحقوق الإنسان - هو الأول في أمريكا الاسبانية - ومشروع كامل للدستور يضم ١٠٥ مواد، فضلاً عن اعتبارات متعددة ذات طابع اقتصادي واجتماعي.

٢٤٦- وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ١٨٢١، اجتمع مجلس من الوجهاء، على غرار ما كان يحدث في تلك الأيام، في العاصمة التي هي اليوم مدينة غواتيمالا وأعلنوا الاستقلال عن اسبانيا. وكانت الصورة في ذلك الحين مماثلة لتلك الظاهرة في أماكن أخرى: سلطة غير مستقرة فقدت روابطها مع البلد الأم؛ الايكليروس العالي والموظفون الاسبانيون المخلصون للتاج حتى آخر لحظة، والضغط الشعبي من أجل الاستقلال الذي عبر عنه خطباء مرتجلون أصلهم من الطبقة المتوسطة.

٢٤٧- ولم تظهر، في سجل ذلك اليوم، كلمة "جمهورية" ولا مرة واحدة. وأخضع المحافظون، الذين كانوا يتحكمون بالحركة، اعلان الاستقلال لتصديق مجلس، على أمل أن يحدث شيء ما، قبل إنشاء المجلس، يمكنهم

من الابقاء على وضعهم. وكان الانسحاب التقليدي للمجموعة السائدة يشكل ترياقاً ضد الاعلانات الراديكالية. وقال فاييه، مدون المحضر: أعلنا الاستقلال قبل أن يعلنه الشعب".

٢٤٨- وكانت السلطات الاسبانية نفسها، التي كانت قد بقيت قائمة على الرغم من هذا التغير الجذري، هي التي دفعت، بالتحالف مع المحافظين، إلى التقارب من الامبراطورية المكسيكية التي كان على رأسها أغسطين دي ايتوربيدي. وسارع غابينو غاينزا، الحاكم الاسباني السابق الذي كان يحكم البلد الجديد، في ١٨ أيلول/سبتمبر إلى الاعراب عن انضمامه إلى الامبراطور المكسيكي، وأعلن المجلس البلدي في العاصمة الذي كان يتحكم به المحافظون - في ٥ كانون الثاني/يناير ١٨٢٢، بعد مناقشة مشكوك في صحتها - ضم أمريكا الوسطى إلى المكسيك. وكان المنادون بهذه التدابير يكتفون بالقليل. فكان أحدهم يطالب بتسمية الامبراطورية باسمي غواتيمالا والمكسيك، بينما كان آخر يكتفي بأن يحمل ابن الامبراطور لقب "أمير غواتيمالا"، كما كان يحمل ابن ملك اسبانيا لقب "أمير استورياس".

٢٤٩- وأدى الضم إلى المكسيك إلى مجابهة بين المحافظين والليبراليين لأول مرة. رفض الليبراليون المتمركزون في سان سلفادور الخضوع لسلطات العاصمة وأعلنوا أنه لا يمكن لأي سلطة أن تتجاهل قرارات أيلول/سبتمبر. فتخوف المحافظون وطالبوا بحماية الجيش الامبراطوري، الذي احتل بالفعل العاصمة بقيادة فيسنتي فيليسولا، وشن حرباً طويلة ولكن غير دامية ضد المحافظات المنشقة. ومن طرائف تلك الفترة المضطربة إخفاق ضم السلفادور إلى الولايات المتحدة، الذي كان قد أعلنه مجلس ثوري كوسيلة دفاع ضد "الامبريالية المكسيكية".

٢٥٠- وفي شهر شباط/فبراير ١٨٢٣ - بعد سنة طويلة من المعارك - دخل فيليسولا سان سلفادور، محققاً بذلك انتصاراً على طريقة "بيروس"، إذ أن الامبراطورية انهارت في ذلك الوقت، فاضطر إلى العودة إلى مدينة غواتيمالا. ويوم الجمعة العظيمة في شهر آذار/مارس، تلقى أنباءً من المكسيك تفيد أن مجلس بويبلا قد رفض سلطة الامبراطور ايتوربيدي. وبقيت سلطة المجلس في الفراغ، ولما لم يجد أي حل، أخرج اعلان أيلول/سبتمبر من المحفوظات وسارع إلى إعلان الاستقلال عن المكسيك وعن أي سلطة أخرى في العالم القديم أو في العالم الجديد على حد سواء. كما أعلن أن مقاطعات غواتيمالا ليست، ويجب ألا تكون، ملكاً لأي شخص أو لأي اسرة. وأوجز خوسيه سيسيليو دل فاييه الاجراء على النحو التالي: "بدأت المرحلة الثالثة من تاريخ غواتيمالا. وبعد أن كانت من الأقاليم التابعة لاسبانيا، أصبحت مقاطعة تابعة للمكسيك. وقد آن الأوان لتأسس كجمهورية حرة".

٢٥١- وعقد النواب الليبراليون الذين كانوا قد فازوا في الانتخابات التي جرت في جو من الغبطة الوطنية، اجتماعاً في قاعة هي الآن القاعة الرئيسية في كلية الحقوق في جامعة سان كارلوس، وجلسوا على ١١ بنكاً على غرار البرلمان الانكليزي. واتسمت المشاركة السياسية من جانب سكان العاصمة بأهمية خاصة، تجلى فيها وجود رأي عام (أصبح الآن تقليدياً). وباشر الليبراليون - على طريقتهم الخاصة - سن التشريعات على نطاق كبير. وفي ١٩ شهراً، أصدروا ٧٨٤ قانوناً، و١٣٧ مرسوماً، و١٨٦ ١ أمراً. وبالطبع، أصدروا دستوراً مستوحى من دستور الولايات المتحدة، في جزئه التنظيمي، ومن الفقه الدستوري الاسباني الفتي. وكانت لجنة الصياغة صريحة، إذ أعلنت: "لدى وضع خطتنا، لقد اعتمدنا في القسم الأكبر خطة الولايات المتحدة، وهي مثال كريم للشعوب المستقلة ...".

٢٥٢- وكان السؤال الكبير الذي يواجه الليبراليين والمحافظين في الهيئة التأسيسية هو اتخاذ قرار بشأن الاتحادية (الفيدرالية). وإثر المناقشات العديدة، كانت تبرز رغبة المحافظين في إنشاء نوع جديد من السلطة الحاكمة تحل محل سلطة الملوك وسلطة الامبراطورية السابقة: "مفهوم جمهوري للملكية". وكان هاجس الليبراليين هو ايجاد آلية حكومية تحول دون إنشاء سلطة مطلقة: والطريقة الوحيدة لتجنب الديكتاتورية كانت تقضي بتفكيك الحكم. ووراء هذا الجدال السياسي المحض، كانت تكمن شكوك المحافظات ضد العاصمة حيث كان يتمركز النظام الاقتصادي.

٢٥٣- وبعد فوز الليبراليين، بدأ هؤلاء محاولتهم الأولى لاصلاح هيكل السلطة البالي. ولدى الرجوع إلى مجموعات قوانين اليخاندرو مانوري أو بينيدا ومونت، يظهر بوضوح مدى التغييرات. وامتدت الرغبة الاصلاحية من الاصلاح القضائي الشامل - مع الأخذ بمدونات ليفنستون التي كان قد وضعها لولاية لويزيانا حتى وضع الرسوم الطوبوغرافية ومناظر أبنيتنا القديمة التي شيدت في فترة الاستعمار في ايكسيمشه، وميكسكو فياخو، وكوبان. وإن الاعتراف بحق الاحضار، والزواج المدني، واصلاح التعليم، وحرية التجارة، وإلغاء احتكارات الدولة، والبدء بتصفية ممتلكات الكنيسة، وتوزيع الأراضي غير المملوكة وغير المزروعة، ليست إلا أمثلة للبرامج التي وضعها فرنسيسكو مورازان على الصعيد الاقليمي، وماريانو غالفيز على الصعيد المحلي في المنطقة التي أصبحت فيما بعد جمهورية غواتيمالا.

٢٥٤- وأدى إلغاء بعض أيام العطلة الدينية، والمشاكل التي نتجت عن تطبيق القوانين الجديدة - التي كانت تنص على إنشاء نظام المحلفين في صفوف السكان الأميين - إلى ردة فعل لم تتمكن المجموعة الليبرالية من التحكم بها، إذ أن الليبراليين كانوا منقسمين داخلياً وليس لهم قاعدة سلطة حقيقية. وابتداءً من عام ١٨٣٨، بدأ تفكك اتحاد أمريكا الوسطى، الذي عزز محلياً المجموعات المحافظة، مما أدى في الواقع إلى إعادة النظام القديم.

٢٥٥- وكانت غواتيمالا أكبر مقاطعة وأكثرها سكاناً في أمريكا الوسطى. ولم تكن مدينة غواتيمالا العاصمة السياسية فقط، بل كانت أيضاً العاصمة التجارية والثقافية والدينية للأمة الجديدة؛ ولكنها كانت مقسومة إلى مجموعات قوية من الأسر الأرستقراطية المحافظة والليبراليين النشطين. وكان بإمكان هؤلاء الأخيرين أن يصبحوا أقوياء جداً من الناحية السياسية فيما لو كانوا قادرين على فصل الطبقات الشعبية للمجتمع عن قادتها التقليديين أي الأرستقراطية والاكليروس. وبالاضافة إلى ذلك، كان باستطاعة ليبراليي غواتيمالا أن يعتمدوا على دعم الليبراليين من الدول الأخرى في أمريكا الوسطى لكسر تأثير المجموعات المحافظة القوية في العاصمة. وكان قادة الليبراليين في غواتيمالا هم البيدويا، والدكتور بيدرو مولينا، ودون خوسيه فرنسيسكو باروندیا.

٢٥٦- وكان الليبراليون بقيادة أسرة أيسينينا، التي كان لها مصالح قوية في تجارة النيلة، وكان أحد أعضائها قد منح لقب ماركيز في نهاية الفترة الاستعمارية. وقد سبق أن رأينا أن دون خوسيه سيسيليو دل فاييه ودون مانويل خوسيه آرسه قد لعبا دوراً هاماً إلى جانب المحافظين، على غرار ما فعل الرئيس مورازان إلى جانب الليبراليين.

٢٥٧- وبعد عام ١٨٣٠، أصبح الدكتور ماريانو غانفيس أهم شخصية سياسية محلية، إذ أطلق برنامج اصلاحات اجتماعية وسياسية واقتصادية، أصبح نموذجاً لليبيراليين في أمريكا الوسطى طوال القرن التاسع عشر، وضم مشاريع للاستيطان، والتربية العامة، وعلمنة الجامعة والمعاهد والمدارس، والحرية الدينية، والزواج المدني، والطلاق، وتحديث المدونات والاجراءات الجزائية، الخ.

٢٥٨- وفي نهاية شهر كانون الثاني/يناير ١٨٣٨، قلب اتحاد من الليبراليين والمحافظين حكومة غالفيز، وبرز رفائيل كاريرا القائد الهجين لسكان الجبال، لأول مرة في الحياة السياسية للمدينة، إلى جانب خوسيه فرنسيسكو باروندیا، الخطيب الثوري المفوه للحزب الليبرالي، الذي اشتهرت أفعاله لصالح الاستقلال منذ مؤامرة بليز.

٢٥٩- وفي هذه الأثناء، كان الاتحاد يقترب من نهايته في سان سلفادور بعد انفصال نيكاراغوا، وهندوراس، وكوستاريكا.

٢٦٠- ولم تنضم فوراً ولاية غواتيمالا إلى الحركة الانفصالية، إذ أنها كانت خاضعة للحكومة الضعيفة التي كان يرأسها نائب الرئيس دون بيدرو خوسيه فالنسويلا، الذي كان يتوجب عليه أن يواجه مشكلة إنشاء الولاية السادسة (لوس التوس) التي كانت تقسم ولاية غواتيمالا، مفرقة بين المقاطعات الغربية (كيتزالتينانغو، وتوتونيكابان، وسلولا) المكتظة بالسكان الأصليين. ووافق الكونغرس الاتحادي في ٥ حزيران/يونيه ١٨٣٨ على فصل الولاية السادسة؛ وبدأت الولاية التشريعية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر من ذلك العام، وانتخب دون مارسيل مولينا أول رئيس للدولة في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر.

٢٦١- ولم يوافق كاريرا والحزب المحافظ على إنشاء الدولة الجديدة، وذلك لسبب رئيسي هو أن الدكتور ماريانو غالفيز، وخوسيه فرنسيسكو باروندیا، والليبراليين الغواتيماليين البارزين كانوا قد لجأوا إلى هناك.

٢٦٢- وطلب عندئذ نائب الرئيس فالنسويلا مساعدة مورازان والجيش الاتحادي، كما كان قد فعل قبله الدكتور غالفيز؛ ولكن الرئس لم يرغب في التدخل أو اعتبر أنه لا يمكنه التدخل بنجاح ضد أساليب عصابات سكان الجبال. وبالاضافة إلى ذلك، كان يواجه مشاكل سياسية صعبة للغاية كانت تتطلب وجوده في العاصمة، التي كانت قد نقلت إلى سان سلفادور.

٢٦٣- غير أن رافائيل كاريرا هزم في معركة فيلانويفا، في ضواحي مدينة غواتيمالا، على يد الجنرال كارلوس سالازار، الذي ارتقى سدة الرئاسة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٨٣٨.

٢٦٤- فانسحب المحارب العنيد عندئذ إلى المناطق النائية، مثل سانتا آنا وأهواتشابان، واستولى على مدينة تشيكيمولا ثم انسحب منها. ولاحقه الجنرال أغستين غوزمان عن كثب مقتفياً آثار سكان الجبال العالية، وارغم كاريرا في نهاية المطاف على القبول بمعاهدة الرينكونسيتو في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٨٣٨، الذي ارتكب فيها الخطأ السياسي بالاعتراف بصفته الرسمية كقائد عسكري لميتا.

٢٦٥- وبعد أن أعاد تكوين قواته، زحف كاريرا إلى مدينة غواتيمالا واحتلها في ١٣ نيسان/أبريل ١٨٣٩. وانتخب عندئذ بن ماريانو ريفاس باز. وبعد أربعة أيام، أعلن هذا الأخير أن دولة غواتيمالا تستعيد سيادتها

التامة، منفصلة عن اتحاد أمريكا الوسطى. وزحف كاريرا فوراً نحو ولاية لوس ألتوس، التي لم يكن انفصالها تحت الضغط يعتبر صالحاً، إذ أن فصل ولاية غواتيمالا، كما سبقت الاشارة إلى ذلك، لم يكن هدفه إلا الوصول إلى توزيع أفضل للأصوات في الكونغرس الاتحادي.

٢٦٦- وانهزم جيش لوس ألتوس في باناخا تشيل، وأسر قائده، الجنرال أغسطين غوزمان، في سلولا. وبعد عشرة أيام، وصل كاريرا إلى مدينة كيتزالتينانغو واعتقل أعضاء الحكومة.

٢٦٧- واعتبر موارزان، الذي كان قد انتخب رئيساً لدولة سان سلفادور، أن غزو لوس ألتوس يعتبر تبريراً كافياً للهجوم على غواتيمالا. واحتل العاصمة في ١٨ آذار/مارس ١٨٤٠، كما سبقت الاشارة إلى ذلك. وطوق كاريرا قوات موارزان وهزمها. ولم ينجح إلا موارزان وحفنة من ضباطه وجنوده.

٢٦٨- وعندما وصلت أنباء احتلال موارزان لمدينة غواتيمالا إلى ولاية لوس ألتوس، أصدر مجلس بلدية كيتزالتينانغو فوراً اعلاناً بالانفصال. وبعد بضعة أيام، وصل كاريرا إلى المدينة وأعدم رئيس البلدية، روبرتو مولينا، واثنين من المستشارين.

٢٦٩- وفي كانون الأول/ديسمبر ١٨٤٠، انتخب فينانسيو لوبيز رئيساً لدولة غواتيمالا. وبعد استقالته في أيار/مايو ١٨٤٢، انتخب مجلس النواب دون ماريانو ريفيرا باز رئيساً للدولة للمرة الثانية.

٢٧٠- وفي هذه الفترة، اجتاحت القوات المكسيكية مقاطعة سوكونوسكو، التي كانت المقاطعة الوحيدة في ولاية تشياباس التي بقيت تحت حكم غواتيمالا. واحتجت حكومة ريبيراباس على هذا الحادث الذي جاء تنفيذا لأوامر مباشرة من رئيس المكسيك، دون أنطونيو ماريالوبيز دي سانتا آنا. وفي الوقت ذاته، وردت أنباء من كوستاريكا تفيد أن الرئيس السابق للاتحاد، الجنرال دون فرنسيسكو موراسان، قد اعدم. وحال الخوف العام المنتشر في جميع أنحاء أمريكا الوسطى دون قيام حكومة غواتيمالا للدفاع عن حقوقها في سوكونوسكو، فاكتفى رئيس الدولة بالاحتجاج على الهجوم مكرراً أن غواتيمالا ستتفاوض مع المكسيك، بالوسائط السلمية، لاستعادة أراضي سوكونوسكو.

٢٧١- وأمر ريفيرا باز بإعادة إنشاء الرهبانيات الخاصة بالفرنسيسكان والدومينكان، وغيرها بمن فيهم اليسوعيون الذين كان التاج الاسباني قد طردهم منذ عام ١٧٦٧.

٤- الفترة المعاصرة

٢٧٢- وفي كانون الأول/ديسمبر ١٨٤٤، انتخب الجنرال رافائيل كاريرا رسمياً رئيساً لدولة غواتيمالا. وفي الواقع، لقد كان هو الرجل القوي في الحزب المحافظ طوال السنوات السابقة. وفي ٢١ آذار/مارس ١٨٤٧، أعلن إنشاء جمهورية غواتيمالا بعد فشل مؤتمر تشيناندیغا، وأصبح الجنرال رافائيل كاريرا أول رئيس للجمهورية الجديدة. ولكن الأمن والنظام كانا بعيدين عن الاستتباب.

٢٧٣- واستمر تمرد القرويين أو الجبليين المعروفين باسم لوسيوس في الجزء الشرقي من البلد. وكان الأمر يتعلق عندئذ بحركة تحررية كان يهدف قائدها، دون سيرابيو كروز، إلى تدعيم انفصال دولة لوس ألتوس لزيادة سلطانه. وهزم كروز على يد كاريرا في باتزون، ولجأ إلى جبال فيراباز، واستمر في كفاحه ضد المحافظين في أوقات وأماكن مختلفة حتى وفاته التي حصلت في بالنسيا في عام ١٨٦٩.

٢٧٤- واستقال كاريرا من منصبه في ١٥ آب/أغسطس ١٨٤٨، وانتخب دون خوان انطونيو مارتينيز رئيساً للدولة. وأرسل هذا الأخير جيشاً جديداً ضد لوس ألتوس بقيادة الكولونيل دون ماريانو باريدس، الذي هزم القوات المتمردة في سان اندريس بتاريخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٤٨ واعتقل قادتها. ولكن ردة فعل الليبراليين في مجلس النواب كانت قوية إلى حد أن الرئيس مارتينس اضطر إلى تقديم استقالته في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٤٨.

٢٧٥- وانتخب عندئذ الليبرالي دون برناردو اسكوبار، ولكن حكومته كانت ضعيفة جداً، وتوجب دعوة دون ماريانو باريديس من جديد لتحمل أعباء الرئاسة. ولحسن الحظ، تمكن هذا الأخير من ايجاد الصيغة للتوصل إلى اتفاق سياسي مع القائدين دون فيسنتي سيرنا ودون سيرابيو روس، من مجموعة لوسيوس، وكذلك مع الجنرال دون اغوستين غوزمان، قائد ولاية لوس ألتوس الذي قبل باستسلام جيشه استسلاماً مشرفاً ووضع حداً للعمليات الحربية.

٢٧٦- وأجاز باريدس أيضاً عودة كاريرا، الذي كان قد نفي إلى ولايات المكسيك القريبة لدى قيام الحكومات الليبرالية التي لم تدم طويلاً. وفي وقت لاحق، وبغية تعزيز موقفه، أقدم باريدس على تعيين كاريرا قائداً عاماً للجيش. وأدى تعيين كاريرا إلى ردة فعل قوية في صفوف الليبرالية. فدخل الجنرال أغوستين غوزمان مجدداً في الكفاح وحاول التحكم بمدينة غواتيمالا في هجوم خاطف أدى إلى وفاته. وهزم كاريرا أيضاً فرقة خوسيه دولوريس نوفيو. وفي أواسط القرن، كانت غواتيمالا لا تزال تحت الحكم القوي للحزب المحافظ.

٢٧٧- وقرر عندئذ دوروتيو فاسكونسيلوس رئيس السلفادور وخوان ليندو رئيس هندوراس، وضع حد لسيطرة كاريرا ومؤيديه، إذ كانا يعتبرانهم مسؤولين عن فشل اتحاد أمريكا الوسطى. ومن أجل ذلك، جرى تركيز قوي للقوات الليبرالية بقيادة ضباط ذوي خبرة وقوات نظامية من السلفادور وهندوراس.

٢٧٨- وتحرك الثائر السابق بسرعة في أراضي المقاطعات الشمالية من غواتيمالا التي كان يعرفها جيداً فقاد قواته بحذر واستجلب أعدائه في كمين جرت فيه معركة لا آرادا الشهيرة، قرب تشيكيمولا، في ٢ شباط/فبراير ١٨٥١. وأبيد جيشا السلفادور وهندوراس المتحالفان ابادة كادت تكون كاملة، وركز كاريرا سيطرة حزب المحافظين في أمريكا الوسطى طوال عشرين سنة. وارغم الرئيس فاسغونسيلس على الاستقالة من الحكم في سان سلفادور حيث تم تثبيت المحافظ دون فرنسيسكو دوينياس. وعاد كاريرا منتصراً إلى مدينة غواتيمالا حيث انتخب رئيساً للجمعية الوطنية التي أصدرت دستور الجمهورية الجديد في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٥١. وفي وقت لاحق، هاجم كاريرا والجنرال فيسنتي سرنا والجنرال خوسيه فيكتور زافالا الرئيس كابانياس في هندوراس ودمروا قلعة اومول. وأتوا بمدافعهم الثقيلة حتى مدينة غواتيمالا في عرض للقوة لم يكن ضرورياً. وأعلن كاريرا رئيساً لغواتيمالا مدى الحياة من جانب مجلس للسلطات في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٥٤.

٢٧٩- وعندما غزا وليام ولكر نيكاراغوا، أرسل الرئيس كاريرا لمحاربة القراصنة جيشا يبلغ عدد رجاله ثلاثة أضعاف أي جيش آخر في جمهوريات أمريكا الوسطى، ولكن الرئيس لم ير من الضروري أن يشارك شخصيا في تلك الحملة.

٢٨٠- وشكل كاريرا حكومة قوية، ولكنه احترم جيرانه دون القيام بغزوات جديدة عندما لم يكن يشعر نفسه مهدداً. وأقام علاقات دبلوماسية مع بلجيكا، والمكسيك، والجمهوريات الهانسية، وأسبانيا (التي اعترفت هكذا باستقلال غواتيمالا في ٢٩ أيار/مايو ١٨٦٣)، وحتى مع بريطانيا العظمى، التي عقد معها معاهدة عام ١٨٥٩ (Wyke-Aycinena)، معترفا بالحدود الجديدة لبليز (هندوراس البريطانية) حتى نهر سارستون، موسعا بذلك هذا الاقليم لتصل مساحته إلى ثلاثة أضعاف مساحته الأصلية، ومخالفا بذلك معاهدة كلايتون - بولوير، التي كانت تعهدت بريطانيا العظمى بموجبها بعدم إنشاء أو إبقاء قواعد اقليمية في أمريكا الوسطى.

٢٨١- وأثناء سنوات حكمه الأخيرة، تدخل كاريرا في سياسة سلفادور الداخلية محاربا الرئيس خيراردو باريوس، وهو قائد ليبرالي هام في ذلك البلد، وهزمه في عام ١٨٦٣، مما عجل بسقوطه وسبب له، بصورة غير مباشرة، المصير المشؤوم الذي كان نصيبه في وقت لاحق.

٢٨٢- وتوفي الرئيس رفائيل كاريرا يوم الجمعة العظيمة، ١٨ نيسان/أبريل ١٨٦٥، في وسط ذهول حزبه. وكان لا يزال ممتلئا حياة إذ لم يكن يبلغ إلا ٥١ سنة من العمر؛ وكان قد ولد في حي لا باروكيا في مدينة غواتيمالا في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٨١٤. وكان أبواه سيمون كاريرا وخوانه روزا تورسيوس، وهما من قرية لو دي رودريغيز القريبة من العاصمة.

٢٨٣- وكان خليفة كاريرا في الحكم هو الجنرال فيسنتي سيرنا، الذي بقي رئيسا لغواتيمالا حتى شهر حزيران/يونيه ١٨٧١، عندما خلعته الثورة الليبرالية بقيادة ميغيل غارسيا غرانادوس وخوستو روفينو باريوس. ويمكن القول، بصورة عامة، أن غواتيمالا تمتعت، في عهدي كاريرا وسيرنا، بفترة من الاستقرار الاقتصادي، سببه الرئيسي صادرات القرمز إلى بريطانيا العظمى. وبلغت الثقة في الحكومة درجة سمحت لها، في عهد كاريرا، بشراء معادن ثمينة لصك نقود ذهبية مختلفة القيمة (معروفة عامة باسم "كاريرينياس" أو "كاريراس")، وعملة البيسوس الفضية.

٢٨٤- وأنشأ النظام المحافظ الجمعية الاقتصادية لأصدقاء غواتيمالا وقنصلية التجارة. وشق الطرق إلى المدن الرئيسية وإلى بعض المرافئ، وأنشأ خدمات النقل مما أوجب بناء الجسور وتحسين الطرق القديمة. وفي تلك الفترة أيضاً، تم تشجيع زراعة نباتات مفيدة مختلفة، منها البن الذي أصبح فيما بعد أهم منتج للتصدير.

٢٨٥- واستمر فيسنتي سرنا، الذي كان جنرالا بارزا تحت أوامر كاريرا، في الحكم المحافظ القوي الذي كان قد تمركز في غواتيمالا. وفي عام ١٨٦٧، أخمدت ثورة كان يقودها فرناندو وسيرابيو كروز. وبعد سنتين، هزم سيرابيو كروز وقطع رأسه في بالنسيا قرب مدينة غواتيمالا. وأخذت صورة فوتوغرافية لجثة هذا القائد المشؤوم، مما خلد بدون ضرورة الفعل البربري المتمثل في وفاتها. وتحقق أيضا بعض التقدم المادي في عهد سرنا. وأدخلت تجهيزات البرق الأولى، وأجريت الدراسات لبناء سكة حديدية (مع تقليد الشركات التي كانت قد أنشأت سكة حديدية في بنما بين عامي ١٨٤٩ و١٨٥٥ والأشغال التي كانت قد بدأت في كوستاريكا).

النظام الليبرالي

٢٨٦- بعد إعادة انتخاب سرنا، فضلا عن إعادة انتخاب دوينياس في السلفادور، ازداد الاستياء من الأنظمة المحافظة. وخلع دوينياس على يد الجنرال سنتياغو غونزاليس في نيسان/أبريل ١٨٧١، وتجرأ فريق من الغواتيماليين على انتقاد حكومة سرنا الديكتاتورية في الكونغرس. فاضطر قائد هذا الفريق، دون ميغيل غارسيا غرانادوس، على ترك البلد تأمينا لسلامته الشخصية، وتوجه إلى المكسيك حيث قيل إنه حصل على دعم من الرئيس بنيتو خواريس.

٢٨٧- وكان غزو غواتيمالا وشيكا، عندما انضم ثائر من جماعة سيرابيو كروز إلى فريق غارسيا غرانادوس. وكان خوستو روفينو باريوس يقيم علاقات هامة في منطقة لوس ألتوس، وفضلا عن دروسه الحقوقية في جامعة غواتيمالا، كان يتعاطى الأعمال الزراعية ويملك مزرعة "الـ مالاكاتي" على الحدود بين سوكونوسكو وغواتيمالا.

٢٨٨- وكان الثوار متفائلين جدا لامتلاكهم عددا من بنادق ريمينغتون، وقد ثبت أن ذلك كان أساسا للحصول على الانتصارات السهلة التي توجت مغامرتهم في المنطقة الحدودية الغربية. ولكن مما لا شك فيه أن باريوس كان خبيرا بتلك المنطقة وأثبت أنه جنرالا بارعا في ساحة المعركة، وقد حقق انتصارات في كل من تاكانا، ولاغونا سيكا، وكوكسون، وتييرا بلانكا.

٢٨٩- وكانت قوات الرئيس سرنا في تقهقر كامل عندما نصِّبت حكومة مؤقتة (قانون باتسيسيا)، ترأسها غارسيا غرانادوس واعتمدت برنامج اصلاحات ليبراليا. وجرت آخر معركة في سان لوكاس، على مقربة من مدينة غواتيمالا القديمة، التي تشرف على العاصمة. وترك سرنا البلد، ودخل الثوار إلى مدينة غواتيمالا في ٣٠ حزيران/يونيه ١٨٧١ لاطلاق عهد سياسي جديد أدخل تغييرات هامة في اقتصاد البلد وفي المجتمع.

٢٩٠- وكان الاصلاح الليبرالي في الأساس برنامج وضعته الحكومة على أساس البرنامج الذي وضع في عهدي موارزان وغالفيس وكان من المفروض أن ينفذ بعد سنوات من التأخير. ولكن دون ميغيل غارسيا غرانادوس كان سياسيا معتدلا يؤمن بالتحول البطيء للشعب والحكومة، ولم يكن يرغب أن يضر بالعلاقات التي كانت تقيمها أسرته مع أرستقراطية غواتيمالا. وكان أول اهتماماته إعادة تنظيم الجيش الذي كان ينقصه الضباط الملائمون. وفي ١ أيلول/سبتمبر ١٨٧٣، أنشئت كلية البوليتكنيك وهي مركز تدريب عسكري.

٢٩١- وعين باريوس حاكما لكيتزيلتينانغو، وسرعان ما اتضح له أنه يتوجب عليه أن يكسر تأثير الآباء اليسوعيين في تلك المنطقة إذا ما رغب في أن تستقر الليبرالية. وهكذا، قرر أن يتخلص منهم فأرسلهم إلى مدينة غواتيمالا. فانتقلت المشكلة إلى غارسيا غرانادوس. ورغبة منه في تجنب صدام مباشر، توجه الرئيس إلى مقاطعات شرقي البلاد لكبح ثورة هناك، وعين باريوس رئيسا مؤقتا.

٢٩٢- غير أن الحملة العسكرية الناجحة التي قادها غارسيا غرانادوس لم تسبب الشعور الذي كان الشاب باريوس قد أثاره في مدينة غواتيمالا، حيث أمر بطرد اليسوعيين، ورئيس الأساقفة بينيول إي ايسينينا، والرهبانيات، والكهنة الذين لم يكونوا مستعدين للقبول بنظامه. وعندما عاد غارسيا غرانادوس، كاد لا يتعرف على برنامجه المعتدل للحكم.

٢٩٣- وكان النظام الجديد هو نظام باريوس، المستند دائما على خنق المعارضة بواسطة السجن، والجلد، والنفي، إذ كان يعتبر أن هذا العقاب المشين هو الأكثر فاعلية لتغيير عقلية مواطني المحافظة. وهكذا انتهى حكم غارسيا غرانادوس المؤقت، إذ ساد شعور أن الدعوة إلى عقد جمعية تأسيسية وإقامة حكومة بدعم شعبي أفضل طريقة لتحقيق التغييرات الجذرية الجارية، أو لتقييد أساليب باريوس.

٢٩٤- وحصل باريوس على أغلبية كبيرة من الأصوات في الانتخاب الشعبي، سواء بسبب الخوف أو بسبب رغبة صادقة في اقامة الليبرالية وتغيير الهياكل القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلد تغييرا جذريا. وينبغي الاعتراف بأن برنامج باريوس الليبرالي ربما كان جيدا، ولكن الأساليب التي استخدمها لوضعه قيد التنفيذ كانت في أغلب الأحيان قاسية إذ كان ينتهج دائما الطغيان كنظام في الحكم.

٢٩٥- وكان التقدم هو الكلمة السحرية في تلك الفترة، كما كانت الايجابية، التي نادى بها خوسيه فرانسيسكو بارونديا قبل حوالي ٢٠ سنة، هي الفلسفة التي يقوم عليها التقدم. وكانت عقلية باريوس عملية لا نظرية. فقد كسر تأثير الكنيسة، مستخدما الأديرة ومبانيها كمدارس وأبنية عامة؛ كما استخدم أراضي الكنيسة المهملة لتنمية زراعة البن، واستخدم أموالها لإنشاء المصارف التي كان يأمل أن تضع الثروات في الأيادي النشطة للشركات الزراعية والصناعية الجديدة.

٢٩٦- وكانت التربية أيضا مفتاح برنامجه الاصلاحي. فأنشأ دور المعلمين في مدينة غواتيمالا، وكيتسلتينانغو، والمقاطعات الأخرى. وكان يرغب في فتح مدارس في جميع البلدات والقرى، مدارس للفقراء والهنود والحرفيين، ومدارس ليلية للعمال. ولهذه الغاية، أتى بأساتذة وتقنيين من أسبانيا، وسويسرا، وكوبا، وأمريكا الشمالية، وأمريكا الجنوبية. وكان للمدارس التي أنشأها غايات عملية، وكذلك في الجامعة، التي لم

تكن تدرس النظريات، بل الطب والحقوق والهندسة. وأعلن تعليم الانكليزية والفرنسية الزاميا على مستوى المدرسة الثانوية، كما جرى تعليم أولى هاتين اللغتين في المدرسة الابتدائية، ولكن ألغى تعليم اللاتينية والدراسات الكلاسيكية بدون داع.

٢٩٧- وصمم أو أنشئ في أيام ادارته سكة جيدة من المواصلات كانت تضم الطرق، والسكك الحديدية، والبرق والهاتف. كما أنشئت أو فتحت مرافئ بحرية، وعززت التجارة والصناعة. وجرى تحديث التشريع في مجالات التجارة، والمحاسبة العمومية، والتعريفات الجمركية. ونظمت الفوائد على رؤوس الأموال وخفضت معدلاتها بشكل ملموس. وتمت زراعة أراض جديدة وعممت حماية حقوق الملاك الجدد.

٢٩٨- وكرر باريوس أن أولئك الذين سيدفعون بهذا البرنامج الطموح سيكونون أعضاء الاكليروس والأرستقراطية. ولكن مع الأسف، وبما أنه كان هو نفسه مالكا في المنطقة الغربية من البلد، فقد كان يعتقد أن الهنود كعمال زراعيين لا فائدة منهم ويجب أن يرغموا على العمل قبل أن يستطيعوا التمتع بفوائد التقدم. وكان هذا الخطأ، دون شك، أفدح أخطائه الذي أدى، بالإضافة إلى ثقل التقاليد، إلى فشل برنامجه على الأمد الطويل، إذ أنه ترك مجتمعات السكان الأصليين تحت رحمة استغلال مزارعي البن وغيرهم من أصحاب المشاريع عبر نظام تعسفي من العمل القسري.

٢٩٩- وتدخل باريوس في هندوراس والسلفادور لإقامة حكومتين ليبراليتين في هاتين الدولتين. وانتخب الدكتور ماركو أوريليو سوتو، وزير التربية السابق في حكومة غواتيمالا، رئيساً لهندوراس في ٢٧ آب/أغسطس ١٨٧٦، كما انتخب الدكتور رفائيل زالديفار رئيساً للسلفادور، بدعم من باريوس. وكانت الحجة الرئيسية لهذا التدخل هي أن المهاجرين المحافظين وجدوا ملاذا لهم في هاتين الدولتين؛ ولكن باريوس كان مقتنعا أن الرئيسين الجديدين لهندوراس والسلفادور سوف يؤيدان مشاريعه في اقامة وحدة أمريكا الوسطى.

٣٠٠- وفي عام ١٨٧٣، أكدت الجمعية التأسيسية ولاية باريوس الرئاسية حتى عام ١٨٨٠، ولكن المناقشات الرسمية لإصدار دستور غواتيمالا لم تبدأ عمليا إلا في عام ١٨٧٩، بعد أن كان البلد قد حصل على القانونين المدني والجزائي الجديدين اللذين وضعهما المحاميان اللامعان ج. فرناندو كروز وميغيل أنطونيو سارافيا. وبقي دستور عام ١٨٧٩ ساري المفعول، مع بعض التعديلات، حتى عام ١٩٤٥؛ أما القانونان المذكوران فقد أخضعا للتعديل في تاريخ حديث (١٩٦٤). وعزز العمل التشريعي تقدم البلد، ويمكن أن يعتبر رائدا بالنسبة لزمانه. غير أن السلطة التنفيذية، عبر تلك التشريعات، عززت بدرجة أنها أدت إلى نوع الحكم المطلق الذي مارسه باريوس وخلفاؤه.

٣٠١- وفي هذه الفترة من مسيرته السياسية، اعتبر الرئيس باريوس أن الظروف أصبحت مناسبة لتحقيق مشروعه الاتحادي. وكان يرغب في حل مسألة الحدود مع المكسيك قبل أن يشرع في المغامرة الكبرى التي يبدو أنها شغلت طاقاته طوال السنوات الأخيرة.

٣٠٢- وكانت وزارة العلاقات الخارجية قد أبقت مسألة الحدود مع المكسيك معلقة، فاتبعت أسلوب المفاوضات السلمية على الرغم من أنه كان يبدو من الصعب الحصول من الحكومة المكسيكية على نوع من

الحل المواتي لمصالح غواتيمالا. وبالتالي، أعطيت التعليمات لوزير غواتيمالا المفوض في واشنطن، الدكتور لورنزو مونتوفار، ليقبل بتحكيم رئيس الولايات المتحدة في هذه القضية الدقيقة، التي يحتمل أن تشتمل أيضا على الاعتراف بالسيادة المكسيكية على مقاطعة سوكونوسكو. وكانت هذه المقاطعة جزءا من تشياباس في العهد الاستعماري وأصبحت بعد الاستقلال تحت ادارة غواتيمالا، إذ أن الغالبية الكبرى من سكانها قد اقترعوا إلى صالح الاتحاد مع أمريكا الوسطى، لا مع المكسيك، كما حصل في باقي تلك الدولة. وبقي هذا الوضع سائدا حتى عام ١٨٤٢، عندما اجتيحت سوكونوسكو عسكريا بناء على أوامر الرئيس سانتا آنا بعد وفاة موارزان وفشل اتحاد أمريكا الوسطى، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

٣٠٣- وكان مونتوفار قد ناقش هذه المسائل في واشنطن بغية التوصل إلى تسوية معقولة، فتساهل في بعض النقاط وحاول تأمين بعض المزايا في نقاط أخرى؛ ولكن الرئيس باريوس اعتبر أن أعمال وزيره كانت بطيئة وأن مسألة الحدود مع المكسيك ستستمر بلا حسم كما في السابق. لذلك، قرر الذهاب بنفسه إلى الولايات المتحدة للبحث عن تسوية نهائية في أقرب وقت ممكن. وكان باريوس، دون شك، رئيساً جيداً حتى وإن كان يتمتع بسلطات طاغية؛ ولكنه لم يكن في ميدان السلك الدبلوماسي مفاوضا أفضل من وزيره مونتوفار الذي كان احدى الشخصيات البارزة في الليبرالية الغواتيمالية. وتخلى الدكتور مونتوفار عن أي مسؤولية في تلك المسألة وقدم استقالته بعبارات مريرة وعنيفة. وشكا أمام الرأي العام من الاجراء التعسفي الذي اعتمده رئيس غواتيمالا لحل مسألة الحدود مع المكسيك بدأ بالتنازل السريع عن سوكونوسكو دون أي تعويض لغواتيمالا سواء في الميدان الاقتصادي أو أي ميدان آخر.

٣٠٤- وقد تم انتقاد باريوس انتقادا قاسيا بسبب تدخله المشؤوم في تسوية مسألة الحدود مع المكسيك، حتى ان معارضيه لمحوا إلى أن التسوية المشؤومة كانت نوعا من تسديد دين إلى حكومة المكسيك عن المساعدة الطفيفة، وإن كانت حاسمة، التي تلقتها ثورة عام ١٨٧١ المنظمة في تشاباس لموافقة بنيتو خوارس وليردو دي تيخادا. ولا يمكن القبول بهذه التهمة بحذافيرها، أولا بسبب الوقت المنقضي بين عامي ١٨٧١ و١٨٨٢، وثانيا لأن غارسيا غرانادوس وليس باريوس هو الذي عقد تسويات مع المكسيك. ولم ينضم باريوس إلى القوات الثورية إلا في وقت لاحق. ولا توجد أدلة تثبت مشاركته في المفاوضات مع الحكومة المكسيكية أو مع وكلائها للحصول على المساعدة الأولية التي تلقتها الحركة التي كان يرأسها غارسيا غرانادوس.

٣٠٥- وعندما أعلم الرئيس الأمة الغواتيمالية بالتسوية التي تم التوصل إليها في مسألة الحدود مع المكسيك، كان مدركا تمام الادراك خطورة القرار الذي اتخذه. وأعرب للأمة، دون إخفاء أي نقطة، أن ذلك كان الفعل الذي يستحق من أجله أكبر انتقاد، ولكنه كان قد وضع في الميزان جميع العوامل، وأنه يعتبر بصدق كامل أنه لو لم يتم تحديد الحدود بين المكسيك وغواتيمالا، ولو مع خسارة ما فقد نهائيا، فإن تقدم المكسيك في أراضي غواتيمالا كان قد استمر بعزم وإلى ما لا نهاية، كما حصل ذلك في السابق. واعتقد باريوس أنه قد فعل حسنا، وأضاف، دفاعا عن معاهدة الحدود، أنه لم يطلب أي تعويض من المكسيك، لأنه لو كان لديه أي شك بشأن حالة الأمر الواقع التي كانت قائمة منذ عام ١٨٤٢ لما أقدم قط على إخضاع مصالح غواتيمالا للمفاوضات.

٣٠٦- ووقع الرئيس معاهدة الحدود مع المكسيك في عام ١٨٨٢، بعبارات قبلت بموجبها غواتيمالا بالتنازل الكامل عن حقوقها على مقاطعة سوكونوسكو. ولكن، مع الأسف، كانت هناك نقاط أخرى في المعاهدة لم تحظ بدراسة متعمقة بالدرجة التي حظيت بها مسألة سوكونوسكو، مما شجع حكومة الجنرال بورفيريو دياز في المكسيك على التقدم بطلبات جديدة في وقت لاحق بشأن مناطق لم تكن في السابق موضع نقاش مما أدى إلى خسارة غواتيمالا أراض في الجزء الشرقي والغربي من البيتين، أثناء العملية البطيئة لوضع الخط الحدودي بواسطة لجان الحدود التي لم تكن تحظى دائما بدعم من سلطة وطنية قوية كسلطة باريوس. وربما يسمح ذلك بوضع تقييم أفضل للأسباب التي حملت باريوس على أن يخشى من استمرار النزاع على الأراضي وتحديد الحدود بين جمهورية غواتيمالا واقليم سوكونوسكو.

٣٠٧- ومن جهة أخرى، يجب التذكير بأن الرئيس باريوس كان ينظر إلى مسألة سوكونوسكو كمشكلة يجب حلها بغية تأمين الحدود الغربية لغواتيمالا قبل الانتقال إلى الحملة الطموحة لتوحيد أمريكا الوسطى.

٣٠٨- وبعد زيارته القصيرة والفاشلة إلى الولايات المتحدة، ذهب باريوس إلى أوروبا، وعاد إلى تحمل مسؤولياته الرئاسية في ٦ كانون الثاني/يناير ١٨٨٣. ووضع عندئذ مشروع الاتحاد الذي كان يعتقد أنه سيعطي أمريكا الوسطى شعور الارتياح الذي شعرت به مؤخرا ايطاليا الموحدة على يد غاريبالدي، والولايات المتحدة التقدمية.

٣٠٩- وبغية البدء بحملته الوحدوية، كان للرئيس باريوس ثقة غير محدودة بقوة جيشه، وبالأمان الذي كانت توفره له تسوية الحدود مع المكسيك، إذ أنه لم يعد يخشى هجوما من الوراء. والأهم من ذلك أن رؤساء السلفادور، وهندوراس وكوستاريكا (رفائيل زالديفار، وماركو أوريليو سوتو، وتوماس غارديا)، كانوا يحبذون الفكرة الوحدوية ويبدون مستعدين لتأييد الخطط التي وضعها رئيس غواتيمالا بعناية.

٣١٠- ولكن سرعان ما تبين للجنرال باريوس أن رؤساء دول أمريكا الوسطى الأخرى لم يكونوا أحرارا من الالتزامات السياسية. واستقال الدكتور ماركو أوريليو سوتو من رئاسة هندوراس في أوائل عام ١٨٨٣، وتحمل الجنرال لويس بوغران، وهو صديق شخصي لباريوس، مسؤولية الحكم في تلك الدولة. وفي وقت لاحق، كان بوغران هو رئيس الدولة الوحيد الذي أيد تأييدا حازما مرسوم اتحاد أمريكا الوسطى الذي أصدره باريوس في ٢٨ شباط/فبراير ١٨٨٥. واعتبرت حكومات أمريكا الوسطى أن لرئيس غواتيمالا طموحا لا حدود له، وهو يرغب فقط في توسيع ديكتاتوريته الشخصية على كامل المنطقة. فتغلب الشعور بالولاء المحلي على الشعور الوحدوي.

٣١١- وعندما رأى فشل مفاوضاته الدبلوماسية الأولى التي لم تثر الحماس الذي كان يأمل به باريوس بدون شك، قرر هذا الأخير تعبئة جيشه على حدود السلفادور لتخويف الرئيس زالديفار، اقتناعا منه بأن بالامكان التوصل إلى تسوية. وفي أواخر شهر آذار/مارس، اجتاحت القوات الغواتيمالية جمهورية السلفادور. وكان الرئيس باريوس في الخطوط الأمامية في تشالتشوابا، على رأس كتيبة "خالابا" (وهي إحدى الكتائب التي كان يفضلها) عندما أصيب برصاصة مميتة (٢ نيسان/أبريل ١٨٨٥). ولهذا السبب يعتبر شهيدا لاتحاد أمريكا الوسطى.

٣١٢- وكان خوستو روفينو باريوس قد ولد في قرية سان لورنزو مقاطعة سان ماركوس، في ١٩ تموز/يوليه ١٨٣٥، وكان والداه هما دون خوسيه اينياسيو باريوس ودونا ماريا خوسيفا أويون. ولما وصل إلى الحكم، تزوج من دونيا فرانسيسكا أباريسيو ميريدا وكان عمره ٣٩ عاما.

٣١٣- وقد صعق نبأ وفاة باريوس جميع الدوائر السياسية في أمريكا الوسطى ولا سيما في غواتيمالا والسلفادور. وكانت هذه الوفاة بمثابة بداية عهد جديد.

٣١٤- وعند وفاة باريوس، وبعد فترة مؤقتة قصيرة، تبوأ رئاسة غواتيمالا الجنرال مانويل ليساندرو باريلاس (١٨٨٦-١٨٩٢). وتم التحكم بسهولة بالرجعية المحافظة ولكن كان من الضروري أيضا إثبات أن الليبرالية مستعدة لتحمل التوجيهات التي وضعها مؤسسها، واستوجب الأمر نفي رئيس الأساقفة دون ريكاردو كازانوفا إي استرادا. كما استمر التوتر السياسي بين غواتيمالا والسلفادور، وتأزم بعد الانقلاب الذي قامت به جماعة ايزيتاس. وكان باريلاس، بصورة عامة، رئيسا معتدلا كرس جهوده لتدعيم استمرار الحكم الليبرالي في غواتيمالا عن طريق عقد اتفاقات مع البلدان المجاورة.

٣١٥- وفي عام ١٨٩٢، انتخب الجنرال خوسيه ماريا رينا باريوس، وهو ابن أخ الرئيس باريوس، رئيسا للجمهورية. وبما أنه كان قد أمضى قسما من شبابه في باريس، فإنه كان يرغب في تحديث غواتيمالا، فبنى قصورا من الرخام وشوارع عريضة، وأقام التماثيل، ونظم الحدائق؛ وأعطى زخما كبيرا للتربية العامة وأنشأ المؤتمر التعليمي الأول في أمريكا الوسطى؛ واستمر في بناء السكك الحديدية بأموال وطنية. وعند انتهاء ولايته، كانت الأمة قد أصبحت فقيرة، وكانت الأوراق النقدية ذات السعر الأسمى قد بدأت تحل محل النقود الذهبية والفضية. وبدأت عمليات التمرد في المقاطعات الغربية والشرقية عندما ظهر احتمال اعادة انتخاب الرئيس. فحل رينا باريوس الكونغرس وأعلن نفسه ديكتاتورا. ولكنه قتل في ٨ شباط/فبراير ١٨٩٨ على يد الأجنبي أوسكار زولينجر.

٣١٦- وجاء، خلفاً لرينا باريوس في الرئاسة، دون مانويل استرادا كابريرا وهو محام كيتزالتيكي من أصل متواضع؛ وقد سبق له أن كان وزيرا للداخلية وبالتالي الخالف الطبيعي في رئاسة الجمهورية. وأعيد انتخاب استرادا كابريرا عدة مرات لرئاسة الجمهورية، فاستمر في الحكم ٢٢ عاما، نظرا، من جهة، لعدم الرغبة في تحقيق تغييرات سياسية في أمريكا الوسطى أثناء الفترة الأولية من بناء قناة بنما، ومن جهة أخرى، نظرا للقيود السياسية والاقتصادية التي كانت سائدة قبل الحرب العالمية الأولى وأثناءها. وكانت المعارضة ضد استرادا كابريرا قوية جدا طوال الأعوام الثمانية الأولى من ولايته. ولكن بعد عام ١٩٠٧، وتوقيع معاهدات واشنطن، أصبح الرئيس واثقا من موقفه. وتحقق أثناء حكمه بعض التقدم المادي وساد السلام في البلاد. وفي عام ١٩٠٦، وقع استرادا كابريرا عقودا لزراعة الموز في مزارع واقعة في القسم الشمالي الشرقي من البلاد؛ وأصبحت السكة الحديدية تربط بين المحيطين عندما انتهى القسم الذي كان يربط بين مدينة غواتيمالا والرانشو دي سان أوغسطين أكاساغاستلان. وعلى الرغم من الطنطنة التي أحاطت بتدشين السكة الحديدية بين المحيطين، فالحقيقة هي أن هذا الخط قد انتهى بعد حوالي ٥٠ عاما تقريبا من افتتاح خط السكة الحديدية بين المحيطين المملوك للحكومة في بنما، علما بأن حكومة غواتيمالا اضطرت إلى التخلي عن ملكية

شركات السكك الحديدية التي انتقلت إلى أيدي مستثمرين أجانب، مثل نينوركيث من نيويورك، ووليام س. فان بورن من مونريال.

٣١٧- واستمر استرادا كابريرا في الاعتماد على الحزب الليبرالي، الذي كان يقود البلاد منذ ثورة عام ١٨٧١. وبغية الإبقاء على هيبة رئاسته، زاد اهتمامه بالتربية العامة ونفذ بعض التوصيات الصادرة عن المؤتمر التربوي لأمريكا الوسطى الذي سبقت الإشارة إليه. وأعطت الخطة التربوية المتعلقة بالتعليم الابتدائي أهمية كبرى للعمل اليدوي والزراعي، فضلا عن التدريب على بعض الأعمال المهنية العملية كالطباعة ومسك الدفاتر.

٣١٨- والنجاح الذي حققته المدارس العملية، التي أنشئت في معظم عواصم المحافظات، قد أدهش الرئيس نفسه، الذي لم يعارض آراء مستشاريه المقربين، فشجع الاحتفال ببعض الأعياد التي أطلق عليها اسم "مينرفالياس" تيمننا باسم الهة الحكمة مينيرفا، وأعلن نفسه حاميا وصديقا للشباب. ولقي الرئيس استرادا كابريرا في احتفالات مينيرفا إرضاء شخصياً كبيراً وكذلك مادة ممتازة للتصدير إلى سائر البلدان الأمريكية التي كانت ترى في حاكم غواتيمالا المدني رائدا للتعليم العام. ورأى أدباء ومفكرو غواتيمالا جاذبية رائعة في أعياد الهة الحكمة واشترك فيها العديد من الكتاب المشهورين من مثل ج. خواكين بالما، وألبرتو منكوس، وماكسيمو سوتو بال ومانويل فالي، وخواكين مندس، وفرنسيسكو كاستانييدا، وخوسيه فلامنكو، وخوسيه رودريغيس سرنا، وبيو م. ريابيلي، وسلفادور فايا، وفاليرو بوخول، وناتاليا غوريس دي موراليس، وفيرخيليو رودريغيس بيتيتا، وكبار أدباء ذلك العهد. وكان الرئيس يعتز برعايته للآداب والتربية، وعاش في عهده العديد من الكتاب الأمريكيين الشهيرين في غواتيمالا، من مثل روبين داريو، وبورفيريو باريا جاكوب، وخوسيه سانتوس شوكانو والعديد غيرهم.

٣١٩- ومع الأسف، لم تكن المينرفالياس إلا واجهة فقط. وبقي الطلاب، في غالبيتهم العظمى، يتلقون تعليماً غير كامل، كما كان أساتذتهم يتلقون أجورا بخسة. ولكن ينبغي الاعتراف للرئيس استرادا كابريرا باهتمامه بهذه المسائل التربوية والثقافية.

٣٢٠- وأثناء المدة الطويلة لحكمه، واجه استرادا كابريرا عدة حالات صعبة، بدأت بالثورتين اللتين أطلقهما كل من دون بروسبيرو موراليس ودون خوسيه ليون كاستيّو في غربي الجمهورية وفي شرقها. وفشلت كلاهما. وفي أوائل عام ١٩٠٢، حددت حدود غواتيمالا من جانب جيش سلفادوري بقيادة الرئيس الجنرال توماس ريغالادو، الذي كان يعتمد على دعم من رئيس نيكاراغوا، الجنرال خوسيه سانتوس زيلايا. وجند استرادا كابريرا حوالي ٣٠ ٠٠٠ رجلا، ولكن لم تجر أية أعمال حربية إذ ان الوسائل الدبلوماسية تغلبت على حالة التوتر.

٣٢١- وفي أيار/مايو ١٩٠٦، دخلت البلد عبر الحدود الغربية قرب أوكوس قوات ثورية بقيادة الرئيس السابق لغواتيمالا، الجنرال مانويل ليساندرو باريّاس. ولكن، في ٢ حزيران/يونيه التالي، احتل حوالي ٤٠٠ من الثوار مدينة أسونسيون ميتا في شرقي البلاد. فأعلن استرادا كابريرا عندئذ الحرب على السلفادور. وقام الرئيس السابق لتلك الدولة، الجنرال ريغالادو، بتركيز أركانه العامة في سانتا آنا، وزحف على الحدود

الغواتيمالية في ١٠ تموز/يوليه. ومر الجيش السلفادوري عن طريق خيريس باتجاه الخيكارو، واستمر في تقدمه بين كيتزالتيبيكي وربوة كيميكستيبيكي. ولكن الجنرال ريغالادو تقدم عبر مضيق انترسيخو على ظهور البغال حيث قوبل، هو والعديد من مرافقيه، بوابل من الرصاص.

٣٢٢- وتغير الوضع جذريا، وفي ٢٠ تموز/يوليه من العام ذاته، وقع ممثلو حكومات السلفادور، وغواتيمالا، والولايات المتحدة، والمكسيك، معاهدة سلم بين دولتي أمريكا الوسطى على متن السفينة "ماربل هيد".

٣٢٣- وكان من شأن ذلك أن دعم ادارة استرادا كابريرا، الذي أعيد انتخابه لولاية ثانية في عام ١٩٠٤. وبعد انتصاره في الحملات التي قام بها قادته العسكريون، وبعد وفاة جميع المعارضين له، بروسبيرو موراليس، وخوسيه ليون كاستيّو وريغالادو، والرئيس السابق باريّاس الذي اغتيل في أحد شوارع مكسيكو بأمر من استرادا كابريرا، لم يعد الديكتاتور يخاف أحدا، فبدأ يدير بيده الحديدية الشؤون العامة. ولم يعد أمام المعارضة إلا طريق وحيد هو تصفية الرئيس الجسدية، وهكذا بدأت فترة محاولات اغتيال كان أشهرها "القنبلة" (The bomb)، "والتلامذة البحارة" و(cadets)، وبدرجة أقل "الخوذ المدببة" (los cucuruchos). ولم تؤد المحاولات الشخصية لاغتيال استرادا كابريرا إلا إلى مضاعفة القمع السياسي. وازداد الرئيس في انزوائه، وبلغ الاطراء بشخصه درجة تم فيها تشبيهه بأكبر رجال الدولة في جميع العصور. ومنحته الجامعة دكتوراه فخرية، كما منحه البرلمان وسام الاستحقاق.

٣٢٤- وكانت الأشغال الضخمة التي نفذت في عهد رينا باريوس، مصدر وحي للرئيس فقام ببناء بعض المباني كإدارة الجمارك المركزية، والادارة العامة للبريد، ومستشفى خواكين، وثكنات المدفعية، ومشروع طموح لإقامة قصر للحكومة. ونفذت أيضا أشغال في مجال التنظيم المدني كحديقة مانويل استرادا كابريرا، فوق ساحة خاكوتينانغو القديمة، المعروفة اليوم باسم حديقة موارزان، وميدان سباق الخيل في الشمال حيث أقيم معبد مينيرفا وبعض النصب التذكارية كالنصب الخاص بالجيش على مدخل محطة سكة حديد الشمال.

٣٢٥- ولكن الحالة الاقتصادية في البلد، التي كانت تعاني أزمات متتالية منذ اقامة المعرض الأول لأمريكا الوسطى في عهد رينا باريوس، أخذت تتأزم بسبب النقص في النقد الفضي، وإصدار أوراق نقدية ذات سعر اسمي، حتى وصل الأمر إلى أصدار أوراق مالية دون أي تغطية. ويقدر أنه، أثناء الولاية الثالثة لاسترادا كابريرا، أصدر حوالي ٢٠٠ مليون بيسوس بأوراق نقدية ذات سعر اسمي، ولم يكن أحد يعرف كيف يمكن معالجة هذا الوضع الشاذ.

٣٢٦- وفي عام ١٩١٤، اندلعت الحرب العالمية الأولى، وازداد الوضع التجاري تأزما نظرا لعدم وجود عملية قوية من جهة، ولصعوبة الإبقاء على المعاملات الدولية من جهة أخرى. وتفاقمت الأزمة من جراء الزلازل التي أصابت البلد في عامي ١٩١٧ و١٩١٨، والتي سببت دمار مدينة غواتيمالا والعديد من المدن الكبرى في الداخل.

٣٢٧- وقد وصف عهد استرادا كابريرا بأنه عهد ديكتاتورية الشرطة. وأدت الزلازل إلى انهيار العديد من عادات الغواتيماليين المستقرة فاضطروا إلى العيش معا في ثكنات بنيت على عجل وجمعت بين الطبقات العليا والطبقات الدنيا في المجتمع، وكونوا بالتالي فكرة عن المجتمع عامة. ولم يعد ممكنا للديكتاتور المسن

أن يحافظ على الرقابة الشرطية الصارمة التي كان قد اعتاد عليها سكان المدينة البائسة، ولجأ إلى ثكناته الخاصة في "لا بالما".

٣٢٨- وفي السنوات التي تلت الحرب العالمية الأولى، أنشئت عصبة الأمم، وبدأت الصحافة في نشر مبادئ الديمقراطية. وفي آذار/مارس ١٩٢٠، قامت حركة شعبية "وحدوية"، بقيادة حزب المحافظين، بمحاولة لتدمير ركائز الديكتاتورية. فكانت ردة فعل استرادا كابريرا فورية وعنيفة. ووضعت المدينة في حالة حصار وأخضعت لقصف كثيف من لا بالما. ولكن كل ذلك كان عديم الفائدة، إذ ان المجلس خلع استرادا كابريرا وأعلن أنه مصاب بالجنون ووضع حدا لولايته. وتدخل السلك الدبلوماسي، للحفاظ على حياته، ولكنه أحيل إلى المحاكمة وأمضى السنوات الأخيرة من حياته في تحضير الدفاع عن نفسه.

٣٢٩- وكان دون مانويل استرادا كابريرا قد ولد في مدينة كينزالتينانغو، من والدين هما دون بيدرو استرادا مونزون ودونيا خواكينا كابريرا. ويبدو أن زواجه مع دونيا ديزيديريا أوكامبو لم يكن زواجا سعيدا. وقد توفيت في نيس، في فرنسا، أثناء حكم استرادا كابريرا.

٣٣٠- وتولى دون كارلوس هيريرا، وهو من كبار مزارعي البن، ومن أعضاء حزب المحافظين من ذوي الاتجاهات المعتدلة، أعباء الرئاسة أثناء الفترة الانتقالية المملوءة بالحماس الشعبي والأحلام السياسية الوحدوية. وكان قد انقضى ١٠٠ عام منذ اعلان الاستقلال في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٨٢١، ورئي أن الذكرى المئوية لذلك الحدث المجيد كانت مناسبة لإعادة إقامة اتحاد أمريكا الوسطى. ولهذه الغاية، عقد مؤتمر لجميع بلديات أمريكا الوسطى في مدينة غواتيمالا القديمة. وتم توقيع عهد لاتحاد مؤقت في سان خوسيه دي كوستاريكا (١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٢١)، وعقد مؤتمر أصدر القانون الأساسي لجمهورية أمريكا الوسطى، في تيغوسيغالبا، هندوراس. وأنشئ في مدينة غواتيمالا أيضا قصر الذكرى المئوية وأقيمت فيه الاحتفالات بذكرى الاستقلال. وقام الجنرال خوسيه ماريا ليما، والجنرال ميغيل لارافيه، والجنرال خوسيه ماريا أوريانا، بانقلاب عسكري أطاح فجأة بالحكومة التي يرأسها دون كارلوس هيريرا في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢١، باعتبار أن البرنامج الوحدوي قد تقدم أكثر من اللزوم وبدأت الحقوق السيادية لجمهورية غواتيمالا تتعرض للخطر.

٣٣١- وجرى اضطهاد شخصيات محافظة بارزة، وطرد رئيس الأقسافة مونيوس ايكابورون. ولم يعترف المؤتمر المجتمع في تيغوسيغلبا بالحكومة الليبرالية الجديدة برئاسة دون خوسيه ماريا أوريّانا. فوجدت غواتيمالا نفسها، كسائر دول أمريكا الوسطى، مسؤولة مرة أخرى عن مصيرها كأمم منفصلة وذات سيادة ومستقلة، سبق لها أن تجاوبت مع النداء إلى الاتحاد الذي أطلق في أعياد الذكرى المئوية لاستقلال أمريكا الوسطى. ووضع مؤتمر السلم الموقع في واشنطن بتاريخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٢ حدا للاضطراب السياسي السائد من دول أمريكا الوسطى، وكان بمثابة النتيجة الطبيعية لفشل الحركة الوحدوية.

٣٣٢- وفي عام ١٩٢٤، أصدر الرئيس دون خوسيه أوريّانا عملية غواتيمالا الجديدة، التي كانت وحدته النقدية هي الكيتسال، المعادل لدولار واحد من دولارات الولايات المتحدة. وبقيت هذه العملة متداولة منذ ذلك الحين، دون تعديل، طوال السنوات الثمانية والأربعين الأخيرة، مما يشكل رقما قياسيا في أمريكا اللاتينية

حيث كانت الأنظمة النقدية غير مستقرة عامة تحت تأثير الوضع الدولي. وتوفي الرئيس أوريانا فجأة في فندق مانشين في مدينة غواتيمالا القديمة بتاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٢٦.

٣٣٣- وخلف أوريّانا في الحكم الجنرال دون لازارو شاكون (١٩٢٦-١٩٣٠)، الذي توفي أيضا وهو في منصبه. وكانت حكومته معتدلة وتقدمية على الرغم من أن شعبيته عانت الكثير أثناء العملية الانتخابية والتي فرض ترشيحه فيها من قبل الحزب الليبرالي، ضد قسم من الحزب ذاته بقيادة الجنرال خورخي أوبيكو. كما واجهت حكومته التوتر الدولي الذي سببته تسوية مسألة الحدود بين غواتيمالا وهندوراس، حيث كانت تتناول بصورة رئيسية مصالح شركات الموز التي كانت باسطة سلطتها في كلا البلدين.

٣٣٤- وبعد وفاة الجنرال شاكون، احتل الرئاسة المؤقتة على التوالي دون باوديّو بالما، والجنرال مانويل أوريانا الذي قام بانقلاب عسكري في كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٠، وأخيرا المحامي خوسيه ماريا رينا اندرادي، الذي دعا إلى انتخابات عامة وتنازل عن الرئاسة الأولى إلى مرشح الحزب الليبرالي التقدمي، الجنرال خورخي أوبيكو، الذي تسلم مهامه في ١٤ شباط/فبراير ١٩٣١، على الرغم من أن الولاية الرئاسية بدأت رسميا في ١٥ آذار/مارس من العام ذاته.

٣٣٥- وكان الجنرال خورخي أوبيكو قد شغل منصب وزير الحربية في عهد أوريانا. وكان قد نظم وأدار الحزام الصحي أثناء تفشي وباء الانفلونزا، في نهاية حكم استرادا كابريرا. وبصفته رئيسا سياسيا (حاكم) لمقاطعة ريتالهولو - وهي احدى أهم مقاطعات الجمهورية نظرا لانتاجها الغني من البن - كان قد تميز كرجل تنظيم ومحب للأمن ومهتم بالتقدم المادي.

٣٣٦- وبدأ حكمه في ظل أسوأ النذائر الاقتصادية، إذ انه صادف هبوطا حادا في أسعار البن، وهو المنتج الرئيسي للتصدير، وتفاقمت هذه الحالة بسبب انخفاض النقد المتداول الذي كان قد بدأ بتحويل البيسوس الورقي مقابل الكيتسال بمعدل ٦٠ إلى ١.

٣٣٧- لم يكن الجنرال أوبيكو كما أشار بعض مؤرخي سيرته، شخصا يتراجع أمام مثل هذا الوضع. فقد اتخذ، بحزم نادر، التدابير الكفيلة بإعادة الثقة بالكيتسال وتوقف في السنتين الأوليين من حكمه تداول البيسوس البرونزي والريالات النيكل، وحلت محلها نقود فضية بدت وكأنها ترمز إلى عهد جديد. وفي الوقت ذاته، بدأ التحكم بالميزانية العامة عن طريق مدخرات ضخمة سرعان ما بدأت تؤتي ثمارها.

٣٣٨- وجرى الاصلاح بصرامة فائقة. وكان الجنرال أوبيكو يدير شؤون الدولة كما لو كان الأمر يتعلق بتسديد الدين عن مزرعة مرهونة. وجرى تخفيض أجور الموظفين العامين تخفيضا كبيرا، كما خفضت جميع النفقات الزائدة، وتم اللجوء إلى جميع الأشغال التي يجوز للدولة أن تفرضها على المواطنين دون أجر في فترات الطوارئ. وبدأت الأشغال في إصلاح الطرق المهجورة على أساس العمل القسري، الذي كان يفرض كضريبة طرقية على الجزء الأكبر من الفلاحين، الذين كانت تنقصهم وسائل تسديد هذه الضريبة نقدا.

٣٣٩- وقبل الغواتيماليون بالتضحية التي كانت تفرضها هذه الحالة، إن لم يكن عن طيب خاطر، على الأقل برضوخ نسبي، طالما أن ادارة الأموال العامة تتم بطريقة تخدم المصالح الوطنية بدرجة عالية من النزاهة.

٣٤٠- وكانت الأجور المنخفضة وضآلة الضرائب على الأراضي، وإن كانت تدفع بانتظام، تستخدم كحافز للمستثمرين الأجانب والمحليين. والتعاون الذي تلقته الشركات الكبرى التابعة للولايات المتحدة في البلد لتأمين استقرارها(United Fruit, International Railways of Central America, Tropical Radio, Light and Power) أمن للرئيس أوبيكو المعاملة المواتية الممنوحة لبلدان أخرى في أمريكا اللاتينية، بموجب سياسة حسن الجوار التي اتبعها رئيس الولايات المتحدة روزفلت. وأولي اهتمام خاص للصحة العامة، وشقت طرق جديدة بما فيها الجزء الأكبر من الأوتوستراد الأمريكي.

٣٤١- وأثناء السنوات الأربع الأولى، كانت حكومة الجنرال أوبيكو تكاد تكون مثالية لغواتيمالا. وبدأت نتائج الادارة السليمة والدائبة تظهر تدريجيا؛ ولكن، إلى جانب هذه الميزة الأساسية لحكومته، أمكن ملاحظة بعض الجوانب الشخصية الأكثر سلبية في شخصية الرئيس التي كانت تظهر حتى في الادارة العامة. فقد بدأ تركيز الحكم يتركز بصورة متزايدة في يدي الرئيس أو معاونيه المباشرين. وكان الاتجاه إلى المركزية، الذي كان دائما سمة من سمات حكام غواتيمالا، يظهر بوضوح متزايد. حتى أن بعض المؤسسات التي كانت تتمتع باستقلال نسبي، كالسلطتين التشريعية والقضائية، قد خسرت هذا الاستقلال بشكل كاد يكون كاملا. ويمكن القول أن لا شيء كان يجري في الادارة دون استشارة الحاكم بصورة مسبقة. وكان يقام العدل مع الخضوع لأوامر وزارة الداخلية. وقد صدر تعديل دستوري بإلغاء الإجراء الذي كان يقضي بانتخاب أعضاء المحاكم العليا والقضاة مباشرة من جانب الشعب. كما ألغي الاستقلال الذاتي البلدي والانتخاب التقليدي لرؤساء البلديات، حتى إن أسماء هؤلاء الموظفين قد أبدلت وأصبحوا يسمون بالنظّار البلديين، وتعينهم السلطة التنفيذية لفترات غير محددة.

٣٤٢- واقتراب العملية الانتخابية التي كانت من المقرر أن تعقد في نهاية السنة الرابعة من الحكم أخذت تقلق العديد من الأشخاص الذين كافحوا طوال حوالي ١٠ سنوات لإيصال الجنرال أوبيكو إلى الرئاسة. وكان وصوله إلى الحكم قد تم بفضل مجموعة من الظروف السياسية سمحت بدمج حزبين متخاصمين في حزب واحد أطلق عليه اسم الحزب الليبرالي التقدمي. ونظرا لهذه الظروف كان أوبيكو قد حكم مع حزب وحيد ودون معارضة عمليا. وكان يرتقب أن تؤدي العملية السياسية الانتخابية إلى تشكيل أحزاب جديدة تقدم مرشحين للرئاسة وتحاول مجددا إيجاد فروع جديدة داخل الأسرة الغواتيمالية.

٣٤٣- ويمكن القول إن أحدا لم يذهب في تفكيره إلى حد تصور إنشاء حزب سياسي معارض للتقدمية الليبرالية. وداخل هذا الحزب بالذات، أجرى بعض السياسيين محادثات لتقصي إمكانية تقديم ترشيح منفصل عن ترشيح الرئيس، وذلك بغية دعم مبدأ التناوب في السلطة.

٣٤٤- ولكن هذه الحركة تعرضت للقمع فورا وبقسوة. وكان بعض الأشخاص المتورطين في هذه العملية يعتبرون من أهم الشخصيات التقدمية الليبرالية. ولهذا السبب، كان يعتقد أنهم سوف يحصلون على العفو، على الرغم من الجرائم السياسية الخطيرة التي اتهموا بها منذ بداية الاجراءات القضائية. وكان من أشهر

هؤلاء الأشخاص، المحامي افرايين أغيلار فوينتس. وتجرأ بعض المواطنين، مثل خورخي غارسيا غرانادوس، على تقديم التماسات إلى الرئيس، ترجوه عدم الحكم بالإعدام على المجرمين السياسيين. فكانت النتيجة أن اقتيد غارسيا غرانادوس إلى السجن المركزي كي يحضر بنفسه تنفيذ أحكام الإعدام، ثم نفي إلى الخارج. ويعتقد أن الظرف الذي نجّاه من الموت كان قرب الاحتفالات بالذكرى المئوية لولادة الجنرال خوستو روفينو باريوس، الذي كانت صورته هي التي ستتلقى المدائح إلى جانب صورة دون ميغيل غارسيا غرانادوس. وجرت في هذا الجو الاحتفالات بالذكرى المئوية لباريوس في ١٩ تموز/يوليه ١٩٣٥، وقبل هذا الحدث تم تنفيذ أشغال هامة في مجال التخطيط المدني في الجزء الجنوبي من مدينة غواتيمالا، كتمديد الجادة السابعة حتى لوس أركوس، وبناء برج المصلح وإعادة إنشاء نافورة كارلوس الثالث وإعادة بناء المطار المركزي القديم في مزرعة لا أورورا. ونقل تمثال باريوس الخيال إلى ساحة صغيرة تجاه محطة السكة الحديدية التي نقل منها مجددا إلى جادة الأمريكيتين (وليس إلى شارع الاصلاح) حيث كان قائما في السابق. ومكنت هذه الأشغال من مواصلة أعمال توسيع المدينة نحو الجنوب، التي كانت قد بدأت عندما أمر الرئيس رينا باريوس ببناء جادة الاصلاح.

٣٤٥- وعندما بدأت ولايته الثانية، كان الجنرال أوبيكو قد غير الوضع السياسي في غواتيمالا بدرجة ملموسة. وكان قد نجح في موازنة الوضع الضريبي. وكانت الميزانية العامة للدولة قد بدأت لأول مرة في تاريخ يمتد قرنا تظهر فائضا طفيفا. وكان بإمكان أوبيكو والتقدميين الليبراليين أن يشعروا بالرضا إزاء العمل المنفذ فقد كانوا في وضع يمكنهم من الانطلاق في التنمية العامة لغواتيمالا.

٣٤٦- وكان الوقت قد حان لتعبئة جميع الموارد الاقتصادية الوطنية واللجوء إلى الاستئمان الدولي، فضلا عن المنافع التي كان يمكن الحصول عليها من مبدأ حسن الجوار، بغية التصدي للمشاكل الوطنية الخطيرة في مجال التخلف الريفي والصناعة: النقص في طرق الاتصالات، والكهرباء، الخ. وكان يسهل، في البيئة البناءة والنظامية التي كانت سائدة في تلك الفترة، اعداد غواتيمالا للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية العميقة المرتقبة في النصف الثاني من القرن العشرين.

٣٤٧- ولكن لم يول اهتمام بالمشاكل الرئيسية للأمة. وانتشرت الأمية لدى غالبية السكان. واستمر سوء التغذية، والأمراض الاستوائية، واستغلال عمل الهنود من جانب ملاك الأراضي وأصحاب الشركات، من وطنيين وأجانب، وذلك بموافقة السلطات. وعلى الرغم من إلغاء ديون الفلاحين في عام ١٩٣٤، صدر قانون ضد تشرد الهنود، الذين توجّب عليهم إثبات أنهم عملوا ما لا يقل عن ١٥٠ يوما في السنة، دون أي أجر غير ١٠ سنتافوس من الكتسال في اليوم حسب تقليد قديم. وكان هذا القانون يكفل لجميع أصحاب المؤسسات في غواتيمالا أن يحصلوا على العمل الرخيص الثمن وشبه القسري من جانب الهنود، وكانت ترتكب بحق حسابات الادخار الخاصة بهم تجاوزات متكررة بمعرفة وقبول أولئك الذين كان باستطاعتهم ومن واجبهم أن يدافعوا عنهم.

٣٤٨- وخصصت الموارد الوطنية لبناء القصر الوطني بغية إيواء المكاتب الحكومية المركزية، مما زاد في الطبيعة التسلطية للإدارة. كما بنيت الطرق وفقا لنظم بالية وغير اقتصادية، فشقت الطرق حتى أماكن نائية ومنعزلة، ولكن دون تعبيد ومع جسور خشبية مؤقتة كان يتوجب تجديدها سنويا. وبالشكل ذاته، شيدت مباني

عامة أخرى بمعايير غير وظيفية مماثلة إلى درجة أنه جرت فيها محاولات لتقليد الطراز الاستعماري غير المناسب، سواء من الخارج أو من الداخل، لإيواء مصالح المواصلات، والشرطة الوطنية، والطباعة، والمطار، والجمارك المركزية. ولحسن الحظ، بنت مؤسسة روكفلر مبنى الصحة العامة العصري. وبطريقة مماثلة، جرى تخطيط مبنى لمستشفى روزفلت وبدأ العمل في بنائه وفقا لهذا التخطيط.

٣٤٩- وفي عام ١٩٣٣، وبغية إعطاء فكرة عن التقدم العام المحقق في قطاعات مختلفة من النشاط الوطني، أقيم ما أطلق عليه اسم سوق تشرين الثاني/نوفمبر، الذي كان يضم مباني للمعارض الزراعية والصناعية (ويوجد الآن في أحد هذه المباني متحف غواتيمالا الأثري. وربما كان يمكن أن يستخدم سوق تشرين الثاني/نوفمبر لإبراز ضرورة إجراء بعض التعديلات التي من شأنها أن تخرج البلد من الوضع المتأخر، ولكن في الواقع لم يكن السوق إلا صدى للمعارض التي أقيمت في عهد رينا باريوس. وعلى أي حال، فإن اندلاع الحرب العالمية الثانية في أواسط عام ١٩٣٩ قد سد إمكانيات بث دينامية جديدة في حياة البلد الاقتصادية؛ وعلى العكس، فقد أمّن إعادة انتخاب الرئيس أوبيكو للمرة الثالثة، وقد أعلن الحرب على اليابان وألمانيا وايطاليا بعد الهجوم على بيرل هاربور على غرار ما فعلت حكومات أخرى في أمريكا اللاتينية.

٣٥٠- فازدادت من ذلك التاريخ العزلة التي كانت تعيش فيها غواتيمالا. وفي المجال الاقتصادي، نتج عن الحرب العالمية الثانية تأخر في أنشطة الحياة اليومية فأصبحت الحالة مقلقة نظرا لتقييد وتقنين استيراد السيارات، والنفط ومستخرجاته، ومواد البناء، والعديد من المنتجات الصناعية الأخرى من أوروبا وأمريكا الشمالية. واستمرت أسعار البن في التدني، فأصبح يقارب سعر قنطار البن (نحو ٤٥ كيلوغراما ٥ كتسال).

٣٥١- وكان ينظر إلى الشرطة الوطنية كقوة تجسس على أنشطة المواطنين اليومية. وساد القانون والنظام والسكوت والرضوخ خلال هذه الفترة.

٣٥٢- وقاطعت الحكومة أو منعت التنمية الاقتصادية العادية، لا سيما فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية التي كان تصديرها صعبا، فأصبحت أسعارها منخفضة جدا في السوق المحلية فتوجب الإبقاء على أجور متدنية جدا في المدينة والريف. والحكومة، التي كانت تملك بعض الاحتياطي وكان لها سمعة حسنة، لم تطرح للتداول هذه الوسائل الاقتصادية التي كان من الممكن أن تستخدم لتخفيف الوضع ولو جزئيا، بل انكمشت على نفسها واستمرت في اتباع ذات السياسة الاقتصادية التقشفية التي كانت قد أعطت نتائج جيدة في بداية ذلك العقد، ولكنها أصبحت الآن غير منتجة وتعمق الفقر المنتشر.

٣٥٣- وأصدر بعض مستشاري الحكومة الأكثر ذكاء تحذيرات بأن حل المشاكل الاقتصادية في المستقبل يجب أن يجري على أساس تقني، واقترحوا إنشاء كلية للعلوم الاقتصادية في الجامعة الوطنية. ولكن تأسيس هذه الكلية جاء بشكل مؤقت ودون الاعتماد على الأساتذة الأخصائيين الذين كان من المفروض أن يرسوا أسس العمل.

٣٥٤- ووفقا للاتجاهات السائدة في تلك الفترة، حققت الإذاعة الوطنية بعض التطور. وتم تأسيس مدرسة البرق بالراديو. وبدأ تنظيم وبث نشرات الأخبار الاذاعية، مع الاعتماد على بعض الرواد ومنهم الكاتب ميغيل أنخيل استورياس مؤسس Diario del Aire.

٣٥٥- وفي المجال التربوي، تميز حكم أوبيكو بالإبقاء على مبادئ التعليم العلماني والإلزامي والمجاني التي كانت قد أرستها الليبرالية، على الرغم من أن أجور المعلمين بقيت ضعيفة ولم يكن عملهم يحظى بالمركز الذي يستحقه.

٣٥٦- ورأت وزارة التربية، ربما تجاوبا مع بعض الاهتمامات الفكرية التي عبر عنها المحامي ج. أنطونيو فيّاكورتا، لنشر أعمال تاريخية هامة، فأيدت أنشطة جمعية الجغرافيا والتاريخ التي بدأ عبرها تنظيم المتحف الوطني، الواقع في كالفاريو، على ربوة تقع في نهاية الجادة السادسة فوق الشارع ١٨. كما تم تنظيم المتحف الأثري في المبنى المركزي لحديقة الحيوانات في لا أورورا. وبدأت المحفوظات الوطنية تعمل على نحو تقني بإدارة البروفيسور ج. خواكين باردو. كذلك، جرى الإشراف على دراسات أثرية هامة في البيتين، وكيريغوا، وزاكوليو، وبييدراس نيغراس، وكامينال خويو، كانت تقوم بها مؤسسة كارنيجي التي مقرها واشنطن.

٣٥٧- وشكلت مشاركة غواتيمالا في الحرب العالمية ومناقشة الأفكار الديمقراطية المرتبطة بها عوامل أسهمت في خلق روح لمقاومة الاستبداد، التي نمت في الدوائر الجامعية، وخاصة في كلية الحقوق، وبين صفوف الأساتذة والجنود الشبان. وكان الطلاب قد عانوا الأمرّين في معارضتهم للنظام. وقد ووجه اضراب (Dolores) بالقمع منذ أول محاولة لتنظيمه. كما أغلقت دار المعلمين العليا بنفس الطريقة.

٣٥٨- وبغية تخفيف التوتر السياسي، ألغيت بعض حصص التدريس وأُدخلت تعديلات طفيفة على ملاك الأساتذة. ولكن معارضة الطلاب لاقت أصداء في دوائر أخرى من الأدباء والتجار والعسكريين في أواسط عام ١٩٤٤، حتى جرى تنظيم مظاهرات عامة، توفيت في إحداها الأستاذة ماريا شينشيلا، في ٢٥ حزيران/يونيه من ذلك العام، مما أدى إلى زيادة قوة الحركة المدنية.

٣٥٩- ووجه ٣١١ محامياً ومهنيا وجامعيا وغيرهم من شخصيات البلد التماسا إلى رئيس الجمهورية مطالبين بضمانات لجميع المواطنين، فيما يتعلق بالتعبير عن الرأي بصورة سلمية، وبالعودة إلى المعايير الدستورية ومن بينها مبدأ عدم إعادة انتخاب الرئيس.

٣٦٠- وخصصت قوات الشرطة عندئذ كامل نشاطها لملاحقة قادة الحركة الرئيسيين، ومن بينهم الكاتب مانويل غاليش، مؤلف كتاب "Del pánico al ataque". وفي الوقت الذي بدا فيه أن أوبيكو يستجمع قواه لقمع الثورة بقسوة غير معتادة، قدم استقالته من رئاسة غواتيمالا في ١ تموز/يوليه ١٩٤٤، وسلم السلطة إلى مجلس عسكري ثلاثي، مؤلف من الجنرال فيديريكو بونسه فايدس، والجنرال بوينافنتورا بينيدا، والجنرال ادواردو فيّاغران أريزا. ولم يترك الرئيس السابق أوبيكو البلد بل اعتكف في منزله في الشارع ١٤. وتوفي

في نيو أوليانس في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٤٦ وكان عمره ٦٦ عاما. وكان والداه دون ارتورو أوبيكو ودونيا ماتيلده كاستانييدا، وكان متزوجا من دونيا ماريا لاينفييستا.

٣٦١- وبموجب قرار من الجمعية التشريعية، اضطلع بالحكم مؤقتا الجنرال بونسه فايدس الذي أصدر بعض القوانين الرامية إلى إلغاء احتكار مصانع قصب السكر وصناعة الفحم النباتي. وأعطى الصحافة بعض الحرية، وأقام حكما شبه ديمقراطي أثناء الأيام الأولى لإدارته القصيرة. ودعا إلى انتخابات رئاسية كان من المفروض أن تجري في أجل قصير، ولم يجر تنقلات بين الموظفين العامين. ولكن عندما بدأ تنظيم حزبي الجبهة الشعبية التحررية (Frente Pobular Libertador) والتجديد الوطني (Renovacion Nacional) اللذين كانا يدعوان إلى ترشيح الدكتور خوان خوسيه اريفالو، بدأ الجنرال بونسه فايدس، بدعم من الليبيراليين التقدميين وبدافع من طموحه، في اضطهاد الجماعات السياسية التي كانت تحاول أن تنظم نفسها، وبدا من الواضح أنه سيشترك في الانتخابات كمرشح رسمي انطلاقا من مركز القيادة.

٣٦٢- وانتقد النائب دون اليخاندرو كوردبا، مدير صحيفة El Imparcial، المناورات السياسية لمؤيدي يقوم بها الرئيس، فاغتيل على يد قوات الشرطة أمام منزله.

٥- الفترة المعاصرة

٣٦٣- أدى اغتيال كوردبا إلى استياء عام. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٤ وفي ساعات متأخرة من الليل، قام بعض العسكريين الشبان والطلاب الجامعيين، فضلا عن أعضاء من قطاعات أخرى في صفوف المواطنين، بالاستيلاء على مبنى حرس الشرف، الذي سهل لهم النفاذ إليه أحد قادة المدرعات، الماجور فرنسيسكو خافيير ارانا. وفي فجر ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، جرت معركة للسيطرة على المدينة بين القوات الموالية للحكومة وقوات حرس الشرف التي كان يساندها الشعب. وأدت البراعة التكتيكية التي جرت بها هذه الثورة المسلحة إلى تعطيل قلعتي ماتا موروس وسان خوسيه، التي نسفت المدفعية مستودعات الذخائر فيهما. وتبين، بعد بضعة ساعات، أن الأمور لم تكن تجري لصالح الحكومة، فاضطر الجنرال بونسه فالدس إلى الاستقالة ولجأ إلى سفارة المكسيك.

٣٦٤- فقام مجلس حكومي بتأمين أعمال الرئاسة، وكان يضم الماجور فرنسيسكو خافيير ارانا، والكابتان خاكوبو اربنز غوزمان، والمدني خورخيه توريللو. واتخذ هذا المجلس، مدعوما بحكومة تضم بعض المفكرين البارزين، عدة قرارات ناجحة.

٣٦٥- وجرى تعليق دستور الجمهورية والدعوة إلى انتخابات رئاسية، وتم تأمين الحكم بأكبر قدر ممكن من الديمقراطية. ولكن أكثر من ألف شخص، ومن بينهم الرئيس السابق أوبيكو، اضطروا إلى ترك البلد، فحكم المجلس عمليا دون معارضة.

٣٦٦- وتميز الدستور السياسي الجديد، الذي وضع موضع التنفيذ في آذار/مارس ١٩٤٥، بعدة أحكام جديدة ومن بينها إنشاء رئاسة القوات المسلحة والمجلس الأعلى للدفاع الوطني، وهو الهيئة العليا للجيش.

٣٦٧- وصدر مرسوم عن المجلس الثوري بمنح الاستقلال الذاتي للجامعة الوطنية التي أصبحت تدعى من جديد، وفقا للتقليد، جامعة سان كارلوس في غواتيمالا. وأيد الدستور الجديد الاستقلال الذاتي للجامعة، الذي مُنح أيضا لبلديات الجمهورية التي أصبح رؤساؤها يُنتخبون مجددا من الشعب.

٣٦٨- ولكن الشيء الأهم في دستور عام ١٩٤٥ كان الروح الجديدة التي ركزت على ما كان يعتبره المشرعون مناسبا لتعزيز التحول الاجتماعي - الاقتصادي في غواتيمالا عبر الإجراءات الديمقراطية.

٣٦٩- وبعد انتخابات ١٥ آذار/مارس ١٩٤٥، تسلم الحكم الدكتور خوان خوسيه اريفالو، وهو مرب غواتيمالي قضى بضعة أعوام خارج البلد، ولا سيما في الجمهورية الأرجنتينية حيث كان استاذا جامعيا. وكانت الحكومة تحظى بدعم شعبي أكيد، وكان المناخ العام ملائما لإدخال الاصلاحات السياسية - الاجتماعية المنصوص عليها في الدستور.

٣٧٠- ومن بين الاصلاحات الأكثر الأهمية التي أُدخلت عندئذ على تشريع غواتيمالا، قانون العمل الذي دون، ولأول مرة في غواتيمالا، المبادئ التي يجب أن ترعى العلاقات بين العمال وأصحاب العمل، فأنشأ الأجور الدنيا والتعويضات عن الفصل من العمل بدون مبرر، والاجازات السنوية، وغيرها من المنافع التي لم تكن واردة سابقا في القانون، على الرغم من أن بعضها كان معمولا به.

٣٧١- كذلك، أنشئ معهد الضمان الاجتماعي لتقديم المساعدة إلى الأشخاص الذين كانوا عرضة لحوادث العمل، والدعم الاقتصادي إلى أسرهم، وكذلك تعزيز المساعدة الطبية والاستشفائية، مع إعطاء حماية خاصة للأمومة.

٣٧٢- وإكمالا للخدمات المقدمة من معهد الضمان الاجتماعي، جرى تنظيم دور حضانة للأطفال ومستوصفات للطب والمساعدة العامة. وكانت السيدة ايليزا مارتينيز دي اريفالو، زوجة الرئيس، مساعدة فعالة للحكومة في تنظيم هذه الخدمات.

٣٧٣- وكان أحد آخر أفعال حكومة الجنرال أوبيكو قبل التخلي عن الحكم هو تسديد "الدين الانكليزي"، مما ترك الخزينة العامة خاوية. كذلك، استخدمت في ذلك الوقت مزارع وأملاك الألمان المقيمين في غواتيمالا، كتعويض حربي لاشتراك البلد في النزاع العالمي. وفي ظل حكومة الدكتور اريفالو، أسهمت إدارة مزارع وأملاك الألمان مساهمة كبيرة في تحقيق التوازن المالي خاصة وأن أسعار البن بلغت مستويات مرتفعة إثر عودة الاستهلاك في أوروبا عقب الحرب.

٣٧٤- وبالإضافة إلى ذلك، اعتبرت الحكومة أن الإدارة الاقتصادية الجيدة للبلد تحتاج إلى هيئات محددة لتنفيذها. وهكذا، أنشئت وزارات الاقتصاد، والعمل، والرعاية الاجتماعية، والمجلس النقدي، وهيئة الاشراف على المصارف، وأخيراً بنك غواتيمالا، وذلك بالأموال التي كانت الدولة قد استثمرتها في البنك المركزي. واضطلع بنك غواتيمالا بصلاحياته كمؤسسة إصدار وحيدة، في خدمة مصالح الدولة، وبصفته وكيلا لها.

٣٧٥- واستمرت الدولة في كفاحها النشط ضد الاحتكارات وتجديد العقود مع الشركات الأجنبية، التي كانت تكلف الدولة أعباء مالية ضخمة. واشترك في هذا الكفاح، على نحو نشط، نقابات العمال التي تم تنظيمها وفقاً لقانون العمل الجديد. وكانت السياسة الوطنية التي اتبعها الدكتور اريفالو واضحة تماما؛ واخضعت الشركات الأجنبية تدريجيا لتنظيمات مصممة لصالح البلد. وتمت زيادة الضرائب على الملكية العقارية وعلى الأرباح المحققة من جانب الشركات التجارية.

٣٧٦- وفي المجال التربوي، تم توسيع التعليم الثانوي، وأنشئت في العاصمة دار المعلمين لأمريكا الوسطى (INCA) للبنات، ودار المعلمين رفائيل اغيتشة للبنين، ومعهد ادريان زاباتا الليلي. كما أنشئت مدرسة لإعداد المعلمين الريفيين، في تشيمالتينانغو، حلت محل مدرسة أوروغواي القديمة. وأنشئت إدارة التعليم الأساسي أو التعليم الاجتماعي الريفي، لتعزيز التعليم الموجه بالأفضلية لاحتياجات الجماعات الريفية. ولاقى التعليم الخاص أيضا تشجيعاً قوياً، إذ أُجيز إنشاء عدة مؤسسات تعليمية ابتدائية وثانوية.

٣٧٧- وفي مجال التعليم الابتدائي، سواء في العاصمة أم في مختلف المراكز الإدارية والمدن الهامة في المقاطعات أنشئت مدارس من نوع الاتحاد (Tipo Federacion) التي كانت مصممة تصميماً اشعاعياً مع مجال نشاط لكل فصل.

٣٧٨- وتلقى المعلمون حوافز مختلفة، فزيدت رواتبهم وصدر قانون يحدد سلم الرواتب.

٣٧٩- واشتملت الاصلاحات التربوية على إنشاء كلية العلوم الانسانية في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٤٥، التي ضمت فروع الفلسفة، والتاريخ، والأدب، وعلم التربية. وفي وقت لاحق أنشئ فرع علم النفس وفرع المكتبات. وشملت أهداف جامعة العلوم الإنسانية، التدريب المهني لأساتذة التعليم الثانوي والاخصائيين في علم النفس التربوي، فضلاً عن الصحفيين المهنيين.

٣٨٠- كما تم تعزيز التربية البدنية، فأنشئ الملعب الوطني مما سمح بالتطوير المعماري لحي لابالميتا والمناطق المجاورة له.

٣٨١- وأوفد العديد من المهنيين والطلاب والعسكريين إلى الخارج لمتابعة دروسهم.

٣٨٢- وكان الوضع الاقتصادي العام صافيا ليس نظرا لارتفاع أسعار البن وحسب، بل أيضاً نظرا لزيادة الصادرات من الأُطرجية، والزيوت العطرية، والموز، وغيرها من المنتجات. ولكن قطاع تربية الماشية تأثر سلبياً خوفا من انتشار الحمى القلاعية التي أصابت في تلك الفترة عدة بلدان في أمريكا الوسطى.

٣٨٣- وازداد تيار الهجرة من الريف إلى المدينة، مما أزم مشكلة السكن. ولكن المدينة اتسعت بشكل ضخم إذ بنت الدولة بعض مستعمرات العمال وسمحت بتقسيم وتطوير الملكيات الخاصة في الضواحي.

٣٨٤- وكان العمل الذي قامت به بلدية العاصمة بارزاً للغاية. وبُنيت الجادة الجنوبية السادسة، مما يسر تنمية المناطق الواقعة في تلك المنطقة، وجرى تعبيد معظم الشوارع الواقعة في وسط المدينة.

٣٨٥- وقامت الحركة الشيوعية ببعض النشاط في غواتيمالا في عهد اريفالو، ولا سيما في صفوف الحركة العمالية المنظمة، فوفرت قيادات للنقابات؛ وسمحت "الاشتراكية الروحية" التي كان يتسم بها الرئيس بأن تتمتع النقابات بشيء من حرية العمل. وكان الدستور يضمن عمل الأحزاب السياسية، على الرغم من أنه كان يحظر، في مادته ٣٢، عمل المنظمات ذات الطابع الدولي أو الأجنبي. غير أن ديمقراطيات العالم الغربي كانت متشاركة بشكل وثيق مع الأمم الشيوعية في أواخر الحرب العالمية الثانية، إلى درجة أنه كان من شبه المستحيل أن يجري اضطهاد الشيوعية بسبب الأنشطة التي كانت تضطلع بها في ذلك الزمان في أمريكا اللاتينية، وبشكل رئيسي انطلاقا من المكسيك حيث كانت قد نظمت الاتحاد العام لعمال أمريكا اللاتينية. ولم يكن للرئيس اريفالو أي سبب يحمله على التخوف من وجود مجموعة صغيرة من الشيوعيين في البلد؛ وهكذا بدأت هذه المجموعة بتوفير قيادات في قطاعات مختلفة لم تكن لها أي خبرة في التنظيم العمالي أو في الأساليب النقابية.

٣٨٦- وبغية تجنب مجابهة مع أولئك الذين كانوا يعارضون الشيوعية، وجد الرئيس اريفالو نفسه مضطرا إلى إغلاق المدرسة المسماة Claridad حيث كانت تلقن الماركسية لبعض الشبان الغواتيماليين. وفي عام ١٩٤٧ حاول أيضا، أن يوقف نشاط قيام القادة الشيوعيين في المناطق الريفية. وفي نهاية حكم الرئيس اريفالو، يمكن القول أن الرئيس قام بكل ما يمكن لفصل الشيوعيين من المناصب في الإدارة العامة.

٣٨٧- واتيحت عندئذ إمكانية وجود مرشحين قويين للخلافة الرئاسية هما الكولونيل فرنسيسكو خافيير ارانا والكولونيل خاكوبو اربنز غوزمان وقد كانا عضوين في مجلس الثورة الذي سلم السلطة إلى الدكتور اريفالو. وفي ١٤ تموز/يوليه ١٩٤٩ اغتيل الكولونيل فرنسيكو خافيير ارانا الذي كان يشغل في ذلك الوقت منصب قائد القوات المسلحة. وتألمت نفوس جميع الغواتيماليين بهذا الحادث المؤلم، وإزاء التمرد الذي قامت به وحدة عسكرية تعرف باسم حرس الشرف في مساء ذلك اليوم. وقد تم قمع هذا التمرد.

٣٨٨- ومنذ ذلك الحين، خلق الانقسام بين الجماعات السياسية المتصارعة على الخلافة الرئاسية وضعا دائما من عدم الاستقرار السياسي، واضطهاد الجماعات غير الموالية للحكومة، وأدت أخيراً إلى العملية التي فرضت الترشيح الرسمي للكولونيل خاكوبو اربنز غوزمان، الذي تبوأ رئاسة الجمهورية بعد الانتخابات التي جرت في ١٥ آذار/مارس ١٩٥١.

٣٨٩- وأثناء العملية الانتخابية، حصلت انقسامات بين الأحزاب الملقبة بالثورية، وسمع لأول مرة صوت قوي بنبذ الشيوعية الدولية، التي كان بعض أعضائها قد توصلوا إلى مناصب في بعض الأحزاب السياسية.

٣٩٠- وعلى الرغم من كل هذا، بدأ الرئيس اربنز ولايته محاطا بالهالة التي أعطاها إياه اشتراكه في ثورة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٤. وكان قد أدرج مشروعين رئيسيين في برنامج حكومته. ومن جهة، كان يرغب في تجهيز البلد بنظام مواصلات جيد، يكون محوره الاوتوستراد المؤدي إلى المحيط الأطلسي، والذي يعود

الفضل في إكماله بشكل شبه حصري إلى حماس الرئيس. ومن جهة أخرى، كان مقتنعا، في المجال الاقتصادي، أن البلد يحتاج إلى إعادة هيكلة عامة مستندة إلى قانون اصلاح زراعي يمكّن من توزيع الأرض على وجه أفضل بين السكان القرويين ومختلف قطاعات الانتاج في البلد.

٣٩١- وبدأ تنفيذ أول هذين المشروعين بشكل شبه فوري. وكان من شأن أوتوستراد الأطلسي أن يفتح طريقا وطنيا يبتعد عن المرفأ الرئيسي لغواتيمالا، ليس هذا فحسب، بل إنه كان يهدف إلى كسر احتكار النقل الذي تمارسه السكك الحديدية الدولية لأمريكا الوسطى (IRCA) في جمهوريتي غواتيمالا والسلفادور.

٣٩٢- وقبل تطبيق المرسوم رقم ٩٠٠ (قانون الاصلاح الزراعي)، جرت حملة توعية في صفوف العمال الريفيين من أجل الحصول على دعم سياسي، فقد كان يعتقد أن هذه الخطوة ستجعل الاصلاح الزراعي أكثر فعالية وأن قطاعات كبيرة من السكان ستتفهم مراميه.

٣٩٣- وقام كبار الملاّك وصغارهم على حد سواء، ومعظمهم من أصحاب مزارع البن ومربي الماشية ومزارعي الذرة والفاصوليا، فضلا عن شركة يونايتد فروت التي كانت تملك مساحات شاسعة مزروعة بالموز في مقاطعتي ايزابيل واسكوينتلا، بإبداء معارضة فورية لقانون الاصلاح الزراعي، الذي كان ينص على نزع ملكية الأراضي البور، والأراضي غير المزروعة من قبل المالك أو لحساب المالك مباشرة، أو الأراضي المؤجرة بأي شكل كان، والأراضي الضرورية لتطوير المستوطنات الحضرية، وكذلك الأبنية، والأراضي الريفية التي تزيد مساحتها عن ٩٠ هكتارا (٢ كاباليريا)، والأراضي الزراعية التي تزيد مساحتها عن ٦ كاباليريا ولا يزرع إلا ثلثا مساحتها، مع تعويض الملاك بسندات تدفع في تواريخ استحقاق مختلفة دون أن تتجاوز ٢٥ سنة. وكان يُفترض أن يجري الاشراف على الاصلاح الزراعي من جانب الإدارة الزراعية الوطنية وفروعها تحت الولاية الحصرية لرئيس الجمهورية، دون الاستئناف أمام المحاكم العدلية و/أو أمام المحكمة العليا.

٣٩٤- وأثار الوضع السياسي في الريف انذارا معمما في صفوف كبار الملاك وصغارهم، الذين رأوا أن أملاكهم مهددة إلى حد يجاوز ما نص عليه القانون. وبعد تنفيذ العمليات الأولى من نزع ملكية الأراضي، أثار التصرف العدواني لبعض قطاعات الفلاحين قلقا شديدا بين بعض الملاك الذين اجتيحت مزارعهم، بالقوة مما حمل محكمة العدل العليا على اصدار قرارات الحماية (amparo) في حالات متعددة كانت قد جرت فيها العمليات بشكل تعسفي. وهذا الوضع، الذي كان يمكن الدفاع عنه دستوريا، أضعف مستقبل قانون الاصلاح الزراعي.

٣٩٥- وكانت الوسيلة الوحيدة التي ارتآها مستشارو الرئيس اربنز تجاه المشكلة القانونية الخطيرة هي حل محكمة العدل العليا، بحجة أن هذه المحكمة قد وضعت نفسها في وضع المعارض الصريح لأحكام المرسوم رقم ٩٠٠، فعزل كونغرس الجمهورية رئيس الهيئة القضائية وقضاتها، وأنشأ محكمة جديدة. وبهذا الشكل، وضع قانون الاصلاح الزراعي فوق قوانين البلد الأساسية.

٣٩٦- وتركت إعادة تنظيم محكمة العدل العليا مختلف القطاعات المتأثرة بقانون الاصلاح الزراعي دون خيار إلا المعارضة بجميع طرق التظلم الموجودة تحت تصرفها ضد استمرار بقاء حكومة الرئيس اربنز الدستورية، أو القبول بالوضع الجديد.

٣٩٧- وكانت المسألة الأصعب هي تحديد القيمة الفعلية للأراضي التي كانت ستُنزع ملكيتها بموجب قانون الاصلاح الزراعي. ومن أمثلة ذلك أن شركة يونايتد فروت كانت تملك أراض تبلغ قيمتها المعلنة ما يقارب ٦٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي (كما ورد في سجل الضرائب)، سواء لأغراض المحاسبة أو لأغراض تسديد الضرائب. ولكن قيمة الأراضي المزروعة أو الاحتياطي التي كانت تملكها الشركة كانت تبلغ أكثر من ٠٠٠ ٠٠٠ ١٥ دولار أمريكي. وبما أنه لم يكن بالإمكان عرض هذه القضية على محاكم غواتيمالا، سعت الشركة إلى الحصول على تدخل وزارة الخارجية في واشنطن، مطالبة بحماية مصالحها. وفي ٢٣ آذار/مارس ١٩٥٣، أعلنت حكومة الولايات المتحدة رسمياً أنها ستؤمن الدفاع عن مصالح المواطنين أو الشركات في ذلك البلد، مطالبة بتعويض مناسب من حكومة غواتيمالا.

٣٩٨- وفي آذار/مارس ١٩٥٤، ازدادت معارضة حكومة الرئيس اربنز. وفي هذه الأثناء، عقد المؤتمر الأمريكي العاشر في كراكاس، حيث اتخذ قرار يندد بأنشطة الشيوعية في البلدان الأمريكية، وصوتت غواتيمالا ضد ذلك القرار.

٣٩٩- وفي تموز/يوليه ١٩٥٤، قامت الحركة المسماة بحركة التحرير الوطني، انطلاقا من قواعد واقعة خارج الأراضي الغواتيمالية بهجوم ضد المقاطعات الشمالية الشرقية للجمهورية، دعمتها طائرات تفوق قوتها قوة جيش غواتيمالا، ومحطة إذاعة سرية تحرّض السكان وتزودهم بمعلومات عن غايات الحركة ومقاصدها.

٤٠٠- وبالإضافة إلى التوتر السياسي الداخلي القوي والضغط الدبلوماسي، فإن قوات ضخمة من التي كانت تؤيد حكومة الرئيس اربنز، بما فيها بعض قطاعات الجيش، اعتمدت موقفاً سلبيا أو معاكسا لخطط الحكومة. وفي جو متأزم من الترقب الوطني والدولي، اضطر الرئيس اربنز غوزمان إلى تقديم استقالته في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٥٤.

٤٠١- ومارس وزير الدفاع الوطني، الكولونيل كارلوس انريكي دياز، بصورة غير دستورية الوظائف التنفيذية طوال ٢٤ ساعة. وحل محله في وقت لاحق مجلس عسكري وضع شروط دخول جيش التحرير الوطني إلى العاصمة. وفي ٢ تموز/يوليه ١٩٥٤، وصل قائد الجيش المذكور شخصيا، الكولونيل كارلوس كاستيو ارماس، لتشكيل مجلس اتحادي مؤلف من ٥ أعضاء. ولكن نظرا للأحداث وللضغوط الشعبية تم تأكيد هذا المجلس بموجب استفتاء شعبي صدقت عليه الجمعية التأسيسية في وقت لاحق. وتحمل كاستيو ارماس أعباء رئاسة الجمهورية ابتداء من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٥٤.

٤٠٢- وكانت المعارضة المسلحة الوحيدة ضد حركة التحرير الوطني قد حدثت في ٢ آب/أغسطس ١٩٥٤، عندما هاجم تلامذة مدرسة البوليتكنيك جيش التحرير الذي كان متمركزا في مبنى مستشفى روزفلت. ودامت العملية ساعات قليلة، تعهدت الحكومة في نهايتها بعدم اتخاذ عقوبات ضد التلامذة الثائرين وبتسريح كامل

قوات جيش التحرير. ومن بين ضحايا الصدام المسلح، كان هناك رقيب التلاميذ خورخه لويس ارانيدا، حامل علم مدرسة البوليتكنيك، والتلميذان لويس انطونيو بوش وكارلوس هورتارتي.

٤٠٣- وانعقدت الجمعية التأسيسية لعام ١٩٥٦ بهدف تعديل الاصلاحات التي كانت قد أُدخلت على تشريع غواتيمالا الأساسي. وأُعيد، إلى حد ما، تقليد إلغاء قيادة القوات المسلحة؛ ولكن جرى أيضا تدعيم المواد الهادفة إلى استئصال الشيوعية من البلد.

٤٠٤- وتلقت حكومة الكولونيل كاستيو ارماس بعض المساعدة الاقتصادية من الولايات المتحدة لتسهيل التحول الحاصل، لا سيما في المجالات المتعلقة بقانون الاصلاح الزراعي الذي لم يلغ بل عُدل بشكل أساسي. وتوقف نزع ملكية أراضي شركة يونايتد فروت، وأُعيدت عدة مزارع إلى مالكيها الشرعيين، وحصل ذلك في بعض الحالات لسبب بسيط هو أن الفلاحين كانوا خائفين فتركوا الأراضي التي سبق أن وزعت عليهم. كذلك، انصب الاهتمام على بناء مساكن للعمال. وانتهت الأشغال في أوتوستراد الأطلسي، وتم تجهيز مرفأ سانتو توماس الذي أصبح نقطة انتهاء الأوتوستراد، إذ إن المرافق الموجودة في بويرتو باريوس لم تكن ملكا للدولة.

٤٠٥- وزار الرئيس الأمم المتحدة، ومارس عموما باعتدال الصلاحيات الموكولة إليه، ساعيا إلى التوفيق بين المواقف المتضاربة لمختلف الجماعات السياسية، مما كان يبدو مستحيلاً بعد الحوادث الخطيرة التي حصلت في غواتيمالا.

٤٠٦- وجاء اغتيال الكولونيل كارلوس كاستيو ارماس في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٥٧ في قصر الرئاسة ليضع حدا لولايته.

٤٠٧- وتحمل أعباء الرئيس مؤقتا المحامي لويس ارتورو غونزاليس، الذي دعا إلى انتخابات في فترة انتقالية سعت أثناءها القوات المساندة للحكومة إلى فرض ترشيح المحامي ميغيل اورتيس باساريلي، الذي نجح في الانتخابات. ولكن حركة ذات طابع عسكري، فضلا عن الضغط الذي مارسته جماعات من مؤيدي المرشح الفاشل، الجنرال ميغيل ايديغوراس فونتيس، نظمت مظاهرات في الشوارع مستخدمة وحدات متحركة على الدراجات، أدت إلى إثارة قلق عام، فرأى الرئيس المؤقت نفسه مضطرا إلى الاستقالة وسلم الحكم إلى أحد المرشحين، الكولونيل غوييرمو فلوريس اراندانيو، وهو رجل مصالحة عرف كيف يكسب ثقة مختلف الجماعات السياسية المناضلة، ودعا إلى انتخابات جرت في جو متوتر ولكن دون ضغوط مرئية من جانب الحكومة.

٤٠٨- وشهدت انتخابات عام ١٩٥٨ فوز المرشح ميغيل ايديغوراس فوينتيس، وهو جنرال في الجيش، كان له دور بارز في عهد أوبيكو كمدير عام للطرق. وكان وسيطا في الأزمة السياسية التي سببتها ثورة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، وكان ممثلا دبلوماسيا لغواتيمالا لدى حكومات مختلفة، منها انكلترا وكولومبيا، في عهد الحكومات التي تلت تلك الثورة.

٤٠٩- ويمكن أن يعتبر فوز الجنرال ايديغوراس بمثابة عودة إلى السلطة لعدد من أبرز العناصر الاستبدادية واليمينية المتطرفة، التي كانت تأمل من مرشحها المنتصر أن يحكم بقبضة من حديد وأن يجري إعادة تنظيم عامة أصبحت البلد في حاجة ملحة إليها.

٤١٠- وسرعان ما تبين أن عقلية الجنرال الكهل المؤيد لأوبيكو قد تغيرت بشكل ملموس بعد اقامته في بلدان تتمتع بحياة ديمقراطية متطورة. ولم تتحقق غايات مؤيديه الذين انتخبوه بل سرعان ما خابت آمالهم نظرا لموقفه المتأرجح، والبعيد عن الواقعية، والذي ربما كان لا يبحث إلا عن التأييد الشعبي السهل وإن كان على حساب هيبة الحكومة واحترامها.

٤١١- وهكذا انقضت الثلاث سنوات الأولى من هذا العهد الدستوري، دون أن يكون قد تم أي شيء إداري يستحق الإشارة، باستثناء الانتهاء من بعض أشغال التعبيد في الطرق المؤدية من مدينة غواتيمالا إلى جمهورية السلفادور وإلى مدينة كيتزالتينانغو الهامة، والانتهاء من أشغال بناء بعض الجسور على أوتوستراد الأطلسي. وفي العاصمة، نفذ مشروع حديقة الصناعة بمناسبة اقامة معرض أمريكا الوسطى في عام ١٩٦٠.

٤١٢- وحاول الرئيس أيضا دفع تنمية البيتين، واهتم باستكشاف مصادر الثروة، والتنقيب عن النفط، وإنشاء اسطول بحري، فضلا عن تطوير مدرسة غواتيمالا البحرية ومرافق مرفأ سانتو تومي أو ما تياس دي غالفيس.

٤١٣- وقدم الدعم لعدة مزارعين ومؤسسات تجارية كانت تعمل في مجال تربية الدواجن في البلد. كما أعطى دعما مماثلا لمصايد الأسماك.

٤١٤- وفي النهاية، أدت كل هذه الأعمال إلى مشاركة نشطة من غواتيمالا في تعزيز السوق المشتركة في أمريكا الوسطى، وهي مجموعة أحكام اقتصادية وقانونية، أنشأتها منظمة الدول الأمريكية لتسهيل العلاقات التجارية المتبادلة بين بلدان البرزخ الخمسة. ولكن عدم وجود سياسة منظمة وواقعية كان يبرز أكثر فأكثر جو من عدم الأمن الاقتصادي العام وميزانية مالية غير مناسبة لحالة البلد الذي تأثر بالغ التأثير بهبوط أسعار البن.

٤١٥- وفي حوالي عام ١٩٦٢، ولأول مرة، سرت اشاعات في غواتيمالا عن احتمال تخفيض الكيتسال، الذي كان يعادل دولار الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن الحكومة سارعت إلى نفي هذه الاشاعات، إلا أن اللجوء المفرط إلى الائتمان الدولي، فضلا عن تبديد الموارد الداخلية، قد جعل البلاد في الحقيقة على حافة كارثة اقتصادية، فتوجب اتخاذ التدابير الطارئة كاقامة مراقبة على القطع والاشراف على استخدام النقد الأجنبي في مختلف قطاعات النشاط التجاري.

٤١٦- وبغية التغلب على هذا الوضع، اضطرت الحكومة إلى زيادة الأعباء الضريبية التي كانت تثقل كاهل الغواتيماليين. وناقش كونغرس الجمهورية مشروع ضريبة على الدخل، أكثر شمولا وكمالا من الضريبة على الربح التي لم تكن تتناول إلا أرباح الشركات. ولكن مع الأسف توجب اللجوء إلى تدابير أخرى لتحسين سمعة

البلد، فتم تسهيل تدريب قوات للقيام بمحاولة الغزو الفاشلة لكوبا على شاطئ الخنازير. وأدت هذه الحالة السياسية الخطيرة إلى الثورة المسلحة بتاريخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٠، وإلى تنظيم جماعات استخدمت في وقت لاحق أساليب حرب العصابات في غواتيمالا. كما جرت أفعال تمرد شعبي وحركات طلابية في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل ١٩٦٢ وكان من شأن ذلك أن تم تأجيل التدابير الطارئة إلى وقت تكون فيه الأوضاع مواتية.

٤١٧- وكان من نتائج الثورة العامة لشهري آذار/مارس ونيسان/أبريل ١٩٦٢ أن اضطرت حكومة الجنرال ايديغوراس فوينتيس إلى تشكيل حكومة عسكرية تمكنت من الابقاء على الحكومة، رغم الصعوبات الخطيرة التي كانت تواجهها، حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٦٣. وفي هذا التاريخ، خلع الرئيس بانقلاب قام به الجيش، الذي تحمل إدارة البلد العامة وشكل مجلس حكم برئاسة وزير الدفاع الوطني، الكولونيل هنريكي بيرالتا ازورديا. وعطّل انقلاب ٣١ آذار/مارس ١٩٦٣ مؤسسات البلد، وعلق دستور الجمهورية، وحل الكونغرس الوطني، واضطلع بادارة شؤون البلاد بطريقة دكتاتورية، وأصدر التشريعات بموجب مجموعة من المراسيم الاشتراعية التي كان يناقشها مجلس الدولة وتوافق عليها الحكومة العسكرية.

٤١٨- وطوال ثلاث سنوات وثلاثة أشهر، حكم البلد نظام الكولونيل بيرالتا ازورديا العسكري، الذي استند في أعماله إلى ما يسمى بالميثاق الأساسي للحكومة، التي كانت تحظى بموجبه بسلطات استنسابية.

٤١٩- وعلى الرغم من كل ذلك، فإن الوضع الفوضوي الذي كان يتجه البلد نحوه جعل النظام العسكري يحصل على الدعم من قطاعات سياسية قوية، ومن بينها الأحزاب المناضلة. وسمح ذلك بتطور الأنشطة العامة وعودة نسبية إلى وضع مؤسسي شبه عادي.

٤٢٠- وهكذا، تمثلت العملية التي سُميت "عملية النزاهة" في حكومة عسكرية فرضتها الظروف، وأعادت بعض القيم السياسية، وحاولت تحقيق التوازن في الميزانية. وادخلت ضريبة الدخل وحققت عصرنة التشريع المدني والجزائي عن طريق إصدار قوانين جديدة حلت محل تلك التي كان وضعها الدكتور ج. فرناندو كروز في عهد باريوس بما ادخل عليها من تعديلاتها جعلت التشريع غامضا مع مرور الزمن. ومن التجديدات التي أدخلتها القوانين الجديدة إنشاء ما سمي "بمحاكم الأسرة". وتم تدعيم التشريع المضاد للشيوعية واعتبار حركات العصابات المسلحة خارجة على القانون، وزيادة عدد القوات المكافحة للجماعات التخريبية.

٤٢١- كما وضع قيد التنفيذ برنامج واقعي للتربية، فأنشئ حوالي ٢ ٠٠٠ منصب جديد للمعلمين، وبنيت حوالي ٤٠٠ مبنى مدرسي، مما سمح بمواجهة الضرورات الملحة للتربية الوطنية، إذ إن غالبية المدارس كانت تقع حتى الآن في المباني التي شُيّدت بصورة طارئة بعد زلازل عامي ١٩١٧ و١٩١٨.

٤٢٢- وفي عام ١٩٦٥، صدر الدستور السياسي الجديد للجمهورية، بغية إعادة الهياكل القانونية في البلد. وهذا الدستور عودة إلى التقليد الذي وضعه القانون الأساسي في عامي ١٨٧٩ و١٩٤٥. وهو يركز بصورة خاصة على تنظيم الأحزاب السياسية، ويفرض حدا أدنى للمنتسبين إليها وهو ٥٠ ٠٠٠ لاجازة العمل للحزب؛ ويوسع الضمانات الاجتماعية والفردية، إذ يضع معايير لحماية الأسرة والعمل ونظام الضمان الاجتماعي. كما

يخفض الولاية الرئاسية إلى أربع سنوات وينشئ مجلس الدولة ومنصب نائب الرئيس. وكان مجلس الدولة قائما في عهد كاريرا، ويسمح بموجب الدستور الجديد بمشاركة القطاع الخاص في الحكومة. ويرأسه نائب رئيس الجمهورية ويضم اثنين من المستشارين لكل هيئة في الدولة؛ كما يضم مستشار يعينه رؤساء المجالس المهنية في جامعة سان كارلو، ومستشارا تعينه البلديات، ومستشار يعينه العمال الحضريون، ومستشار يعينه المزارعون، بواسطة نقاباتهم؛ ويضم أخيرا أربعة مستشارين تعينهم رابطات الزراعة، والصناعة، والتجارة، والمصارف الخاصة.

٤٢٣- وفي آذار/مارس ١٩٦٦، جرت انتخابات عامة ونال غالبية الأصوات مرشح المعارضة، المحامي خوليو سيزار مندس مونتينيغرو الذي تسلم مهام منصبه في ٥ تموز/يوليه من العام ذات.

٤٢٤- وسرعان ما خُيِّبت الآمال الموضوعة في الحكومة الجديدة برئاسة مدني، وذلك بسبب الاهتمام الذي توجب عليه أن يخصصه لمكافحة الارهاب، وسواء من جانب جماعات اليسار المتطرف الأقصى أو اليمين المتطرف، فضلاً عن التخوف الدائم من اندلاع حرب أهلية في أي وقت. واختطف رئيس أساقفة غواتيمالا على يد جماعات متطرفة، واغتيل سفيرا الولايات المتحدة وألمانيا الغربية في عداد مئات الضحايا للعنف الذي لم يكن بالإمكان وضع حد له من جانب حكومة مدنية.

٤٢٥- غير أن الرئيس مندس مونتينيغرو استمر في تنفيذ برنامج التربية العامة الذي كان قد أطلقه العهد السابق، وجرى تدعيم التعليم الخاص لا سيما على المستوى الجامعي. وتم شراء شركة السكك الحديدية الدولية لأمريكا الوسطى (IRCA)، وبناء محطة خورون مارينالا الكهرمائية، فضلاً عن تأميم نهر ميتشاتويا الذي كانت تملكه شركة برؤوس أموال الولايات المتحدة. ولكن بناء الطرق والمساكن للأسر المحتاجة، فضلاً عن سائر البرامج الاجتماعية، لم تكن تكفي لمحو التأثير الذي تركه نطاق الأنشطة المتطرفة المذكورة أعلاه.

٤٢٦- وفي جوانب أخرى، سيذكر دائماً عهد الرئيس مندس مونتينيغرو بسبب الأفعال الخاصة الخارقة التي حققها بعض المواطنين، كوزير العلاقات الخارجية، اميليو اريناس كاتالان، الذي توفي وهو يشغل منصب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ والشاعر الغواتيمالي ميغيل انخل استورياس، سفير غواتيمالا في باريس، الذي مُنح جائزة نوبل للأدب. وهناك نجاح خارق آخر يمكن الإشارة إليه ألا وهو تعيين رئيس الأساقفة مونسنيور ماريو كازارياغو، كأول كاردينال للكنيسة الكاثوليكية في غواتيمالا ومن ثم تعلية كاتدرائية هذه العاصمة القديمة في أمريكا الوسطى.

٤٢٧- وفي آذار/مارس ١٩٧٠، انتخب لرئاسة الجمهورية الكولونيل كارلوس ارانا اوزوريو، مرشح حركة التحرير الوطني (وهو الحزب السياسي القديم الذي كان يرأسه كاستيو ارماس)، على أساس برنامج يعترف بإعادة سلطان القانون والنظام، وتسلم منصبه في ١ تموز/يوليه ١٩٧٠. وكان الرئيس الجديد قد اشتهر بمحاربته للعصابات المسلحة من اليسار المتطرف، في المنطقة الريفية من الاقليم الشمالي الشرقي، حتى إنه قضى عليها بشكل شبه تام. وبعد سنتين من الحكم، كان لا يزال الأمل قائما في صفوف الجماعات اليمينية بإمكان القضاء أيضاً على الارهاب في المدن الذي كان قد استمر في مدينة غواتيمالا وفي نقاط أخرى من الجمهورية، واعادة التطور العادي لحياة المواطنين والبحث عن حلول ديمقراطية للمشاكل الاجتماعية

والاقتصادية الخطيرة التي كانت لا تزال تصيب البلد، وذلك لسبب رئيسي هو قلة تنمية المناطق الريفية القروية والوضع الهامشي الذي كانت لا تزال تعيش فيه المجتمعات الأصلية التي تشكل غالبية السكان.

٤٢٨- وكان أحد آخر الأعمال البناءة التي قامت بها الحكومة هو شراء الدولة لشبكة التوزيع والمصانع الخاصة بمؤسسة الكهرباء، وبذلك اختتمت في الواقع عملية تأميم جميع الموارد الكهرمائية في غواتيمالا.

٤٢٩- وفي عهد الرئيس ارانا اوزوريو، اكتسبت أيضا أهمية كبرى الاحتفالات بالذكرى المئوية للثورة الليبيرالية لعام ١٨٧١، والذكرى الخمسين بعد المائة لاستقلال أمريكا الوسطى الذي حصل في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٨٢١.

٤٣٠- واستمرت حكومة ارانا بذات السياسة القوية ضد أعدائها، ولكن تحت ستار من الوطنية والنوايا الحسنة. وتكشف عمل الحكومة العمراني في السنتين الأخيرتين من الولاية حتى إنه اتخذ شكلاً مذهلاً. وكان تنفيذ الطريق إلى أماتيتلان أحد انجازاتها الهامة؛ ويمكن قول نفس الشيء عن بناء جسر انسيانسو، وهو حلم قديم جاء يسهل الافتتاح الجزئي لما سمي "بالطريق الدائري المحيط" الذي صممته ونفذته بلدية العاصمة بأموالها الخاصة.

٤٣١- وبنت الحكومة أيضا الأوتوستراد إلى كوبان في المنطقة الجبلية من الوسط الشمالي للجمهورية. وبالنظر خاصة لازدهار السوق المشتركة لأمريكا الوسطى، المؤاتية لغواتيمالا في عدة قطاعات، بدأت تزداد استثمارات رؤوس الأموال الأجنبية في البلد، مما خلق جوا محبذا لتطور المحلات التجارية على نطاق واسع. ولكن، كما يحدث دائما تقريبا عندما تنمو المحلات التجارية نموا كبيرا، وردت في الصحافة اتهامات باعطاء الامتيازات وتأمين المحاباة للمؤيدين والمناصرين. وعلى الرغم من ذلك، استمرت منافع الادارة الدينامية والاستثمار في أشغال البنية التحتية، كإكمال أشغال توريد مياه سايا بيكسكايا إلى العاصمة، مما عزز خلق مناخ اقتصادي من الازدهار ظهر بنوع خاص في عاصمة الجمهورية وفي جزئها الشرقي.

٤٣٢- ولكن مع الأسف، أدت ندرة المواد الغذائية على الصعيد العالمي وارتفاع أسعار المحروقات إلى ارتفاع تضخمي في أسعار المنتجات الأساسية، مما كان له وقع سلبي على الميزانية العائلية لمعظم الغواتيماليين، على الرغم من بعض الزيادات الطفيفة في أجور موظفي الحكومة وفي الأجور الدنيا في الصناعة والزراعة والتجارة أثناء السنة الأخيرة لولاية الحكومة.

٤٣٣- ومع اقتراب تاريخ انتخابات رئاسة الجمهورية، ونواب الكونغرس، ورؤساء البلديات، كان من الواضح أن قطاعات كبيرة من السكان لن تذهب إلى صناديق الاقتراع مع نية اختيار المرشحين المرغوب فيهم، مما أدى إلى ضغوط قوية على أحزاب المعارضة. غير أن الانتخابات جرت في التاريخ المحدد. ولم يسمح بالاشتراك في الانتخابات لبعض المرشحين الأقوياء، مثل الكولونيل انريكي بيرالتا ازورديا. وقد ترشح عن الأحزاب المرخصة قانونا ثلاثة عناصر ممثلة للجيش الوطني: الجنرال كخيل اوخينيو لاوخرود غارسيا والجنرال افرائين ريوس مونت - وكانا قد رقيا إلى هذه الرتبة في ظل إدارة الجنرال كارلوس ارانا اوزوريو والكولونيل انريكي بايز نوفالس.

٤٣٤- وفي الدورة الثانية للانتخابات التي أجراها كونغرس الجمهورية في آذار/مارس ١٩٧٤، حصل على الأغلبية الجنرال كخيل اوخينيو لاوخرود غارسيا، الذي بدأ ولايته الرئاسية في ١ تموز/يوليه من العام ذاته. وتميزت حكومته بالدعم الذي قدمته إلى الحركة التعاونية الوطنية.

٤٣٥- وأثناء ولاية الجنرال لاوخرود غارسيا، بليت غواتيمالا بزلزال قوي دمر جزءاً كبيراً من البلاد، مما أدى إلى إنشاء لجنة الإعمار الوطنية، وهي هيئة أخذت على عاتقها تنسيق أنشطة المنظمات العديدة غير الحكومية، الوطنية منها والدولية، التي كانت تنفذ برامج لصالح ضحايا الكارثة الوطنية.

٤٣٦- وفي ١ تموز/يوليه ١٩٧٨، سلم السلطة إلى الجنرال فرناندو روميو لوكاس غارسيا، الذي خُلع في ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٢. وأثناء حكمه، عانى البلد من اضطراب سببه العنف السياسي - الاجتماعي الذي ذهب بضحايا عديدة في جميع طبقات السكان.

٤٣٧- وقدم الدعم لبناء البنية التحتية، مثل الطرقات، والمراكز الصحية، والمجمّعات الرياضية في غالبية المراكز الإدارية بالأقاليم.

٤٣٨- وجرت الانتخابات الرئاسية التي نجح فيها الجنرال انخل هنيبل غيفارا رودريغيز، ولكنه لم يتمكن من تسلم صلاحيات منصبه بسبب خلع الجنرال لوكاس غارسيا. وحل محل هذا الأخير مجلس حكومي برئاسة الجنرال افراين ريوس مونت.

٤٣٩- وجاء الجنرال افراين ريوس مونت إلى الحكم تلبية للنداء الذي وجهه إليه فريق الضباط الشبان في الجيش الذين كانوا قد أطاحوا بالجنرال لوكاس غارسيا. وأقدم الجنرال ريوس مونت على تعليق الدستور، وحل الكونغرس الوطني ومحكمة العدل العليا، وأقام حكمه وفقاً للنظام الأساسي للحكم الذي وافق عليه وزراء الدولة. ووافق على ذلك مجلس الدولة الذي يضم ممثلين من القطاعات الاجتماعية في غواتيمالا.

٤٤٠- وكانت حكومة ريوس مونت منحازة، بالإضافة إلى ميولها السياسية. وفي ظل هذا النظام، تم قمع العصابات بالمدن والقرى على حد سواء. وأنشئت دوريات الدفاع المدني عن النفس، ومحاور التنمية في منطقة المثلث اكسيل - الكيتشه، ومحاكم الولاية الخاصة.

٤٤١- وبقيت حكومة ريوس مونت في الحكم لأكثر من سنة واحدة، ثم نُحيّت بأمر من قيادة الجيش العليا ومجلس القادة، عن طريق إعلان صدر في ٨ آب/أغسطس ١٩٨٣، الذي عين محلها الجنرال اوسكار هومبرتو ميخيا فيكتوريس.

٤٤٢- واستلم الجنرال ميخيا فيكتوريس الحكم في ٨ آب/أغسطس ١٩٨٣، وسلمه في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ إلى الحكومة المنتخبة ديمقراطيا وقانونيا برئاسة المحامي ماركو فينيسيو سيريسو اريفالو. وفي ظل هذه الحكومة، جرت انتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية التي أصدرت الدستور السياسي لجمهورية غواتيمالا في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٥، الذي بدأ العمل في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ بعد إنشاء كونغرس

الجمهورية. وجرى الحوار الوطني الكبير بمشاركة قطاعات أصحاب العمل، والعمال، والجامعات، والتعاونيات، وممثلي وزارات الدولة.

٤٤٣- وتسلم المحامي سيريسو اريفالو الحكم في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ في إطار نظام دستوري شرعي. وفي عهد تلك الإدارة، تعزز التنظيم النقابي والشعبي، وبدأت عمليات السلم في منطقة أمريكا الوسطى من خلال اجتماعات اسكيبولاس. وسلم المحامي سيريسو اريفالو الحكم إلى خلفه، المهندس خورخيه انطونيو سيرانو الياس في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١.

٤٤٤- وعزل سيرانو الياس من منصبه في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣، بموجب إجراءات قانونية أيدتها مختلف قطاعات مجتمع غواتيمالا. وفي ظل ذلك العهد، بدأت مفاوضات السلم المباشرة مع الثوار. وأنشئت لجنة التنسيق الرئاسية في مجال حقوق الإنسان (COPREDEH)، بناء على توصية الخبير الذي عينته منظمة الأمم المتحدة كريستيان توموشات. ووقعت الاتفاقات المتعلقة بعودة السكان اللاجئين في المكسيك. وتمت عمليات عودة أول دفعة من اللاجئين وفقا لما تم الاتفاق عليه سابقا، وجرى توطينهم في بوليجونو ١٤ وايكسكان، (مقاطعة الكيتشه)، في المكان الذي أطلق عليه العائدون اسم مستوطنة انتصار ٢٠ كانون الثاني/ يناير (Comunidad Victoria 20 de enero).

٤٤٥- وتحمل أعباء الحكم المحامي راميرو دي ليون كاربيو في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣ بناء على اقتراح القطاعات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والشعبية في البلد. وكان كونغرس الجمهورية هو الذي انتخبه لأعلى منصب في الدولة. وقد أمضى الآن عشرة أشهر في الرئاسة منشطاً ومعززاً حوار السلم، ومكافحة الفقر، واحترام وضمان إعمال حقوق الإنسان. وتنتهي مدة ولاية المحامي ليون كاربيو في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

باء - نظام الحكم

٤٤٦- وغواتيمالا دولة حرة، ومستقلة، وذات سيادة منظمة بشكل يضمن لسكانها التمتع بحقوقهم وحرياتهم. ونظام حكمها هو جمهوري، وديمقراطي، وتمثيلي. وتنبع السيادة من الشعب الذي يفوض ممارستها إلى الهيئات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية. ويحظر خضوع إحدى هذه الهيئات للأخرى.

٤٤٧- واللغة الرسمية لغواتيمالا هي الاسبانية، وتشكل اللغات المحلية جزءاً من تراث الأمة الثقافي.

٤٤٨- وتضمن الدولة حرية تشكيل وعمل المنظمات السياسية، التي لا تخضع إلا للقيود التي يضعها الدستور.

٤٤٩- وجيش غواتيمالا هو مؤسسة تهدف إلى المحافظة على استقلال غواتيمالا وسيادتها وشرفها، وعلى سلامة الأراضي والسلم والأمن الداخلي والخارجي. والجيش وحدة لا تتجزأ وهو في الأساس مهني، ولا سياسي، وينفذ القرارات ولا يتخذها.

٤٥٠- وبلديات جمهورية غواتيمالا هي مؤسسات مستقلة ذاتياً. وتنتخب سلطاتها الخاصة، ويمارس الحكم البلدي من جانب مجلس يضم رئيس البلدية ومستشاريها الذين ينتخبون جميعا بالاقتراع الشعبي والديمقراطي في كل بلدية.

٤٥١- وتجري الموافقة على الميزانية العامة لايرادات الدولة ونفقاتها عن كل سنة مالية، وتضم تقديرا لجميع الايرادات الواجب الحصول عليها وجميع النفقات المرتقب تحقيقها.

٤٥٢- ومجلس المراجعة العامة للحسابات هو مؤسسة تقنية لا مركزية تقوم بالوظائف الاشرافية المتعلقة بالايرادات والنفقات، وبصورة عامة بكل مصلحة مالية لهيئات الدولة.

٤٥٣- وتقسم أراضي جمهورية غواتيمالا لأغراض الإدارة إلى مقاطعات، وتقسم المقاطعات إلى بلديات. والإدارة هي غير مركزية، وتنشئ مناطق انمائية ذات معايير اقتصادية واجتماعية وثقافية.

جيم - هيكل أجهزة الدولة: التنفيذية، والتشريعية، والقضائية

١- الهيئة التنفيذية

٤٥٤- إن رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة. ويمثل الوحدة الوطنية ومصالح شعب غواتيمالا. وتتشكل الهيئة التنفيذية من رئيس الجمهورية ونائبه، ووزراء الدولة ونوابهم، والموظفين التابعين لهم.

٤٥٥- وبغية القيام بأعمال الهيئة التنفيذية، تكون هناك وزارات ينشئها القانون، مع الصلاحيات والسلطات التي يحددها.

٤٥٦- ويكون لرئيس الجمهورية الأمناء الضروريون، وتحدد صلاحياتهم بموجب القانون. ويجب أن يتمتع الأمينان العام والخاص لرئاسة الجمهورية بالشروط ذاتها المفروضة على الوزراء، ويتمتعان بالصلاحيات والحصانات ذاتها.

٤٥٧- وتضم الهيئة التنفيذية وزراء الدولة التالين: العلاقات الخارجية؛ الداخلية، الدفاع الوطني؛ المالية العامة؛ التربية؛ الصحة العامة والمساعدة الاجتماعية؛ العمل والتأمين الاجتماعي؛ الاقتصاد والتكامل والتجارة الخارجية؛ الزراعة وتربية الماشية والتغذية؛ الاتصالات والنقل والأشغال العامة؛ الطاقة والمناجم؛ الثقافة والرياضة؛ التنمية الحضرية والريفية. ويكون لكل من الوزارات الدوائر التي تسمح لها بالقيام بوظائفها، ويلحق بها الملاك اللازم من الموظفين.

٢- الهيئة التشريعية

٤٥٨- تتشكل الهيئة التشريعية على الوجه التالي: الجمعية العامة للكونغرس، المجلس الإداري، الرئاسة، الأمانة، اللجنة الدائمة، لجنة حقوق الإنسان، لجان العمل، اللجان الاستثنائية والمخصصة.

٤٥٩- والوظيفة المحددة لكونغرس الجمهورية هي وضع القوانين والموافقة عليها وإصدارها.

٣- الهيئة القضائية

٤٦٠- أما الوظيفة المخصصة للهيئة القضائية هي سلطة إصدار الأحكام وتعزيز تنفيذها.

٤٦١- وتتشكل هذه الهيئة من: الرئاسة؛ الأمانة العامة؛ الأمانة الخاصة؛ نائب الأمين العام للمسائل الخاصة؛ وهيئة الإشراف على المحاكم؛ الإدارة المالية؛ إدارة المحفوظات؛ إدارة السجون؛ مصلحة الطب الشرعي؛ المستودع القضائي؛ الصيانة؛ الموظفون؛ ودائرة التدريب وتصنيف المناصب؛ سينياليكس (Cenalex).

٤٦٢- وتتشكل محكمة العدل العليا بالطريقة التالية: ٩ قضاة بمن فيهم الرئيس؛ غرف جزائية؛ غرف مدنية؛ غرف مختلطة؛ غرف للأسرة؛ غرف للعمل والقصر والمحاسبة؛ القضايا الإدارية؛ تنازع القوانين والاختصاص؛ الغرف الاقتصادية؛ قضاة الدرجة الأولى الجزائية للتحقيق، والحكم؛ قضاة الدرجة الأولى المدنية؛ قضاة الدرجة الأولى في المقاطعات؛ قضاة الأسرة؛ قضاة العمل والتأمين الاجتماعي؛ قضاة الدرجة الأولى للقصر؛ قضاة الدرجة الأولى للمحاسبة؛ قضاة الشؤون الاقتصادية؛ قضاة الصلح للجزاء والمرور؛ قضاة الصلح الاقليميون.

٤٦٣- والمحكمة الانتخابية العليا هي السلطة الأعلى في المجال الانتخابي. وهي مستقلة ولا تخضع لأي هيئة في الدولة. وتتشكل على النحو التالي: ٥ قضاة أصيلون، و٥ قضاة مناوبون.

٤٦٤- والهيكل الإداري للمحكمة هو التالي: الرئاسة؛ الأمانة العامة؛ المفتشية العامة؛ مصلحة المحاسبة؛ المديرية العامة للأحوال الشخصية؛ وغيرها من المصالح الضرورية لسير العمل فيها.

٤٦٥- وتتشكل المحكمة الدستورية من ٥ قضاة أصيلين و٥ مناوبين، يعينون على النحو التالي:

(أ) قاض تعينه محكمة العدل العليا بكامل هيئتها؛

(ب) قاض يعينه كونغرس الجمهورية؛

(ج) قاض يعينه رئيس الجمهورية في مجلس الوزراء؛

(د) قاض يعينه المجلس الجامعي الأعلى لجامعة سان كارلوس دي غواتيمالا؛

(هـ) قاض تعينه الجمعية العامة لنقابة المحامين.

٤٦٦- والوظيفة المحددة للمحكمة الدستورية هي الدفاع عن النظام الدستوري.

دال - النيابة العامة لحقوق الإنسان

٤٦٧- إنها المسؤولة عن تعزيز حسن سير العمل وإدارة الحكومة في مجال حقوق الإنسان، فضلاً عن التحقيق في الشكاوى المتعلقة بالتصرفات الإدارية المجحفة لمصالح الأشخاص، والتحقيق في أي نوع من الشكاوى التي تقدم لها من جانب أي شخص بشأن انتهاك حقوق الإنسان.

٤٦٨- والمدعي العام لحقوق الإنسان مكلف من كونغرس الجمهورية وله صلاحيات الإشراف على الإدارة، وعليه أن يقدم تقريرا سنوياً إلى الكونغرس عن الوظائف المعهود به إليه.

٤٦٩- وتتمتع النيابة العامة لحقوق الإنسان بكيانات إدارية سواء في المدينة أو في كل من المقاطعات حيث يعمل مندوب لها يختار من بين المحامين.

هاء - مكتب المدعي العام ومكتب النائب العام للأمة

٤٧٠- إن مكتب المدعي العام هو مؤسسة معاونة للإدارة العامة وللمحاكم ولها وظائف مستقلة أهدافها الرئيسية هي السهر على التنفيذ الدقيق لقوانين البلد. ويخضع تنظيمها وعملها للقانون الناظم لها. ويكون رئيس هذا المكتب هو المدعي العام للجمهورية، ويعود له التصرف في الدعاوى الجزائية العامة.

٤٧١- ويقوم النائب العام للأمة بوظيفة المشورة للهيئات والكيانات التابعة للدولة. ويخضع تنظيمه وعمله للقانون الناظم له. ويمارس النائب العام للأمة تمثيل الدولة وهو رئيس النيابة العامة للأمة.

٤٧٢- ويشغل كل من هذين الموظفين منصبه لمدة أربع سنوات، ويتمتعان بالأولويات والحصانات التي يتمتع بها قضاة محكمة العدل العليا. وتكمن وظائفهما الأساسية في السهر على التنفيذ الدقيق لقانون البلد، وممارسة تمثيل الدولة. وعليهما أيضاً أن يسهرا على إعمال واحترام حقوق الإنسان.

واو - لجنة التنسيق الرئاسية لسياسة الحكومة في مجال حقوق الإنسان (COPREDEH)

٤٧٣- أُنشئت هذه اللجنة بموجب القرار الحكومي رقم ٤٨٦-٩١ المؤرخ في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩١. وتتشكل كما يلي: ممثل شخصي لرئيس الجمهورية؛ ووزراء العلاقات الخارجية، والداخلية، والدفاع الوطني؛ والنائب العام للأمة. ويتكون هيكلها الإداري من رئيس، ومدير تنفيذي، ومعاون مدير.

٤٧٤- ويلحق بهذه اللجنة الموظفون الإداريون الضروريون لتمكينها من ممارسة وظائفها.

ثالثا - الإطار العام لحماية حقوق الإنسان

ألف- الحقوق التي يحميها الدستور أو إعلان للحقوق، والأحكام المتعلقة بالحالات الاستثنائية

١- الحقوق التي يحميها الدستور

٤٧٥- تلقى الحقوق المنصوص عليها في مختلف الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان الحماية الواجبة والكاملة في ظل دستور جمهورية غواتيمالا. وتنص المادة ٤٦ من الدستور على أنه، في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، تكون للمعاهدات والاتفاقيات التي قبلتها غواتيمالا وصدقت عليها الأولوية على القانون الداخلي. وبذلك تكفل الدولة تطبيق حقوق الإنسان واحترامها داخل أراضيها من خلال حكم قانوني عام.

٤٧٦- وبالمثل، فإن الحقوق والضمانات المنصوص عليها في الدستور لا تمنع ما عداها من الحقوق والضمانات التي وإن لم تذكر في الصك بصورة محددة، فهي كامنة في شخص الإنسان. وعلى هذا، فإن مصالح المجتمع مقدمة على المصالح الفردية، وبالتالي فإن هذا الصك التشريعي ينص على أن أي قوانين أو قرارات حكومية، أو أي قرارات أخرى، تنال من الحقوق التي يكفلها الدستور، أو تقيدها أو تروغ منها، تعتبر لاغية وباطلة تلقائيا (المادة ٤٤).

٤٧٧- وعلى نفس المنوال، فإن الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٥ من الدستور تنص على أنه، اثناء حالة الطوارئ، سيعمل الوكيل العام المعني بحقوق الإنسان، بمبادرة منه أو بطلب من أي طرف، ومع إيلاء الاهتمام الواجب، على ضمان الاحترام الكامل للحقوق الأساسية للإنسان، خلاف تلك الحقوق المقيدة بصورة محددة. وعند مباشرته لواجباته، يخول الوكيل العام المعني بحقوق الإنسان سلطات التصرف في أي يوم وفي أي وقت من النهار أو الليل.

٢- الحقوق التي يكفل حمايتها قانون الأمبارو الدستوري و/أو الاحضار أمام المحكمة، والمحكمة الدستورية

٤٧٨- تنص المادة ٢٧٦ من الدستور على أن المسائل المتعلقة بالإحضار أمام المحكمة ودستورية التشريعات ينظمها قانون دستوري.

٤٧٩- ولذا، فإن المادة ١ من قانون الأمبارو الدستوري، وأمر الإحضار أمام المحكمة والمحكمة الدستورية (مرسوم المجلس التشريعي رقم (١-٨٦) يحدد الغرض من القانون بأنه وضع الضمانات وإجراءات الحماية للنظام الدستوري والحقوق الكامنة في الشخص التي يكفلها الدستور، والقوانين والمعاهدات الدولية التي صدقت عليها غواتيمالا. وهكذا، فإن الدستور يأخذ الأولوية على سائر القوانين والمعاهدات. غير أنه فيما يختص بالمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، تكون للمعاهدات والاتفاقيات التي قلبتها وصدقت عليها غواتيمالا الأولوية على القانون الداخلي (المادة ٣ من الدستور).

٤٨٠- وبذلك يكون الدفاع عن الفرد وحقوقه أمر لا سبيل الى انتهاكه، ولا يجوز الحكم على شخص أو حرمانه من حقوقه دون أن يتم استدعاؤه وسماع اقواله، وأن تكون إدانته أمام قاض مختص أو محكمة مختصة (المادة ٤ من القانون).

٣- الحقوق التي يحميها القانون الدستوري المتعلق بالنظام العام

٤٨١- لا يؤثر هذا القانون على عمل مؤسسات الدولة، التي يستمر منتسبوها في التمتع بالحصانات والامتيازات التي يمحنها القانون لهم (المادة ١ من القانون).

٤٨٢- ويظل العمل بانتصاف الإحضار أمام المحكمة سارياً - ويجوز للسلطات أن تأمر بمثول الشخص داخل السجن. كما يجوز اللجوء الى أمر الإحضار أمام المحكمة لمجرد التحقق من نوع المعاملة التي يلقاها المتظلم والقيام عند الاقتضاء بإنهاء أي معاملة سيئة قد يتعرض لها. ويجوز أن يمثل الشخص داخل السجن إذا ارتأت السلطات المختصة ذلك.

٤٨٣- ولا يجوز العدول عن أي إجراء أو أمر أو قرار يتخذ بموجب أحكام هذه المادة، إلا عندما يتعلق الأمر بمسؤولية الموظف الرسمي أو اي شخص آخر مسؤول عن الانتهاك.

٤٨٤- بيد أن اللجوء الى انتصاف الأمبارو يكون متاحاً ثم، في سياق تطبيق القانون المتعلق بالنظام العام، انتهاك الضمانات غير المشمولة في الضمانات التي بجوز تقييد ممارستها بموجب أحكام الدستور، أو التي لم يجر تقييدها في المرسوم المعني.

٤٨٥- وفي أثناء حالة الطوارئ من أي درجة، يجوز احتجاز شخص دون حاجة الى أمر اعتقال أو أي أمر قضائي آخر إذا توافرت اسباب وجيهة للاعتقاد بأنه حرض على أو شارك في أفعال تنطوي على إخلال بالنظام العام أو أنه يتستر على أفعال من هذا القبيل. ويجوز أن يستمر الاعتقال للفترة اللازمة لإثبات الوقائع على ألا يستمر لأكثر من ٢٤ ساعة من انقضاء سريان المرسوم المقيد للضمانات المعنية. وبمجرد انتهاء الطوارئ، يطلق سراح الشخص في أسرع وقت ممكن؛ بيد أنه إذا ثبتت التحقيقات أنه مذنب في جريمة أو مخالفة فإنه يحال الى المحاكم المختصة.

٤٨٦- ويسمح بفترة إمهال معقولة لدفع الغرامات التي يقضي بها، مع مراعاة ظروف الشخص المعني. فإذا انقضت هذه الفترة دون تسديد قيمة الغرامة تستبدل الغرامة بالحكم بالسجن لفترة يتم تحديدها بالطريقة المنصوص عليها في قانون العقوبات.

٤٨٧- ولا يجوز بأي حال أن تقل فترة الإمهال المشار اليها في الفقرة السابقة عن ٤٨ ساعة. ويجوز للشخص المعني خلال هذه الفترة أن يلتمس من المسؤول الذي قضى بالغرامة، إعادة النظر؛ ويتعين على الأخير أن يعلن قراره في هذا الشأن في غضون يومين. وتنص المادة ٣٤ من القانون الدستوري المتعلق بالنظام العام على وجوب نشر المراسيم المقيدة للضمانات على أي مستوى من المستويات المنصوص عليها

في الدستور، أو تعديل أو خفض مدة التقييد، فوراً وعلى نطاق واسع في كافة وسائط الإعلام. ويجب الإعلان بنفس الطريقة عن أي إجراءات تتخذ تطبيقاً لتلك المراسيم، أو تتعلق بطبيعة الطوارئ.

٤٨٨- ويتعين على الكيانات الإعلامية، أياً كانت وسائط النشر التي تستخدمها، أن تنشر في طبعاتها الأولى ودون أي مقابل كل الإجراءات والمعلومات بشأن هذه الموضوعات بمجرد اتاحتها. وتعاقب في حالة الامتناع عن ذلك في المرة الأولى بغرامة ١٠٠ كيتزال؛ وفي حالة تكرار المخالفة قد يتعرض الكيان المعني للتعطيل عن الصدور.

٤- الحقوق التي يحميها القانون المتعلق بالانتخابات والأحزاب السياسية

٤٨٩- يحدد المرسوم رقم ١-٨٥ للجمعية التشريعية الوطنية القواعد المتعلقة بممارسة الحقوق السياسية؛ وحقوق السلطات والتزاماتها، والأجهزة الانتخابية والتنظيمات السياسية؛ وإجراءات الاقتراع والعملية الانتخابية.

٤٩٠- وتحدد المادة ٣ من الدستور حقوق المواطنين وواجباتهم كالتالي:

(أ) احترام الدستور والالتزام به؛

(ب) التسجيل في قوائم الناخبين؛

(ج) أن يـُنتخب وأن يـُنتخب؛

(د) الادلاء بصوته؛

(هـ) أن يرشح للمناصب العامة؛

(و) كفالة حرية الانتخاب، وأن تتم عملية الاقتراع فعلاً وأن تمضي قدماً بمنأى عن الفساد؛

(ز) الالتزام بمبدأ تداول السلطة وعدم إعادة الانتخاب بالنسبة لمنصبي الرئيس ونائب الرئيس؛

(ح) أداء المهام الانتخابية التي يكلفون بها.

٤٩١- وتنص المادة ١٢ من الدستور على أن الانتخاب حق وواجب كامن في المواطنة، وانه يتصف بالعموم. وتنص المادة ١٧ على حرية إنشاء التنظيمات السياسية التي تمتثل أنشطتها لأحكام القانون. وبالمثل، فإن المواطنين أحرار في الانضمام الى أو الاستقالة من التنظيمات السياسية حسب رغبتهم.

٤٩٢- وتنص المادة ٢٠ من الدستور على أن الأحزاب السياسية لها الحقوق الآتية:

(أ) التقدم بمرشحين لمناصب انتخابية؛

(ب) مراقبة كافة الأنشطة التي تشكل جزءاً من العملية الانتخابية بواسطة مراقبين تعينهم الأحزاب وفقاً للقانون؛

(ج) تعيين مراقبيها الوطنيين للعمل مع المحكمة الانتخابية العليا، خلال أسبوع من تاريخ الإعلان عن إجراء الانتخابات، على أن يكون لهم الحق في حضور جميع جلساتها؛

(د) إبلاغ أي مخالفات يرصدونها الى المحكمة الانتخابية العليا أو الى مفتشي الانتخابات والمطالبة بالتحقيق في كل الأفعال التي تنتهك المعايير والمبادئ المحددة في قانون الانتخابات والأحزاب السياسية؛

(هـ) استخدام خدمات البريد والتلغراف دون مقابل لأغراض أداء مهامهم كمراقبين للعملية الانتخابية. ولا يجوز لهم ممارسة هذا الحق إلا خلال الفترة بين اليوم التالي للإعلان عن إجراء الانتخابات ولمدة شهر واحد من انتهائها، وذلك رهناً بالقواعد التي يتعين أن تحدد الأشخاص الذين لهم حق استخدام هذا الامتياز داخل أراضي غواتيمالا والعقوبات التي قد يتعرضون لها في حالة اساءة استخدام هذا الحق؛

(و) الحصول على دعم من الدولة بمعدل ٢ كيتزال عن كل صوت يُدلى به بصورة قانونية لصالحها، شريطة أن يحصل الحزب المعني على ٤ في المائة على الأقل من الأصوات الصحيحة في أي انتخابات عامة. وتتم عملية التقدير على أساس التصويت في المرحلة الأولى من الانتخابات، بالنسبة لمنصبي رئيس الجمهورية ونائب الرئيس. ويدفع الدعم خلال فترة ولاية الرئيس المعني على أربعة أقساط سنوية، تدفع في شهر تموز/يوليه من كل عام من الأعوام الأربعة لفترة الولاية. وفي حالة دخول عدة أحزاب سياسية في ائتلاف يتم تقسيم الدعم الذي تحصل عليه بأنصبة متساوية على الشركاء في الائتلاف؛

(ز) أداء المهام اللازمة للاضطلاع بواجباتها وفقاً للقانون.

٤٩٣- وتمنح المادة ١٠٢ من الدستور للجان الانتخابية المدنية الحقوق التالية:

(أ) التقدم بمرشحين للمؤسسات البلدية؛

(ب) مراقبة كافة الأنشطة في إطار العملية الانتخابية التي تشارك فيها، وذلك من خلال مراقبين تقوم هذه اللجان بتعيينهم؛

(ج) إبلاغ مفتشي الانتخابات بكافة المخالفات التي نمت الى علمها والمطالبة بالتحقيق في كافة التصرفات التي لا تتفق مع المعايير والمبادئ المحددة في القانون المتعلق بالانتخابات والأحزاب السياسية؛

(د) أي حقوق أخرى قد يمنحها القانون لها.

٤٩٤- وتنص المادة ١٩٤ من نفس الدستور على وجوب إجراء العملية الانتخابية في جو من الحرية والتطبيق الكامل للحقوق الدستورية. ولا يجوز فرض قيود من أي نوع على تلك الحريات والحقوق، ولا يجوز إعلان حالة الطوارئ أثناء إجراء العملية الانتخابية. وتنص المادة ١٩٥ على وجوب أن تقدم جميع قوات الأمن كل مساعدة قد يطلبها مسؤولو الأجهزة الانتخابية أو التنظيمات السياسية بغية كفالة النظام وضمان حرية ومشروعية العملية الانتخابية.

٤٩٥- أما بالنسبة لمسألة ما إذا كانت الحقوق الواردة في المواثيق التي شاركت فيها دولة غواتيمالا أو قبلتها، يحميها الدستور أو إعلان للحقوق، فلا يغيب عن الأذهان أن المادة ٤٦ من الدستور تحدد المبدأ العام القائل إنه، في الشؤون المتعلقة بحقوق الإنسان، تكون للمعاهدات والاتفاقيات التي قبلتها وصدقت عليها غواتيمالا الأولوية على القانون الداخلي. وبالتالي فإن دولة غواتيمالا تحترم تطبيق حقوق الإنسان بالنسبة للأفراد داخل أراضيها وفقاً للالتزامات التي قبلتها إزاء المجتمع الدول من خلال انضمامها وقبولها للمعاهدات والاتفاقيات المختلفة التي تعهدت بتطبيقها.

٤٩٦- وتجدر الاشارة أيضاً في هذا المجال الى الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان الذي أبرم بين الحكومة والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، والموقع في مكسيكو يوم ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤. وقد اتفقت الأطراف في هذا الاتفاق على ما يلي:

(أ) اتفاق عام بشأن حقوق الإنسان. وسوف تواصل حكومة جمهورية غواتيمالا السعي لتطبيق كل التدابير التي تستهدف دعم وتحسين القواعد والآلية الموضوعة من أجل حماية حقوق الإنسان.

(ب) تعزيز آلية حماية حقوق الإنسان. وتعتبر الأطراف أن أي تصرف قد يحد من، أو يقيد، أو يعطل المهام المسندة الى الهيئة القضائية، والوكيل العام المعني بحقوق الإنسان، وإدارة النائب العام والمعنية بحقوق الإنسان، يقوض المبادئ الأساسية لدولة تقوم على حكم القانون؛ ولذا ينبغي دعم تلك المؤسسات وتعزيزها حتى يتسنى لها أداء وظائفها.

(ج) الاتفاق على إنهاء الإفلات من العقوبة. واتفقت الأطراف على وجوب القيام بعمل حازم نحو إنهاء الإفلات من العقوبة. ولن تقر الحكومة اتخاذ أي تدابير تشريعية أو غيرها من التدابير التي تستهدف عرقلة تنفيذ الأحكام، وإنزال العقاب بالأشخاص المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان. وستعمل حكومة جمهورية غواتيمالا في المجلس التشريعي على استصدار التعديلات القانونية اللازمة في قانون العقوبات بما يسمح بتصنيف الاختفاء القسري وغير الطوعي والإعدام بلا محاكمة والإعدام خارج نطاق المحاكم على أنها جرائم خطيرة على نحو خاص، وإنزال العقاب بمرتكبيها. وفضلاً عن ذلك فسوف تعمل الحكومة على

الترويج لإقرار المجتمع الدولي بأن الاختفاء القسري وغير الطوعي والإعدام بلا محاكمة والإعدام خارج نطاق المحاكمة، هي جرائم ضد البشرية.

(د) الاتفاق على إنهاء وجود الأجهزة الأمنية والمنظمات السرية غير القانونية وتنظيم حمل السلاح. وبغية كفالة الاحترام غير المحدود لحقوق الإنسان، ينبغي ألا تكون هناك أية أجهزة أو تنظيمات أمنية غير مشروعة. وتقر حكومة الجمهورية بأن عليها واجب مكافحة كافة علامات وجود مثل هذه الأجهزة.

(هـ) توفير الضمانات لحرية التجمع والتنقل. وقد اتفق الطرفان على أن حرية التجمع والتنقل والسفر هي حقوق إنسانية معترف بها دولياً ودستورياً ينبغي ممارستها وفقاً للقانون وأن تطبق تطبيقاً كاملاً في غواتيمالا.

(و) التجنيد. ينبغي ألا يكون هناك إكراه في التجنيد للخدمة العسكرية الإلزامية، أو أن يشكل ذلك أسباباً لانتهاك حقوق الإنسان، وأن يكون عادلاً ولا يقوم على التفرقة، بما يحفظ له طابعه كحق والتزام مدني. وتحقيقاً لهذه الغاية ستواصل حكومة غواتيمالا اتخاذ وتنفيذ القرارات الإدارية اللازمة وستعمل على إصدار قانون جديد بشأن الخدمة العسكرية بروح هذا الاتفاق وفي أسرع وقت ممكن.

(ز) الضمانات والحماية للأفراد والمنظمات العاملين في حقل حماية حقوق الإنسان. وقد اتفقت الأطراف على إدانة كافة الأفعال أو المنظمات العاملين في حقل تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وأن حكومة جمهورية غواتيمالا إذ تضع ذلك نصب أعينها، سوف تتخذ تدابير خاصة من أجل حماية الأشخاص أو المنظمات العاملين في ميدان حقوق الإنسان. وستقوم الحكومة أيضاً بالتقصي الكامل وفي الوقت المناسب للتقارير التي قد ترد اليها بشأن أفعال أو تهديدات قد تؤثر عليهم. وتؤكد الحكومة التزامها بالعمل بفعالية من أجل ضمان وحماية عمل الأفراد والمنظمات المدافعين عن حقوق الإنسان.

(ح) التعويض و/أو مساعدة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وتدرك الأطراف أن تقديم التعويض و/أو المساعدة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان هو واجب إنساني. ويتعين تقديم هذا التعويض و/أو المساعدة من خلال تدابير حكومية وبرامج ذات طابع مدني واجتماعي - اقتصادي وأن توجه على سبيل الأولوية الى الأشخاص الأشد حاجة اليها بالنظر الى ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية.

(ط) حقوق الإنسان والنزاع المسلح الداخلي. في الوقت الذي توقع فيه الأطراف اتفاقاً لإقرار سلام دائم وراسخ، فإنها تدرك الحاجة الى وضع حد لمعاناة السكان المدنيين والى احترام حقوق الإنسان، بالنسبة للجرحى أو من وقعوا في الأسر ومن ظلوا خارج نطاق القتال.

٥- إجراءات اصلاح والغاء التشريعات

(أ) الدستور السياسي لجمهورية غواتيمالا

٤٩٧- المادة ٢٧٧. المبادرات. يمكن المبادرة باقتراح اصلاحات دستورية من قبل:

'١' رئيس الجمهورية في اجتماع لمجلس الوزراء؛

'٢' عشرة أو أكثر من النواب في الكونغرس الوطني؛

'٣' المحكمة الدستورية؛

'٤' الشعب، من خلال التماس موجه الى الكونغرس الوطني من جانب ٠٠٠ ٥ مواطن على الأقل على أن يكونوا مسجلين في القوائم الانتخابية حسب الأصول.

ويتعين على الكونغرس في كل حالة من هذه الحالات أن يناقش الموضوع المثار دون ابطاء.

٤٩٨- المادة ٢٧٨. الجمعية التشريعية الوطنية. ولتعديل هذه المادة، أو اي مادة أخرى في الفصل الأول من الباب الثاني في هذا الدستور، يجب أن يقرر الكونغرس الوطني بأغلبية ثلثي الأعضاء، عقد اجتماع للجمعية التشريعية الوطنية. على أن يذكر في المرسوم بدعوة الجمعية للانعقاد المادة أو المواد المراد تنقيحها، ويُطلب من المحكمة الانتخابية العليا تحديد موعد إجراء الانتخابات، على ألا يتجاوز ١٢٠ يوماً من تاريخه؛ وفيما يتعلق بجميع المسائل الأخرى فيتم التعامل معها وفقاً للقانون المتعلق بالانتخابات الدستورية.

٤٩٩- المادة ٢٨٠. التعديلات التي يقررها الكونغرس واستشارة الشعب. تتطلب سائر الاصلاحات الأخرى للدستور موافقة الكونغرس الوطني بأغلبية الثلثين من جميع النواب. ولا يبدأ نفاذ التعديلات إلا بعد التصديق عليها باستشارة الشعب وفقاً للمادة ١٧٣ من هذا الدستور. فإذا جاءت نتيجة الاستشارة مؤيدة للاصلاح، يصبح نافذاً بعد ٦٠ يوماً من إعلان نتيجة الاستشارة بواسطة المحكمة الانتخابية العليا.

٥٠٠- المادة ٢٨١. المواد التي لا يجوز تعديلها. لا يجوز بأي حال من الأحوال تعديل المواد ١٤٠ و١٤١ و١٦٥(٦) و١٨٦ و١٨٧. كما لا يجوز إجراء أي تعديل بأي حال فيما يتعلق بالشكل الجمهوري للحكومة أو مبدأ عدم إعادة الانتخاب بالنسبة لمنصب رئيس الجمهورية، أو أي تعديل يستهدف اضعاف فعالية أو وجوب تطبيق المواد التي تنص على امكانية التداول في ممارسة سلطات رئيس الجمهورية؛ أو تعليق العمل بتلك المواد. ولا يجوز تعديل مضمون هذه المواد أو تغييره بأي صورة أياً كانت.

(ب) القانون المتعلق بالسلطة القضائية (مرسوم الكونغرس الوطني رقم ٢-٨٩)

٥٠١- المادة ٦. بدء نفاذ القانون. يبدأ نفاذ القانون بعد أسبوع واحد من نشر نصه الكامل في الجريدة الرسمية ما لم ينص في متنه على فترة أقصر أو أطول من ذلك. وعند تقدير الفترة يحتسب كل يوم شمسي مدته ٢٤ ساعة.

٥٠٢- المادة ٧. عدم جواز تطبيق القانون بأثر رجعي. لا يجوز أن يطبق القانون بأثر رجعي، أو أن يؤثر تطبيقه على حقوق مكتسبة، إلا في المسائل التي تقع تحت طائلة قانون العقوبات إذا كان القانون يميل أكثر لصالح المتهم. ويبدأ نفاذ التشريع الخاص بالإجراءات على الفور ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون.

٥٠٣- المادة ٨. إلغاء التشريع. يلغى التشريع بموجب تشريع لاحق في الحالات التالية:

(أ) إذا تضمن التشريع الجديد نصاً صريحاً بهذا المعنى؛

(ب) جزئياً، على أساس وجود تضارب بين أحكام التشريع الجديد والتشريع السابق؛

(ج) كلياً، عندما يغطي القانون الجديد موضوع القانون السابق برمته؛

(د) جزئياً أو كلياً استناداً الى إعلان عدم دستورية بموجب حكم نهائي للمحكمة الدستورية.

وأثر القانون الذي ألغي لا يعود بفعل إلغاء القانون الذي ألغي القانون الأول بموجبه.

٥٠٤- المادة ٩. سيادة الدستور. يتعين على المحاكم أن تمتثل دائماً لمبدأ تدرج التشريع وسيادة الدستور على ما عداه من التشريعات أو المعاهدات الدولية فيما عدا المعاهدات أو الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان والتي صدقت عليها غواتيمالا، والتي لها الأولوية على القانون الداخلي، ويعتبر النص القانون الذي يتعارض مع نص أعلى مرتبة لاغياً.

٥٠٥- المادة ١٠. تفسير القوانين. تفسر الأحكام القانونية حسب نصها وطبقاً للمعاني المحددة لكلماتها والسياق الذي وردت فيه ووفق أحكام الدستور. ويفسر القانون بكليته مضمون كل جزء من أجزائه؛ إلا أن الفقرات غير الواضحة فيه، يجوز تفسيرها في ضوء العناصر التالية (بنفس الترتيب):

(أ) غاية القانون وروحه؛

(ب) سرد موثوق به للوقائع التي أفضت الى إقراره؛

(ج) أحكام القوانين الأخرى التي يمكن تطبيقها على حالات ومواقف مماثلة؛

(د) الطريقة التي تبدو أقرب الى الانتصاف والمبادئ العامة للقانون.

باء- تطبيق مبادئ الصكوك الدولية

٥٠٦- يجوز الاستشهاد بأحكام المعاهدات الدولية أمام المحاكم أو محاكم العدل أو السلطات الإدارية؛ على أنه يتعين أن تكون أحكام هذه المعاهدات قد اجتازت من قبل عملية الإعداد والإقرار كقانون بواسطة الكونغرس الوطني، الذي ينبغي أن يقوم، بموجب حكم ملزم في الدستور، بالموافقة على جميع المعاهدات والاتفاقات والاتفاقيات الدولية الأخرى قبل التصديق عليها (المادة ١٧١(١) من الدستور) في الحالات الآتية:

(١) إذا كانت ستؤثر على القوانين السارية والتي يقضي الدستور بوجوب حصولها على نفس الأغلبية من الأصوات؛

(٢) إذا كانت تمس سيادة الدولة، وتنشئ كلياً أو جزئياً، الاتحاد السياسي أو الاقتصادي لأمريكا الوسطى، أو تحول أو تنقل صلاحيات الى أجهزة أو مؤسسات أو آليات أنشئت في إطار نظام قانوني للجماعة يستهدف تحقيق أغراض إقليمية مشتركة في أمريكا الوسطى؛

(٣) إذا كانت ستفرض التزاماً مالياً على الدولة يتجاوز ١ في المائة من ميزانية الايرادات العادية أو عندما لا يكون مبلغ الالتزام محدداً؛

(٤) إذا كانت تستلزم تعهداً بتقديم أي مسألة لحكم القضاء أو التحكيم على المستوى الدولي؛

(٥) إذا كانت تتضمن شرطاً عاماً ينص على التحكيم أو التقاضي على المستوى الدولي.

٥٠٧- وتنص المادة ١٨٣ من الدستور على أن مهام رئيس الجمهورية تشمل إحالة المعاهدات والاتفاقيات ذات الطابع الدولي، والعقود والامتيازات المتعلقة بالخدمات العامة، الى الكونغرس للنظر فيها ولأغراض الموافقة السابقة على التصديق.

٥٠٨- وهكذا يمكن الاستشهاد بأحكام الاتفاقيات الدولية أمام السلطات المختصة داخل دولة غواتيمالا، بيد أنها يجب أن تجتاز أولاً عملية التصويت والموافقة الداخلية التي يتطلبها الدستور حتى يتسنى تعديل التشريع الداخلي الغواتيمالي وفقاً لذلك (وتحديداً في ميدان حقوق الإنسان) وبالتالي إعماله بواسطة السلطات المختصة المعنية.

جيم - السلطات القضائية والإدارية والسلطات الأخرى المختصة بالشؤون المتعلقة بحقوق الإنسان

٥٠٩- السلطات المختصة بالشؤون المتعلقة بحقوق الإنسان هي:

(أ) الهيئة القضائية (محكمة العدل العليا)؛

(ب) المحكمة الدستورية؛

(ج) الهيئة التشريعية؛

(د) إدارة النائب العام؛

(هـ) مكتب الوكيل العام المعني بحقوق الإنسان؛

(و) المحكمة الانتخابية العليا؛

(ز) اللجنة الرئاسية لتنسيق السياسات التنفيذية في ميدان حقوق الإنسان.

١- الهيئة القضائية

٥١٠- تنص المادة ٢٠٣ (في الفصل الرابع، القسم الأول، من الأحكام العامة) من الدستور على أن يتم تصريف أعمال القضاء وفقاً للدستور والقوانين المعمول بها في الجمهورية. وتخول المحاكم القانونية بنظر القضايا التي تقضي بها. ويتعين على هيئات الدولة الأخرى أن تقدم للمحاكم المساعدة التي تطلبها لأغراض تنفيذ قراراتها.

٥١١- القضاة مستقلون في ممارسة وظائفهم، ولا يخضعون إلا للدستور والقانون.

٥١٢- وظيفة تحديد الاختصاص تقتصر على محكمة العدل العليا والمحاكم الأخرى التي تنشأ بمقتضى القانون.

٥١٣- لا يجوز لأي سلطة أخرى التدخل في شؤون القضاء.

٥١٤- القضاء العسكري هو السلطة صاحبة الاختصاص في نظر القضايا المدنية والجنائية، وإصدار الأحكام، في نطاق القانون العسكري، وتأمين تنفيذ الأحكام. وفي هذا الإطار، تكون ولاية القضاء العسكري قاصرة على

القادة والمحاكم الذين يحددهم هذا القانون. ومن ثم فإن إجراءات الدعوى تتم على مستوى محكمة أول درجة أمام السلطات العسكرية وعلى مستوى محكمة ثاني درجة أمام محكمة استئناف تنشأ كمحكمة عسكرية (القانون العسكري، المواد ١ و٢ و٣ (الجزء الثاني). وليست هناك محكمة ثالث درجة.

٥١٥- تتمتع الهيئة القضائية بالضمانات التالية:

(أ) الاستقلال في العمل؛

(ب) الاستقلال المالي؛

(ج) عدم جواز عزل القضاة في المحاكم الابتدائية إلا في الحالات التي ينص عليها القانون؛

(د) اختيار أعضاء الهيئة.

٢- المحكمة الدستورية

٥١٦- تنص المادة ٢٦٨ (المناظرة للفصل الرابع) من الدستور على أن المحكمة الدستورية هي المحكمة الدائمة الوحيدة صاحبة الولاية القضائية التي تنصب وظيفتها الأساسية على دعم النظام الدستوري. وتعمل كمحكمة كلية مستقلة عن المؤسسات الأخرى للدولة وتضطلع بمهام محددة يعينها الدستور والتشريعات الأخرى ذات الصلة (قانون الأمبارو، والإحضار أمام المحكمة، والمحكمة الدستورية). ويؤمن الاستقلال المالي للمحكمة من خلال تخصيص نسبة مئوية من الايرادات المخصصة للهيئة القضائية.

٥١٧- تتألف المحكمة الدستورية، من خمسة قضاة بالأصالة، ولكل منهم بديل. وعندما تنظر في قضايا عدم الدستورية ضد محكمة العدل العليا، أو الكونغرس الوطني أو رئيس الجمهورية أو نائب الرئيس، يتم زيادة عدد الأعضاء الى سبعة، على أن يختار العضوان الاضافيان من بين البدلاء عن طريق إجراء القرعة بينهم.

٥١٨- تستمر فترة ولاية القضاة لمدة خمس سنوات، ويتم تعيينهم على النحو التالي:

(أ) قاض واحد تعينه محكمة العدل العليا في جلسة عامة؛

(ب) قاض واحد يعينه الكونغرس في جلسة عامة؛

(ج) قاض واحد يعينه رئيس الجمهورية في اجتماع لمجلس الوزراء؛

(د) قاض واحد يعينه المجلس الجامعي الأعلى لجامعة سان كارلوس دي غواتيمالا؛

(هـ) قاض واحد تعينه الجمعية العامة لمجلس اتحاد المحامين. وفي نفس الوقت الذي يتم فيه تعيين القاضي الأصيل يتم أيضاً تعيين البديل من قبل الكونغرس الوطني.

٥١٩- يصبح تنصيب المحكمة الدستورية، نافذاً بعد ٩٠ يوماً من تاريخ توليه الكونغرس الوطني (المادة ٢٦٩ من الدستور).

٥٢٠- وظائف المحكمة الدستورية (المادة ٢٧٢ من الدستور)، هي ما يلي:

(أ) الاختصاص بالفصل في محكمة الدائرة الواحدة، في الطعون في القوانين أو الإجراءات ذات الطابع العام بدعوى عدم دستوريتها بالكلية أو في جانب منها؛

(ب) النظر، كمحكمة خاصة للأمبارو، في دعاوى إنفاذ الحقوق الدستورية - الأمبارو المرفوعة ضد الكونغرس الوطني، أو محكمة العدل العليا، أو رئيس الجمهورية أو نائب الرئيس؛

(ج) نظر الطعون بشأن كل دعاوى الأمبارو - دعوى إنفاذ الحقوق الدستورية - المرفوعة أمام أي محكمة من المحاكم القانونية. فإذا كان الطعن موجهاً ضد حكم يتعلق بإجراءات الأمبارو أصدرته محكمة العدل العليا، يعين بالمحكمة الدستورية عضوان إضافيان بالطريقة المنصوص عليها في المادة ٢٦٨ من الدستور؛

(د) نظر الطعون في القوانين التي يُدعى أنها غير دستورية في قضايا معينة في أي ولاية قضائية، أو في محكمة النقض وفي أي قضايا أخرى قد ينص عليها التشريع ذو الصلة.

(هـ) تقديم المشورة بشأن دستورية المعاهدات والاتفاقيات ومشاريع القوانين، بناء على طلب أي مؤسسة من مؤسسات الدولة؛

(و) النظر والفصل في جميع المنازعات المتعلقة بالولاية القضائية في المسائل الدستورية؛

(ز) تجميع التطورات في المذاهب والمبادئ المتعلقة بالدستورية عندما تنشأ نتيجة أحكام في قضايا الأمبارو أو دستورية القوانين واستيفاء وتحديث النشرة أو الجريدة التي تسجل السوابق القانونية؛

(ح) تقديم المشورة بشأن دستورية التشريعات التي قد تعترض عليها الهيئة التنفيذية، بدعوى عدم دستوريتها؛

(ط) التصرف وتوجيه النصح والنظر والفصل في المسائل التي تقع في دائرة اختصاصها على النحو المحدد في الدستور.

٣- الهيئة التشريعية

٥٢١- وفقاً للمادة ١٥٧ (الفصل الثاني، القسم الأول) من الدستور، تكون السلطة التشريعية من اختصاص الكونغرس الوطني الذي يتألف من نواب منتخبين انتخاباً مباشراً بواسطة الشعب عن طريق الاقتراع العام وبنظام القوائم، على المستوى القومي ومستوى الدوائر الانتخابية.

٥٢٢- المهام التي يضطلع بها الكونغرس الوطني هي:

(أ) افتتاح واختتام دوراته؛

(ب) يؤدي أمامه رئيس الجمهورية ونائب الرئيس ورئيس الهيئة القضائية اليمين الدستورية لتقلد مناصبهم، وتنصيب كل منهم في منصبه؛

(ج) قبول أو رفض استقالة رئيس الجمهورية، أو نائب الرئيس. ويقوم الكونغرس بالتحقق من مطابقة مثل هذه الاستقالات للأصول المرعية؛

(د) تقليد نائب الرئيس منصب رئيس الجمهورية في حالة غياب الرئيس بشكل مؤقت أو دائم؛

(هـ) الإذن (أو عدم الإذن) لرئيس الجمهورية أو نائب الرئيس بمغادرة إقليم أمريكا الوسطى، أو الإعفاء من واجبات منصبه لفترة مؤقتة؛

(و) انتخاب الموظفين الرسميين الذين يتطلب الدستور أو القانون أن يكون تعيينهم بواسطة الكونغرس، وقبول أو رفض استقالاتهم واختيار من يحل محلهم؛

(ز) إعلان عدم الاعتراف برئيس الجمهورية إذا هو استمر في منصبه بعد انتهاء فترة ولايته الدستورية، وفي مثل هذه الحالات يصبح الجيش تلقائيا تحت إمرة الكونغرس؛

(ح) تحديد ما إذا كان هناك سبب يستدعي مساءلة رئيس الجمهورية أو نائب الرئيس أو رئيس أو أعضاء محكمة العدل العليا أو المحكمة الانتخابية العليا، أو الوزراء، أو نواب وزراء الدولة اثناء الخدمة، أو الأمين العام لمكتب الرئيس أو الأمين العام المساعد عندما ينوب عنه، أو النائب العام الوطني أو أعضاء الكونغرس. ويستلزم أي قرار في هذا الشأن موافقة أغلبية الثلثين من مجموع عدد النواب؛

(ط) أن يعلن بتصويت أغلبية ثلثي مجموع عدد النواب الذين يتألف منهم الكونغرس، عجز رئيس الجمهورية، بدنياً أو عقلياً، عن أداء مهام منصبه. على أن يستند هذا الإعلان الى المشورة المسبقة لهيئة من خمسة أطباء يعينهم مجلس إدارة نقابة الأطباء بناء على طلب الكونغرس؛

(ي) مساءلة وزراء الدولة؛

(ك) إصدار المراسيم باصلاحات وإلغاء القوانين؛

(ل) الموافقة على الميزانية العامة للدولة، وتعديلها أو رفضها في موعد لا يتجاوز ثلاثين يوماً قبل بدء نفاذها. ويتعين على الهيئة التنفيذية إحالة مشروع الميزانية الى الكونغرس قبل ١٢٠ يوماً من تاريخ بدء السنة المالية. وإذا لم يوافق الكونغرس على الميزانية حتى هذا التاريخ، يستمر العمل بميزانية السنة المالية السابقة، وإن كان يجوز للكونغرس تعديلها أو تنقيحها؛

(م) إصدار المراسيم بفرض الضرائب العادية والاستثنائية وفقاً لاحتياجات الدولة وتحديد الأسس لتحصيلها؛

(ن) الموافقة أو الرفض سنوياً، وبعد الاطلاع على تقرير مكتب لجنة مراجعة الحسابات، لكل أو جزء من تفاصيل ومبررات كافة بنود ايرادات ومصروفات الأموال العامة المتعلقة بالسنة المالية السابقة، والمقدمة من الهيئة التنفيذية؛

(س) إصدار المراسيم بمنح الأوسمة العامة للأشخاص تقديراً لخدمات متميزة قاموا بها للدولة. ولا يجوز بأي حال من الأحوال منح مثل هذا التكريم لرئيس الجمهورية أو نائب الرئيس أثناء فترة الولاية أو لأي مسؤول آخر أثناء وجوده في الخدمة؛

(ع) إعلان الحرب وقبول أو رفض معاهدات السلام؛

(ف) إصدار المراسيم بالعفو عن الجرائم السياسية (والجرائم العادية ذات الصلة بذلك) حسب الاقتضاء لأسباب تتعلق بالسياسة العامة؛

(ص) تحديد مواصفات عملة الدولة بعد التشاور مع مجلس النقد؛

(ق) الدخول في تعاقدات، وتحويل وتعزيز وتنفيذ العمليات الأخرى المتعلقة بالدين العام الداخلي والخارجي. ويلزم في جميع الحالات التعرف، أولاً على آراء الهيئة التنفيذية ومجلس النقد؛

(ر) قبول أو رفض مشاريع القوانين المتعلقة بالشكاوى الموجهة الى الدولة بشأن الديون غير المعترف بها، والمقدمة اليه بواسطة الهيئة التنفيذية، وتحديد اعتمادات معينة لسدادها أو رصد ايراد معين لسدادها تدريجياً؛ وكفالة سداد الديون على الدولة ومؤسساتها على النحو الذي تحدده الأحكام القضائية؛

(ش) يقوم، بناء على طلب الهيئة التنفيذية بإصدار المراسيم بدفع تعويضات أو ضمان ذلك فيما يتعلق بالمطالبات على المستوى الدولي التي لم يلجأ فيها الى التحكيم أو محكمة العدل الدولية؛

(ت) الموافقة على جميع المعاهدات والاتفاقيات والاتفاقات الدولية الأخرى قبل التصديق عليها؛

(ث) تعيين لجان التحقيق في جوانب معينة من الإدارة العامة قد تسبب المشاكل للمصالح القومية.

٥٢٣- الوظائف المحددة للكونغرس هي:

(أ) تقييم أوراق الاعتماد التي تمنحها المحكمة الانتخابية العليا للنواب المنتخبين؛

(ب) تعيين هيئة الموظفين الإداريين وفصلهم من الخدمة. أما العلاقات بين الهيئة التشريعية وأفراد العاملين في جهازها الإداري والمالي والخدمات فينظمها قانون خاص يحدد القواعد التي تحكم عملية التصنيف لأغراض تحديد المكافآت، والإجراءات التأديبية والفصل من العمل؛

(ج) قبول أو رفض استقالات أعضائه؛

(د) استدعاء البدلاء في حالة وفاة عضو أصيل أو استقالته، أو ثبوت عدم صحة انتخابه، أو قيامه باجازة مؤقتة أو عجزه عن المشاركة؛

(هـ) وضع ميزانيته والموافقة عليها لإدراجهافي الميزانية العامة للدولة.

٥٢٤- وفقاً للمادة ٢٧٤ من الدستور، يكون اقتراح التشريعات من حق النواب في الكونغرس، والهيئة التنفيذية، ومحكمة العدل العليا، وجامعة سان كارلوس دي غواتيمالا، والمحكمة الانتخابية العليا.

٥٢٥- وبمجرد قبول مشروع قانون للنظر فيه، يتعين تقديمه للمناقشة في ثلاث جلسات مختلفة تعقد في أيام متباعدة، على ألا يجري أي تصويت إلا بعد أن يكون قد نوقش بقدر واف في الجلسة الثالثة. ويستثنى من ذلك الحالات التي يعلن فيها الكونغرس بموافقة أغلبية الثلثين من أعضائه أنها مسائل قومية ملحة. وتتبع الإجراءات المحددة في الأوامر الدائمة بالنسبة لجميع المسائل الأخرى.

٥٢٦- يحال مشروع القانون بمجرد إقراره الى الهيئة التنفيذية لاجازته وإعلانه رسمياً.

٥٢٧- يجوز لرئيس الجمهورية، في إطار ممارسته لحق النقض، أن يعيد المرسوم الى الكونغرس في غضون اسبوعين من تسلمه، وبعد الاتفاق داخل مجلس الوزراء، مشفوعاً بالتعليقات التي يراها، ولا يسمح بالنقض الجزئي لقانون ما.

٥٢٨- إذا لم ترد الهيئة التنفيذية المرسوم في غضون الاسبوعين من تلقيه، فسوف يعتبر أنه أجيز رسمياً ويتعين نشره كقانون خلال الاسبوع التالي. فإذا انتهت دورة الكونغرس قبل انقضاء الفترة التي يجوز خلالها

ممارسة حق النقض، يتعين على الهيئة التنفيذية إعادة المرسوم خلال الأسبوع الأول للجلسات العادية للدورة التالية.

٥٢٩- وبمجرد إعادة المرسوم الى الكونغرس، يتعين عليه إعادة النظر فيه أو ارجاء ذلك الى الدورة التالية. وفي حالة عدم قبول تعليقات الهيئة التنفيذية، وإجازة المرسوم بأغلبية ثلثي الأعضاء، تصبح الهيئة التنفيذية ملزمة رسمياً بإجازة المرسوم وإعلانه خلال اسبوع واحد من تسلمها إياه. فإذا لم تفعل الهيئة التنفيذية ذلك، يأمر الكونغرس بنشره بغية إنفاذه كأحد قوانين الجمهورية.

٥٣٠- يبدأ نفاذ القانون في أنحاء الدولة بعد اسبوع واحد من تاريخ نشر نصه الكامل في الجريدة الرسمية ما لم ينص في متنه ذاته على فترة أقصر أو أطول من ذلك.

٥٣١- الإجراءات التي يعتمدها الكونغرس فيما يتعلق بتنظيمه الداخلي أو وظائفه لا تتطلب إجازة من الهيئة التنفيذية.

٤- إدارة النائب العام ومكتب الوكيل العام الوطني

٥٣٢- إدارة النائب العام هي جهاز مساعد للإدارة العامة وللمحاكم، غير أنه يعمل مستقلاً بذاته. ووظفيته الأساسية هي كفالة الامتثال التام للقوانين المعمول بها في الدولة. ويحدد تنظيمه وعمله في القانون الذي أنشئ بموجبه (المادة ٢٥١ من الدستور، المرسوم رقم ٤٠-٩٤ للكونغرس الوطني). والنائب العام للجمهورية هو رئيس إدارة النائب العام وتتمثل وظيفته في مباشرة الإجراءات الجزائية بالنيابة عن السلطات.

٥٣٣- مكتب الوكيل العام الوطني مسؤول عن إسداء النصح والمشورة لمؤسسات الدولة وكياناتها. والوكيل العام الوطني يمثل الدولة، ويرأس مكتب الوكيل العام الوطني (المادة ٣٤ من الاصلاحات الدستورية).

٥٣٤- يعين كل من المسؤولين لفترة ولاية مدتها أربع سنوات ويتمتعان بنفس الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها قضاة محكمة العدل العليا. ويجوز عزلهما من منصبيهما بقرار من رئيس الجمهورية إذا توافرت أسباب وجيهة لذلك.

٥- مكتب الوكيل المعني بحقوق الإنسان

٥٣٥- تنص المادة ٢٧٣ من الدستور على أن يعين الكونغرس لجنة لحقوق الإنسان تتألف من نائب واحد من كل حزب سياسي من الأحزاب خلال تلك الفترة. وتقدم هذه اللجنة الى الكونغرس ثلاثة مرشحين لانتخاب أحدهم لمنصب الوكيل. ويجب أن يكون المرشحون متمتعين بنفس المؤهلات المطلوبة في قضاة محكمة العدل العليا، ويتمتع المرشح المنتخب لهذا المنصب بنفس الحصانات والامتيازات التي يتمتع بها النواب في الكونغرس. ويحدد القانون واجبات اللجنة والوكيل المعني بحقوق الإنسان المشار اليهما في هذه المادة.

٥٣٦- وتنص المادة ٢٧٤ من الدستور على أن الوكيل المعني بحقوق الإنسان هو مفوض الكونغرس للدفاع عن حقوق الإنسان التي يكفلها الدستور. ويتمتع الوكيل بسلطات اشرافية على الإدارة؛ وتستمر فترة ولايته لمدة خمس سنوات؛ ويقدم تقريره سنويا الى الكونغرس في جلسة عامة، وتكون علاقته مع هذه الهيئة من خلال لجنة حقوق الإنسان.

٥٣٧- تحدد المادة ٢٧٥ من الدستور واجبات الوكيل المعني بحقوق الإنسان كما يلي:

(أ) الحث على المباشرة السليمة والسريعة لوظائف الجهاز الإداري للحكومة بالنسبة للمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان؛

(ب) تقصي، والابلاغ عن، أي تصرف من جانب الإدارة يراه ضاراً بمصالح الأفراد؛

(ج) تقصي الشكاوى من كل الأنواع فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان التي يقدمها الأفراد؛

(د) توصية المسؤولين، سراً وعلانية، بتغيير التصرف الإداري مثار الشكوى؛

(هـ) توجيه اللوم العلني للأفعال أو التصرفات التي تتعارض مع الحقوق الدستورية؛

(و) متابعة الإجراءات ذات الطابع القضائي أو الإداري فيما يتعلق بالقضايا التي يبدأ مباشرتها؛

(ز) أداء أي مهام أو واجبات أخرى قد يكلف بها بموجب القانون.

٥٣٨- أثناء حالة الطوارئ، يعمل الوكيل المعني بحقوق الإنسان بمبادرة منه أو بطلب من أي طرف، ومع إيلاء الاهتمام الواجب، على ضمان الاحترام الكامل للحقوق الأساسية للإنسان، خلاف تلك الحقوق المقيدة بصورة محددة. وعند مباشرته لمهامه، يخول الوكيل المعني بحقوق الإنسان سلطات التصرف في أي يوم من الأيام وفي أي وقت ليلاً كان أو نهاراً.

٥٣٩- وتنص المادة ٨ من مرسوم الكونغرس رقم ٥٤-٨٦ (القانون المعني بلجنة حقوق الإنسان المنبثقة عن الكونغرس الوطني والوكيل المعني بحقوق الإنسان)، والمعدلة بمرسوم الكونغرس رقم ٣٢-٨٧، على أن الوكيل المعني بحقوق الإنسان (ويشار اليه فيما يلي باسم "الوكيل") هو مفوض للكونغرس الوطني في الدفاع عن حقوق الإنسان التي كفلها دستور جمهورية غواتيمالا، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي قبلتها غواتيمالا وصدقت عليها. وفي أدائه للواجبات المكلف بها بحكم الدستور وهذا المرسوم، فإنه لا يتبع أي هيئة أو مؤسسة أو مسؤول، ويعمل في استقلال تام.

٥٤٠- وتنص المادة ١١ من نفس الصك حسب النص المعدل على تعيين نائبين للوكيل لمساعدته في أداء واجباته، بالاضافة الى أنهما سيحلان محله (بترتيب تعيينهما) إذا تغيب الوكيل بصورة مؤقتة أو عجز عن

أداء مهام منصبه. وفضلاً عن ذلك، إذا أصبح المنصب شاغراً فسوف يشغلانه حتى يعين وكيل جديد. ويجب أن يتمتع النائبان بنفس المؤهلات المطلوبة لمنصب الوكيل، ويتم تعيينهما بواسطته مباشرة.

٥٤١- وتحدد المادة ١٤ من المرسوم رقم ٥٤-٨٦، المعدل بالمرسوم رقم ٣٢-٨٧) وكلاهما من مراسيم الكونغرس)، واجبات أخرى للوكيل كما يلي:

(أ) اتخاذ تدابير تشجيعية وتنسيقية حيال الإدارات المعنية للعمل على إدراج حقوق الإنسان كمادة دراسية محددة في مناهج المؤسسات التعليمية الخاصة والعامة على السواء، على أن يتم تدريسها كجزء من الجدول المنتظم لمواد الدراسة في جميع مراحل التعليم؛

(ب) وضع برنامج متواصل من الأنشطة لدراسة الجوانب الأساسية لحقوق الإنسان، وتنظيم التقارير، والتجميع والتصنيف والدراسات، وعمليات التقصي، والمواد المتعلقة بفقه القانون، والمطبوعات، وحملات الدعاية والأنشطة الترويجية الأخرى من جميع الأنواع بهدف ايجاد الوعي بأهمية تلك الحقوق داخل مختلف قطاعات السكان؛

(ج) إقامة الاتصالات والمحافظة على استمرارها مع مختلف المنظمات الحكومية وغير الحكومية، الوطنية أو الأجنبية والمنظمات الحكومية الدولية، المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان ومؤازرتها؛

(د) نشر التقرير السنوي والتقارير الخاصة الواردة في المرسوم، في شهر كانون الثاني/يناير من كل عام من خلال وسائط الاتصال الاجتماعية؛

(هـ) المشاركة في اللقاءات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان؛

(و) تلقي وتحليل وتقصي جميع الشكاوى من انتهاكات لحقوق الإنسان، المقدمة، شفهياً أو خطياً بواسطة أي جماعة من الأشخاص أو فرد أو كيان قانوني؛

(ز) المبادرة بإجراء عمليات التقصي التي يراها ضرورية في القضايا التي تستلفت نظره والمتعلقة بانتهاكات لحقوق الإنسان؛

(ح) تفتيش أي مبنى أو إنشاءات، بعد الحصول على أمر بذلك من القاضي المختص، إذا توافر من الأسباب الوجيهة ما يبعث على الاعتقاد بأنها تشكل انتهاكات لأي حق من حقوق الإنسان. ولا حاجة للابلاغ المسبق بالتفتيش للمسؤولين أو غيرهم من الأشخاص المسؤولين بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن المبنى أو الإنشاءات المعنية؛

(ط) مطالبة الأفراد والمسؤولين والموظفين العموميين على أي مستوى بأن يقدموا أنفسهم في المبنى أو في الإنشاءات المشار اليها في الفقرة السابقة وأن يقدموا فوراً عند الطلب كل أصناف الكتب

والوثائق والملفات والمحفوظات في الأرشيف (بما فيها المواد المختزنة في الحواسب الآلية)، ولهذا الغرض سيرافقه عدد من الفنيين الملائمين، ويخضع الجميع لأحكام المادتين ٢٦ و ٣٠ من دستور جمهورية غواتيمالا؛

(ك) توجيه اللوم علنياً للأشخاص المسؤولين مادياً أو فكرياً، عن انتهاكات حقوق الإنسان، إذا أسفرت عمليات التقصي عن ثبوت حدوثها؛

(ل) تنظيم مكتب الوكيل المعني بحقوق الإنسان، وتعيين طاقم العاملين وتطبيق لائحة الجزاءات والفصل من العمل، وفقاً للقواعد المعمول بها؛

(م) إعداد مشروع الميزانية السنوية للمكتب وتقديمها الى لجنة حقوق الإنسان المنبثقة عن الكونغرس الوطني لإدراجها في الميزانية العامة لإيرادات الدولة ومصروفاتها.

٥٤٢- والمادة ٢٠ من المرسوم رقم ٥٤-٨٦، المعدل بالمرسوم رقم ٣٢-٨٧ (وكلاهما من مراسيم الكونغرس)، تخول الوكيل ونائبيه سلطة التدخل في قضايا الادعاءات أو الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في أي جزء من الدولة.

٥٤٣- والمادة ٢١ من نفس الصك تنص على أن الوكيل يقوم بحماية الحقوق الفردية والاجتماعية والمدنية والسياسية التي يشتمل عليها الباب الثاني من الدستور، وهي في الأساس الحق في الحياة والحرية والعدالة والسلم والكرامة والمساواة بين الأفراد والحقوق الواردة في المعاهدات أو الاتفاقيات الدولية التي قبلتها غواتيمالا وصدقت عليها.

٦- المحكمة الانتخابية العليا

٥٤٤- تكفل المادة ٢٢٣ من الدستور حرية إنشاء وتشغيل الأحزاب السياسية دون أي قيود فيما عدا تلك القيود التي يفرضها الدستور أو القانون. وينظم القانون الدستوري المتعلق بهذا الموضوع كافة المسائل المتعلقة بممارسة حقوق التصويت والحقوق والتنظيمات السياسية، والسلطات والهيئات والعمليات الانتخابية (انظر الفقرات ٤٨٩-٤٩٤).

٥٤٥- وتحدد المادة ١٢٥ من القانون الدستوري المتعلق بالانتخابات والأحزاب السياسية المهام والالتزامات التالية للمحكمة الانتخابية العليا:

(أ) كفالة الامتثال الأمين للدستور والقوانين والقواعد التي تضمن للمواطنين حق التنظيم والاشتراك في العملية السياسية؛

(ب) إعلان وتنظيم الإجراءات الانتخابية؛ إعلان نتائج الانتخابات وصحتها (أو إعلان عدم صحتها جزئياً أو كلياً، حسب الاقتضاء)؛ والتعيين في المناصب التي تشغل بالانتخاب، وإبلاغ المواطنين بالإعلان الرسمي لنتائج الانتخابات؛

(ج) إصدار الأحكام النهائية في المسائل المتعلقة بالقوائم الانتخابية التي تعرض عليها من خلال الطعون أو بطلب المشورة؛

(د) الامتثال للأحكام القانونية المتعلقة بالتنظيمات السياسية والعمليات الانتخابية وكفالة الامتثال لها، واتخاذ التدابير الرامية لإنفاذ تلك الأحكام؛

(هـ) الفصل في المسائل المتعلقة بقيد وتنظيم وحل التنظيمات السياسية؛

(و) إصدار الأحكام النهائية في المسائل المتعلقة بائتلاف أو اندماج الأحزاب السياسية واللجان الانتخابية المدنية؛

(ز) تعيين أعضاء المجالس الانتخابية للمناطق والبلديات، وعزل الأعضاء بصورة فردية إذا كانت هناك أسباب وجيهة لعزلهم، وكفالة عمل تلك المجالس بصورة مرضية؛

(ح) العمل على تشكيل المجالس المسؤولة عن مراكز الاقتراع حسب الأصول وفي الوقت المناسب؛

(ط) تقصي ومعالجة أي مسألة تقع في نطاق اختصاصها وتتنامى الى علمها من خلال أنشطتها الخاصة أو من خلال الشكاوى التي ترد اليها؛

(ي) إحالة كل التصرفات التي تتنامى الى علمها والتي تقع في دائرة اختصاصها وتشكل جرائم أو مخالفات الى المحاكم؛

(ك) طلب المساعدة من قوات الشرطة لضمان سير العملية الانتخابية بصورة طبيعية، على أن تقدم تلك المساعدة على الفور وعلى نطاق كاف؛

(ل) الفصل في التماسات وطلبات المشورة المتعلقة بالمسائل التي تقع في دائرة اختصاصها والمقدمة من مواطنين أو تنظيمات سياسية؛

(م) الفصل في الطعون التي يقتضيها القانون النظر فيها؛

(ن) فحص وتقييم الوثائق الانتخابية؛

(س) تعيين وفصل وتطبيق لائحة الجزاءات على مسؤوليها وطاقم موظفيها؛

(ع) وضع القواعد الداخلية لها وكذلك القواعد الداخلية للهيئات الانتخابية الأخرى؛

(ص) تجميع وتصنيف ونشر السوابق القانونية المتعلقة بالشؤون الانتخابية؛

(ق) نشر التقارير عن العمليات الانتخابية ونتائجها عندما يطلب منها ذلك؛

(ر) تطبيق الأحكام القانونية المتعلقة بالمسائل الانتخابية وقيد التنظيمات السياسية وبرامج عملها، وفقاً للقانون المتعلق بالهيئة القضائية.

٥٤٦- وتنص المادة ١٥٣ من الدستور بشأن الانتخابات والأحزاب السياسية على أن المؤسسات الانتخابية هي ما يلي:

(أ) القوائم الانتخابية؛

(ب) المجالس الانتخابية للمناطق؛

(ج) المجالس الانتخابية البلدية؛

(د) المجالس المسؤولة عن مراكز الاقتراع.

٧- اللجنة الرئاسية لتنسيق السياسات التنفيذية في ميدان حقوق الإنسان

٥٤٧- تنص المادة ١ من القرار الحكومي رقم ٥٤٩-٩١ المؤرخ في ١٦ آب/أغسطس ١٩٩١، على إنشاء اللجنة الرئاسية لتنسيق السياسات التنفيذية في ميدان حقوق الإنسان، على أن يكون الغرض منها تنسيق أنشطة الوزارات والمؤسسات التابعة للهيئة التنفيذية والتي تستهدف الحفاظ على حقوق الإنسان وحمايتها بفعالية وكفالة الاتصال بين رئيس الجمهورية والهيئة القضائية ومكتب الوكيل المعني بحقوق الإنسان وتعاونه معهما في المسائل المتعلقة بهذه الحقوق.

٥٤٨- وفيما يلي نص المادة ١ من القرار الحكومي رقم ٢٢٢-٩٤، المؤرخ في ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤:

"المادة ١. تعدل المادة ٢ من القرار الحكومي رقم ٤٨٦-٩١ المؤرخ في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩١ لتقرأ كما يلي:

"المادة ٢. التشكيل. تشكل لجنة من رئيس يعينه رئيس الجمهورية، ليقوم بتمثيله ورئاسة اللجنة، ومن وزراء الخارجية والداخلية والدفاع الوطني، ورئيس إدارة النائب العام، ومنسق لجنة السلم. ويجوز لوزراء الدولة ورئيس إدارة النائب العام ومنسق لجنة السلم في حالات استثنائية أن يفوضوا لتمثيلهم مسؤولاً على مستوى رفيع من إداراتهم المختلفة".

٥٤٩- وتحدد المادة ٤ من القرار رقم ٤٨٦-٩١ مهام اللجنة على النحو التالي:

(أ) كفالة الاتصال والتعاون الفعالين مع الهيئة القضائية ومكتب الوكيل المعني بحقوق الإنسان في المسائل المتعلقة بحماية هذه الحقوق؛

(ب) التنسيق بين الأنشطة التي تضطلع بها وزارات الدولة أو المؤسسات التابعة للهيئة التنفيذية كل في مجال اختصاصه بغية تنفيذ سياسة حماية حقوق الإنسان التي تنتهجها الهيئة التنفيذية؛

(ج) تجميع المعلومات بشأن الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي تقع داخل البلد، والحث على تقصيها من خلال وزارة الداخلية أو مكتب النائب العام؛

(د) إنشاء آلية لممارسة المتابعة المستمرة لعمليات التقصي بشأن انتهاكات حقوق الإنسان وما يعقبها من الإجراءات القانونية كيما يتسنى توفير المعلومات، من خلال وزارة الخارجية، للمجتمع الدولي أو المنظمات الدولية عند الطلب؛

(هـ) دراسة مشاريع التجديدات في التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان والتي يتوخى منها المساهمة في زيادة الاحترام لها في غواتيمالا، واقتراح المشاريع من هذا القبيل على رئيس الجمهورية؛

(و) التشجيع على التعاون الدولي والمساعدة المالية والفنية التي تستهدف تحسين وتقوية المؤسسات الديمقراطية المسؤولة عن ضمان حكم القانون داخل البلد؛

(ز) إقامة الاتصالات، من خلال وزارة الخارجية، مع المنظمات الدولية المعنية بحماية حقوق الإنسان لأغراض التعاون والمعلومات والمساعدة.

دال - الانتصاف المتاح للأفراد الذين يدعون بوقوع انتهاكات لأي حق من حقوقهم

١- دستور الجمهورية

٥٥٠- تنص المادة ٤٤(٣) من الدستور على أن أي قانون أو إجراء حكومي، وأي إجراء من أي نوع آخر، يحد من أو يقيد أو يروغ من الحقوق التي يكفلها الدستور، يعتبر باطلاً ولاغياً بحكم القانون.

٥٥١- وتبعاً لذلك، فإن المادة ٤٥ من الدستور تنص على أن تكون إجراءات تقديم منتهكي حقوق الإنسان للعدالة علنية، ويجوز أن تتخذ هذه الإجراءات استناداً الى شكوى بسيطة دون حاجة الى تقديم بيِّنة أو أي شكليات أخرى. وتعد المقاومة الشعبية مشروعة إذا كان الغرض منها هو حماية الحقوق والضمانات التي يكلفها الدستور والدفاع عنها.

٥٥٢- وتطالب المادة ١٣٨ من الدستور كلا من الدولة والسلطات أن تعمل في جميع الأوقات على كفالة تمتع سكان الدولة تمتعاً كاملاً بالحقوق التي يكفلها الدستور.

٥٥٣- وتنص المادة ١٥٥ من الدستور على أنه إذا تعدى صاحب مقام رفيع، أو مسؤول أو أحد موظفي الدولة، على القانون بما يمس الأفراد، في معرض أدائهم لواجبات وظيفتهم، تعتبر الدولة أو المؤسسة التابعة لها التي تستخدمه شريكاً في المسؤولية عن هذا المساس. ويجوز رفع دعاوى التعويض المدني ضد المسؤولين والموظفين العموميين حتى يصبح قانون التقادم سارياً (أي بعد عشرين عاماً) وتسقط المسؤولية الجنائية في مثل هذه القضايا بانقضاء ضعف المدة التي يحددها القانون لسقوط العقوبة.

٥٥٤- لا يجوز للغواتيماليين أو غير الغواتيماليين مطالبة الدولة بالتعويض عن التلفيات أو الأضرار الناجمة عن التمرد المسلح أو الاضطرابات المدنية.

٥٥٥- وتنص المادة ٢٦٣ من الدستور على أن أي شخص يقبض عليه أو يحتجز بصورة غير قانونية أو تقيد بأي شكل حريته الشخصية، ويكون مهدداً بفقد تلك الحرية أو يعاني من سوء المعاملة، فله الحق في المطالبة بأن يمثل أمام المحكمة على الفور من أجل استرداد أو ضمان حريته أو لكفالة إنهاء سوء المعاملة أو الإكراه الذي يتعرض له، حتى وإن كان لسجنه أو لاحتجازه أساس قانوني. فإذا أمرت المحكمة باطلاق سراح الشخص المحتجز بصورة غير قانونية، يتم الإفراج عنه في الحال. ويجوز أن يكون المثول في المكان الذي يحتجز الشخص فيه دون إشعار مسبق من أي نوع، إذا طالب الشخص المحتجز بذلك، أو ارتأى القاضي أو اعتبرت المحكمة أن ذلك أمر مستصوب. وقد جعل المثول الشخصي للمحتجز المقدم بشأنه الطلب أمراً إجبارياً.

٥٥٦- وتنشئ المادة ٢٦٥ حق الأمبارو لحماية الأفراد ضد التهديدات بانتهاك حقوقهم، أو لاسترداد حقهم في التمتع بهذه الحقوق بعد وقوع الانتهاك. وليس هناك مجال لا يسري فيه الأمبارو، وهو قابل للتطبيق في كل الحالات إذا كان هناك قانون أو قرار أو حكم يتضمن أي تهديد ضمني، أو تقييد أو انتهاك، للحقوق التي يكفلها الدستور والقانون.

٥٥٧- وتنص المادة ٢٦٦ من الدستور على أنه في حالات معينة، أثناء النظر في أي دعوى قضائية أمام أي محكمة، وفي أي ولاية قضائية، وعلى أي مستوى وفي محاكم النقض، وحتى مرحلة النطق بالحكم، يجوز للأطراف الطعن أو الاستئناف أو المعارضة في الحكم استناداً الى عدم دستورية القانون كلياً أو جزئياً. ويتعين على المحكمة الفصل في هذه المسألة.

٥٥٨- وتنص المادة ٢٦٧ على أن إجراءات الطعن في القوانين أو اللوائح أو الأحكام ذات الطابع العام على أساس أن عدم دستوريتها يستلزم بطلانها جزئياً أو كلياً، يجوز أن ترفع في المحاكم أو أمام المحكمة الدستورية مباشرة.

٢- قانون الأمبارو والإحضار أمام المحكمة، والمحكمة الدستورية

٥٥٩- تحدد المادة ١ من قانون الأمبارو والإحضار أمام المحكمة، والمحكمة الدستورية الغرض من القانون بأنه وضع الضمانات وسبل الحماية للنظام الدستوري وللحقوق الكامنة للشخص كما يحميها الدستور والقانون والمعاهدات الدولية التي صدقت عليها غواتيمالا.

٥٦٠- وتنص المادة ٥٨ من القانون على أنه إذا تسبب صاحب مقام رفيع أو مسؤول أو موظف في معرض أدائهم مهام أو واجبات أو أعباء منصبهم، في الاحتكام الى الأمبارو، تعتبر الدولة أو المؤسسة أو الشخص الذي يستخدمه، شريكاً في المسؤولية عن الضرر الذي تسبب فيه. ويجوز للكيان المتكبد أن يرجع على المتسبب مطالباً بقيمة الأضرار التي تكبدها.

٥٦١- وبموجب المادة ٥٩، إذا قضت المحكمة سواء بحكم مباشر أو بقرار لاحق، التعويض عن الأضرار، فينبغي أن تحدد المبلغ المطلوب، أو على الأقل تحدد الأساس الذي يتم بموجبه تقدير المبلغ أو تترك تحديد المبلغ للخبراء، على أن يتم ذلك خلال إجراء التدخل في الدعوى. وفضلاً عن الحالات التي يحددها القانون، يجوز للمحكمة، بعد إصدار الحكم، وبناء على طلب أي طرف، أن تقضي بتعويض إضافي عن الأضرار في حالات التأخير أو رفض الامتثال للحكم.

٥٦٢- وتنص المادة ٦٠ على أن المحكمة الدستورية تختص بنظر كافة دعاوى الاستئناف المتعلقة بالأمبارو.

٥٦٣- وتنص المادة ٦١ على أنه يجوز رفع دعاوى الاستئناف ضد الأحكام المتعلقة بالأمبارو، ورفض والقرارات القضائية التي ترفض أو تقبل أو تنقض الأمبارو المؤقت؛ والقرارات المحددة لقيمة التكاليف والأضرار؛ وقرارات إنهاء الدعاوى.

٥٦٤- يتعين رفع دعوى الاستئناف في غضون ٤٨ ساعة من الإشعار النهائي. وتبعاً لذلك، فإن المادة ٦٣ من القانون تنص على أنه يجوز للأطراف، وإدارة النائب العام، والوكيل المعني بحقوق الإنسان، الدخول في دعاوى الاستئناف.

٥٦٥- وبموجب المادة ٦٨، يجوز للمحكمة الدستورية إلغاء القرارات القضائية إذا تبين من دراسة الإجراءات أن أحكام القانون لم تراع. ويتعين في هذه الحالة البدء مجدداً في إجراءات الدعوى الملغاة.

٥٦٦- وتنص المادة ٦٩ على أن أنواع التصرف الوحيدة التي يسمح بها فيما يتعلق بقرارات المحكمة الدستورية، تتعلق بالاستيضاح أو الضم؛ إلا أن القضاة الذين يصدرونها مسؤولون وفقاً للقانون.

٥٦٧- وتنص المادة ٧٢ على أنه إذا رأى أي طرف من الأطراف المعنية أنه خلال إجراءات الأمبارو وإنفاذه، لم تمتثل المحكمة المعنية للقانون أو تعمل على إنفاذ الحكم، فيجوز له تقديم شكوى الى المحكمة الدستورية يطلب منها الفصل في المسألة. فإذا وجدت المحكمة مبرراً لبدء الإجراءات فإنها تصدر شهادة بذلك وترسلها على الفور الى المحكمة المعنية.

٥٦٨- وتنص المادة ٨٢ من القانون على أن أي شخص يقبض عليه أو يحتجز بصورة غير قانونية أو تقيد حريته الشخصية، أو يكون مهدداً بفقدها أو يعاني من سوء المعاملة، له الحق في أن يطالب بالمثول أمام المحكمة على الفور من أجل استرداد أو ضمان حريته أو كفالة إنهاء سوء المعاملة أو الإكراه الذي يتعرض له، حتى وإن كان هناك أساس قانوني لسجنه أو احتجازه.

٥٦٩- وتطالب المادة ٨٥ أي محكمة يتنامى الى علمها بأية وسيلة أن شخصاً يتعرض للموقف الوارد وصفه في المادة ٨٢، وإنه موقوف أو محتجز، الأمر الذي يخشى معه ألا يعرف مكانه، أن تبادر من جانبها بالتدخل والمضي قدماً بإعمال أمر الإحضار أمام المحكمة.

٥٧٠- وتنص المادة ١١٦ على أنه في حالات معينة، وفي أي دعوى قضائية تنظرها أي محكمة، في اي ولاية قضائية وعلى اي مستوى وفي محاكم النقض، وحتى مرحلة النطق بالحكم، يجوز للأطراف الطعن أو الاستئناف أو المعارضة على اساس عدم دستورية القانون كلياً أو جزئياً، وبغرض إعلان عدم جواز تطبيقه. ويتعين على المحكمة الفصل في هذه المسألة.

٥٧١- وتنص المادة ١١٧ على أنه يجوز الطعن بعدم دستورية القانون أمام محاكم النقض وفي اي وقت قبل النطق بالحكم. وفي مثل هذه الحالات، وبعد استنفاد إجراءات الطعن بعدم الدستورية وقبل انتهاء محكمة النقض من نظر الطعن، يجوز لمحكمة العدل العليا أن تفصل في مسألة عدم الدستورية على أن تشفع حكمها بالأسباب التي استندت اليها. فإذا طُعن في هذا الحكم، تحال القضية الى المحكمة الدستورية. ويجوز أيضاً الاستشهاد بعدم الدستورية كسبب للطعن؛ وفي هذه الحالة يتعين على المحكمة نظر القضية.

٥٧٢- وتنص المادة ١١٨ على أنه إذا طبقت قوانين أو قواعد غير دستورية، في حالات معينة، في إجراءات الدعوى الإدارية التي تبدو صحيحة في حد ذاتها ولا توفر اسباباً لإنفاذ إجراءات الأمبارو، فيجوز للطرف المتظلم أن يكتفي بلفت النظر الى ذلك خلال إجراءات الدعوى الإدارية المعنية. وفي هذه الحالة، يتعين النظر في مسألة عدم الدستورية أمام محكمة إدارية في غضون ثلاثين يوماً من التاريخ الذي سيصبح فيه القرار نهائياً، على أن تجرى إجراءات الدعوى هذه وفقاً للاجراءات المتبعة في النظر في عدم دستورية قانون ما في قضية معينة. غير أنه، إذا لم يحتكم الى عدم الدستورية أمام المحكمة الإدارية، فيجوز الاستشهاد بذلك كسبب للطعن في محكمة النقض بالطريقة الوارد وصفها في المادة ١١٧.

٥٧٣- وتنص المادة ١١٩ من القانون على أنه في المسائل العمالية، بالاضافة الى القواعد العامة التي يجوز تطبيقها في كافة إجراءات التقاضي، حيث يجوز الاحتكام الى عدم دستورية قانون ما في إجراءات الدعوى المتعلقة بنزاع عمالي جماعي، يتعين على المحكمة العمالية المعنية الفصل في هذه المسائل.

٥٧٤- وتنص المادة ١٢١ على أنه في إجراءات الدعاوى بعدم الدستورية في قضايا معينة، يتعين على المحكمة سماع أقوال إدارة النائب العام والأطراف في غضون الأيام التسعة التالية لتقديم الطلب. وبعد انقضاء هذه الفترة، يجوز عقد جلسة عامة إذا طلب أحد الأطراف ذلك. ويتعين على المحكمة أن تصدر قرارها خلال ثلاثة ايام. ويجوز الطعن في قرارها أمام المحكمة الدستورية.

٥٧٥- وتنص المادة ١٢٧ من القانون على أنه يجوز الطعن في القرارات من النوع الوارد وصفه في المادة ١٢١ والقرارات المتعلقة بعدم الدستورية في الحالات الأخرى. على أن يقدم الطعن مشفوعاً بالأسباب، خلال ثلاثة أيام.

٥٧٦- وتنص المادة ١٣٢ من القانون على أنه إذا رفضت المحكمة المختصة قبول الطعن، يجوز للطرف الذي يعتبر نفسه مظلوما أن يتقدم بدعوى استئناف أمام المحكمة الدستورية في غضون ثلاثة أيام من تاريخ الرفض، مطالباً بقبول الطعن.

٥٧٧- وتنص المادة ١٣٣ على أن الدعاوى المتعلقة بعدم دستورية القوانين أو القواعد أو الإجراءات الأخرى ذات الطابع العام والتي يُدعى أنها اصبحت باطلة جزئياً أو كلياً بسبب عدم دستوريتها، ترفع أمام المحكمة الدستورية.

٥٧٨- وتنص المادة ١٣٤ من القانون على أن الدعاوى المتعلقة بعدم دستورية القوانين أو القواعد أو الإجراءات ذات الطابع العام، يجوز أن ترفع بواسطة أي مما يلي:

(أ) مجلسا إدارة نقابة المحامين، من خلال رئيسه؛

(ب) إدارة النائب العام، من خلال الوكيل العام الوطني؛

(ج) الوكيل المعني بحقوق الإنسان، فيما يتعلق بالقوانين أو القواعد أو الإجراءات الأخرى ذات الطابع العام والتي تؤثر على الشؤون الواقعة في مجال اختصاصه؛

(د) أي فرد بمساعدة ثلاثة من المحامين الممارسين للمهنة والمسجلين؛

٥٧٩- وتنص المادة ١٤٢ من القانون على أنه لا يحق الطعن في قرارات المحكمة الدستورية أو في أي قرارات أخرى اتخذت وفقاً لأحكام المادة ١٣٨.

٣- <u>القانون الدستوري المتعلق بالنظام العام</u>

٥٨٠- تنص المادة ٢٦ من المرسوم رقم ٧ (القانون المتعلق بالنظام العام) على أن العدول عن أي إجراء أو أمر أو قرار اتخذ وفقاً لأحكامه، لا يكون إلا فيما يتعلق بالمسؤولية على النحو الذي يحدده القانون.

٥٨١- وتبعاً لذلك، تنص المادة ٢٧ على أنه، بالرغم من أحكام المادة ٢٦، يجوز اللجوء الى انتصاف الأمبارو إذا وقعت، في سياق تطبيق القانون، انتهاكات للضمانات غير المشمولة في تلك الضمانات التي قد تكون ممارستها مقيدة وفقاً لدستور الجمهورية، أو التي لم تقيد بمرسوم ملائم. ويمضي القانون لينص على أن انتصاف الأمبارو متاح في جميع الأحوال. ويجوز للسلطات أن تأمر بمثول الأشخاص المعنيين في السجن فقط. ويتاح انتصاف أمر الإحضار أمام المحكمة لغرض وحيد هو التحقق من نوع المعاملة التي يتعرض لها المتظلم، وإنهاء أي معاملة سيئة ربما يتعرض لها، حسب الاقتضاء. ويجوز مثول الشخص في السجن إذا قررت السلطة التنفيذية المختصة ذلك (المادة ٢٧ من القانون).

٥٨٢- وتنص المادة ٢٨ من القانون على أنه خلال حالة الطوارئ من أي درجة، يجوز احتجاز شخص دون حاجة الى أمر اعتقال أو أي أمر قضائي آخر إذا كان هناك من الأسباب ما يبعث على الاعتقاد بأنه حرض على أو شارك في أفعال تضر بالنظام العام أو أنه يتستر على مثل هذه الأفعال. ويجوز أن يستمر الاحتجاز ٢٤ ساعة من تاريخ انتهاء سريان المرسوم المقيد للضمانات المعنية. وبمجرد انتهاء الطوارئ، يطلق سراح الشخص في أسرع وقت ممكن، بيد أنه إذا ثبت من التحقيقات أنه مذنب في جريمة أو مخالفة فإنه يحال الى المحاكم المختصة.

٥٨٣- وتقضي المادة ٢٩ من القانون أيضاً بالسماح بفترة إمهال مناسبة لدفع الغرامات التي يقضي بها، مع مراعاة ظروف الفرد المعني. فإذا انقضت هذه الفترة دون تسديد قيمة الغرامة، تستبدل الغرامة بالحكم بالسجن لفترة تحدد بالطريقة المنصوص عليها في قانون العقوبات (المواد ٥٠-٥٥). ولا يجوز بأي حال أن تقل فترة الامهال المشار اليها عن ٤٨ ساعة. ويجوز للشخص المعني خلال هذه الفترة أن يلتمس من المسؤول الذي قضى بالغرامة إعادة النظر؛ ويتعين على الأخير أن يعلن قراره في هذا الشأن في غضون يومين.

٤- القانون المتعلق بالانتخابات والأحزاب السياسية

٥٨٤- تنص المادة ١٣٣ من هذا القانون على أن انتصافات الاضافة والايضاح متاحة ضد القرارات والأحكام التي تصدرها المحكمة الانتخابية العليا.

٥٨٥- وتنص المادة ١٣٤ من هذا القانون على أن القرارات النهائية التي تصدرها المحكمة الانتخابية العليا والاجراءات التي تتخذها في إطار ممارسة صلاحياتها المحددة في المادة ١٢٥ من القانون يجوز أن تشكل موضوعاً لطعن خاص بموجب الأمبارو في الحالات التي ينص فيها القانون الدستوري المتعلق بهذا الشأن على ذلك.

٥٨٦- وتنص المادة ١٨٧ على أنه في الحالات التي تكون عبارات القرار فيها غير واضحة أو مبهمة أو متناقضة، يجوز تقديم التماس بالتوضيح. وإذا لم يغط أحد عناصر القضية، يجوز تقديم طلب اضافة أو إلحاق للقرار. على أنه يتعين تقديم الالتماس خلال ٤٨ ساعة من صدور القرار، وأن يتم الفصل في هذا الشأن خلال ثلاثة أيام من تقديمه.

٥٨٧- وتنص المادة ١٨٨ من القانون على أن دعوى نقض قرار نهائي لمكتب أو وفد تابع لسلطة القوائم الانتخابية، يجوز أن توجه الى المسؤول الذي أصدر القرار المطعون فيه، وذلك خلال الأيام الثلاثة التالية للإشعار الأخير.

٥٨٨- وتنص المادة ١٨٩ على أنه يتعين إحالة طلب النقض فور تقديمه الى المدير العام لسلطة القوائم الانتخابية، مشفوعاً بتاريخ القضية وتقرير المسؤول المعني؛ على أن يتخذ القرار بهذا الشأن خلال اسبوع واحد.

٥٨٩- وتنص المادة ١٩٠ على حق الطعن في القرارات النهائية للمدير العام لسلطة القوائم الانتخابية. ويجب أن يقدم الطعن لدى هذه السلطة في غضون ثلاثة ايام من تاريخ الإشعار الأخير. و"القرار النهائي" هو القرار الذي يغلق ملف القضية، أو يفصل في دعوى نقض أو يبت في المسائل الأخرى المذكورة على وجه التحديد في القانون. وتتبع نفس الاجراءات في كافة دعاوى النقض التي يجيزها القانون.

٥٩٠- وتقضي المادة ١٩١ بأنه، بعد تقديم الطعن، وإشعار المعنيين، يحال تاريخ الحالة وتقرير مفصل الى المحكمة الانتخابية العليا خلال ثلاثة أيام. وبعد أن تستمع المحكمة الى أقوال الأطراف، تصدر قرارها خلال أسبوع واحد، سواء استجابوا للتكليف بالحضور أم لا. ويتعين على المحكمة أن تتسلم كل الأدلة المقدمة لها ويجوز لها أن تطلب أي تقارير تراها ذات صلة بالموضوع.

٥٩١- وفي الوقت نفسه، تنص المادة ١٩٢ على أن حق الطعن الوحيد ضد قرار المحكمة الانتخابية العليا يكمن في الأمبارو في الحالات المحددة في القانون ذي الصلة.

٥٩٢- وتنص المادة ١٩٤ من القانون على أنه يجب أن تجرى العملية الانتخابية في جو من الحرية والتطبيق الكامل للحقوق الدستورية. ولا يجوز سريان أي تقييد من أي نوع لتلك الحريات والحقوق، ولا يجوز إعلان حالة الطوارئ بينما العملية الانتخابية مستمرة.

٥٩٣- وتنص المادة ٢١٧ من القانون على أنه لا يجوز أن يحتجز أي من المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية أو نائب الرئيس أو يقدم للمحاكمة منذ وقت تسجيلهم فصاعداً، ما لم تقرر محكمة العدل العليا أن ثمة أسباباً وجيهة تستدعي ذلك. ويتمتع المرشحون لمناصب النائب البرلماني أو العمدة بنفس الحصانة ما لم تصدر الغرفة المختصة لمحكمة النقض إعلاناً مماثلاً. وتستثنى من ذلك حالات المرشحين المحتجزين لضبطهم في حالة التلبس. على أن يقدم هؤلاء الى المحاكم في الحال لاتخاذ الإجراء الملائم. فإذا قررت المحكمة أن ثمة ما يبرر الإجراءات، يجب الغاء تسجيل المرشح.

٥٩٤- وتنص المادة ٢٤٦ من القانون على وجود انتصاف البطلان ضد كل التصرفات التي ترتكب اثناء العملية الانتخابية. ويجب أن يقدم الطعن خلال ثلاثة أيام عمل من الإخطار الأخير، على أن يقدم للسلطة المعنية وأن تنظر فيه المحكمة الانتخابية العليا خلال ثلاثة أيام من تسلمه.

٥٩٥- وبعد ذلك، تنص المادة ٢٤٧ من القانون على حق الطعن لإعادة النظر في قرارات المحكمة الانتخابية العليا. وينبغي أن يقدم الطعن للمحكمة خلال ثلاثة أيام من إشعار الشخص المعني على أن يتم النظر فيه خلال الأيام الثلاثة التالية للاستلام؛ ويجوز مد هذه الفترة يومين آخرين حتى يتسنى جمع الأدلة ذات الصلة من أي نوع.

٥٩٦- وتنص المادة ٢٤٨ على وجود حق الطعن في إطار الأمبارو ضد القرارات النهائية للمحكمة الانتخابية العليا في الحالات المحددة في القانون ذي الصلة شريطة استنفاد حقوق الطعن المنصوص عليها في المادة ٢٤٧ من نفس القانون.

رابعا - الإعلام والنشر

٥٩٧- تشجع حكومة جمهورية غواتيمالا برامج النشر والإعلام المتعلقة بثقافة حقوق الإنسان من خلال المطبوعات التي تصدر على مسؤولية إدارة المطبوعات الحكومية. وتغطي هذه المطبوعات، بين جملة أمور، الموضوعات الآتية:

(أ) ما هي حقوق الإنسان؟

(ب) الأمم المتحدة وحقوق الإنسان؛

(ج) الميثاق الدولي لحقوق الإنسان؛

(د) وسائط الاتصال الاجتماعي وحقوق الإنسان؛

(هـ) كتيب دولي لحقوق الإنسان؛

(و) النهج الرابع لمشاكل علم الإجرام.

٥٩٨- وتنشر المقالات التي تتناول مختلف الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان في الجريدة الرسمية مرتين اسبوعياً.

٥٩٩- وهكذا تبذل حكومة غواتيمالا جهوداً حثيثة لتغرس في السكان والسلطات المختصة المعرفة بحقوق الإنسان التي نصت عليها الصكوك القانونية الدولية المختلفة التي تعد غواتيمالا من الموقعين عليها. كما أن الحكومة بصدد شن حملات إعلامية واسعة النطاق بين السكان بواسطة الملصقات التي تبرز موضوع المعرفة بحقوق الإنسان. كما تعد البرامج الإذاعية التي تغطي كافة أنحاء الدولة، والبرامج التليفزيونية التي تستهدف في الأساس المناطق الحضرية.

٦٠٠- وقد نظمت الندوات وورش العمل وجماعات المناقشة المفتوحة في المقار الإدارية للمناطق وبعض المناطق البلدية بهدف تحقيق الذيوع الواسع النطاق لاحترام حقوق الإنسان ولتطبيقها.

٦٠١- وبدأت بعض الصحف في العاصمة في نشر النصوص بلغة المايا؛ وإن كانت هذه النصوص لم تحدث الذيوع الذي كان متوقعاً، لأن تداول وسائط الاتصال الاجتماعي المكتوبة محصور في المناطق الحضرية، ولم يتسن الوصول الى السكان المستهدفين في المناطق الريفية. وتجدر الاشارة الى أن المطبوعات كانت في السابق تصدر في مام وكيتشه، وكاكتشيكيل وكيكشي.

٦٠٢- وهناك عدة مؤسسات تابعة للدولة لها مسؤوليات في ميدان الاعلام والنشر فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ومن بينها على وجه الخصوص مكتب الوكيل المعني بحقوق الإنسان ووزارتي التعليم والداخلية. وتقوم وزارة التعليم من خلال مديرية الإعلام والشؤون الدولية التابعة لها، بنشر النصوص والكراسات عن موضوع حقوق الإنسان والتي يتم توزيعها باستمرار عن طريق المؤسسات التعليمية في أنحاء البلاد، والمؤسسات المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان وتطبيقها. ويجري حاليا إعداد طبعات باللغات التي تنتسب أصولها الى المايا بغية تحقيق تغطية شاملة للدولة.

٦٠٣- كما جرى نشر وتوزيع كراسة وصفت بأنها مدونة قواعد السلوك على الرسميين المسؤولين عن إنفاذ القانون؛ ووزعت هذه الكراسة أيضاً على جميع إدارات الدولة وهيئاتها للعلم والتصرف بموجبها.

٦٠٤- وقد أفادت غالبية المطبوعات الصادرة في إطار وزارة الداخلية من الدعم الفني والمالي المقدم من الأمم المتحدة.

٦٠٥- ولقد قامت دولة غواتيمالا، من خلال مؤسسات متعددة، بأنشطة تعليمية تتعلق بحقوق الإنسان والمرأة والطفل والشباب والمراكز الثقافية وقوات الأمن المدني والعمال والحركة التعاونية، والتعاونيات المحلية، والمدرسية في جميع أنحاء البلاد.

٦٠٦- أما فيما يتعلق بمسألة ما إذا كان مضمون التقارير يشكل موضوعاً للمناقشة العلنية، فلم تبذل أي أنشطة من هذا القبيل بعد. ومع ذلك فيأمل أن تكون الجماعات المختلفة داخل المجتمع والمعنية باحترام حقوق الإنسان وتطبيقها في السنوات المقبلة على علم بمضامين التقارير.

٦٠٧- ويجري تطبيق منهجية قائمة على المشاركة وتشمل كل قطاعات المجتمع بهدف تأمين مشاركة كافة هذه القطاعات في صياغة التقارير بقدر أكبر من الموضوعية.

- - - - -